الإثنين 28 كانون الثاني 2019
العدد 3673 السنة الثالثة عشرة
lundi 28 Janvier 2019 no 3673 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
مكافأة الأثرياء عبء على الجميع

• **ريتشارد مورفي**
هل التقشّف هو الردّ على تخفيض تصنيف لبنان؟

• **نادين عيتاني**
مطار بيروت: غياب الرؤية الإنمائية وثقافة التلزيم

الحرب العالمية على فنزويلا: أوروبا تلتزم أوامر أميركا [18]

أسبوع الحسم الحكومي: التأليف أو الاعتذار؟ [3]

فرنسا تكذب: لن نطلق جورج عبدالله [2]

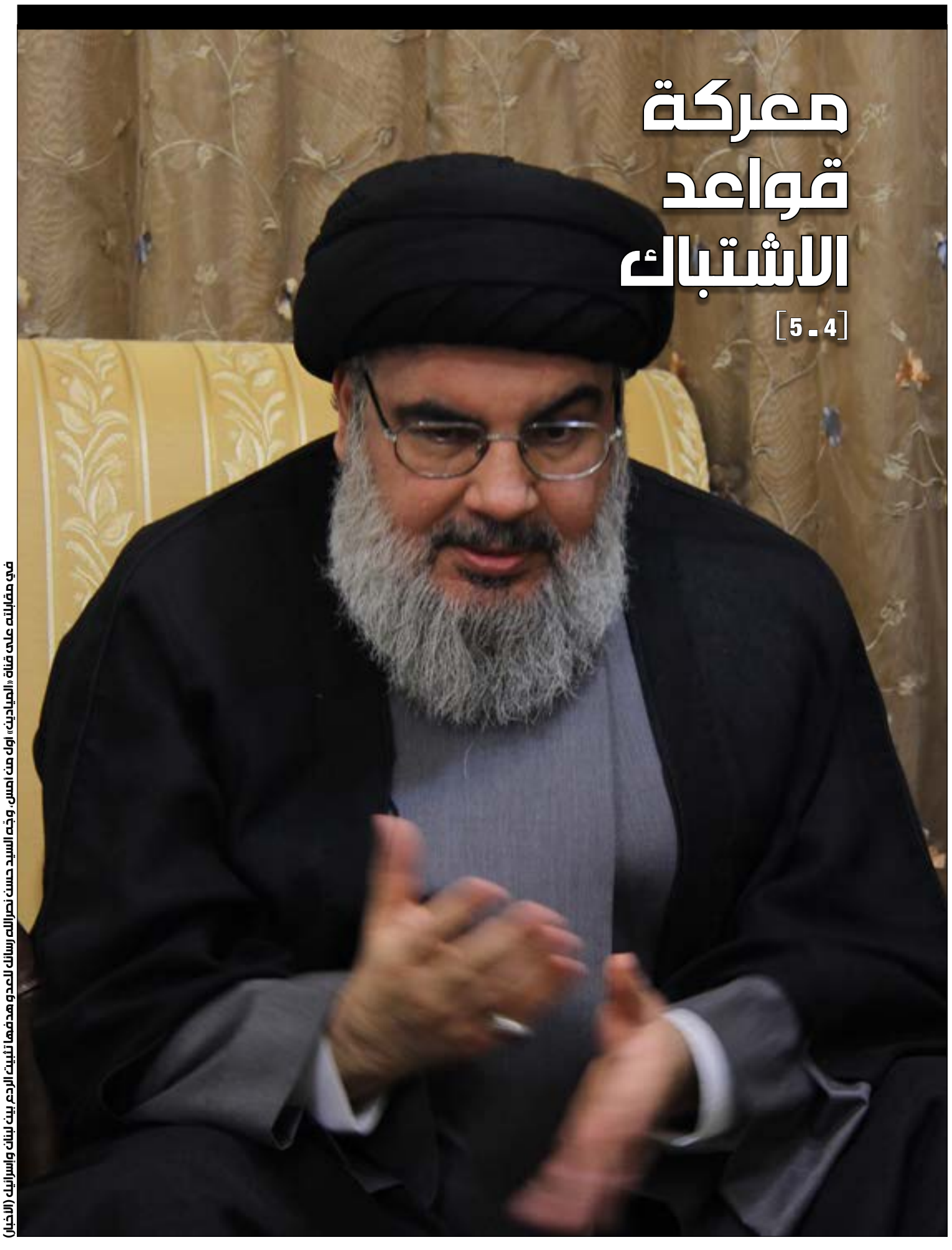

في مقابلته على قناة «الميادين» اول من امس، وجّه السيد حسن نصرالله رسائل للعدو هدفها تثبيت الردع بين لبنان وإسرائيل (الأخبار)

معركة قواعد الاشتباك
[4 ـ 5]

مذكرات

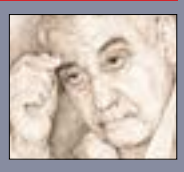

جورج حبش
نكبة 1948 ونواة العمل القومي
12

قضية

كذبة «حلف الدم»
الدروز الى التجنيد أو السجن!
14

06
قضية
«مشروع تيمور» لنفايات الاقليم
سبلين واحد لا يكفي!

16
سوريا
دمشق تحدّد شروطها لإحياء «اتفاقية أضنة»

19
تقرير
صفقة واشنطن وطالبان
مغادرة أفغانستان بأي ثمن!

قضية اليوم

زيارة ماكرون «جُمدت» وباريس تخفي معلومات أمنية تهدّد لبنان

فرنسا تكذب: لن نطلق جورج عبد الله

ابراهيم الأمين

هل ألغى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون زيارته الى لبنان؟

المعلومات الرسمية، اللبنانية والفرنسية، تركز على ان الزيارة أقرت «مبدئيا» ولم يحدّد موعد ثابت لها، وان ما يجري السؤال عنه اليوم، ليس إلغاء الزيارة او تعديل موعد حصولها، بل الاصح، ان ماكرون «لم يحدد بعد موعد زيارته الى لبنان».

عمليا، كانت المشاورات اللبنانية - الفرنسية أخذت شكلا مختلفا بعد الدور الذي لعبته باريس في معالجة أزمة احتجاز الرئيس سعد الحريري في السعودية في تشرين الثاني من العام 2017. يومها بدت فرنسا عائدة بقوة الى لبنان، وحتى ماكرون نفسه، لم يخف غضبه من تصرفات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وادار من جانبه وساطة مع صهر الرئيس الاميركي جاريد كوشنير من اجل اقناع «الامير المجنون» بوقف العابه الصبيانية. بعدها، اراد ماكرون كما فرنسا استثمار هذا الدور، من خلال الحديث عن رفع مستوى اهتمامه بلبنان، فجرى تسريع التحضيرات لعقد مؤتمر باريس – 4 المعروف بـ«سيدر». كذلك انطلقت محادثات لبنانية - فرنسية تصب في خدمة جدول اعمال مفترض لزيارة الرئيس الفرنسي.

اوائل كانون الاول الماضي، سرب الفرنسيون موعدا مفترضا للزيارة في العاشر من شباط المقبل. وعملت السفارة في بيروت، بدوائرها الدبلوماسية والامنية، على البحث في مسائل كثيرة يمكن ان تصب في خدمة الزيارة. وكان الحديث يتركز على سبل تزخيم استثمار لبنان لمقررات مؤتمر «سيدر» وعلى اعلان فرنسا اهتمامها بالمشاريع التنموية لا سيما في بعض المناطق اللبنانية. وكان لافتا جمع الدوائر الفرنسية معطيات كثيرة عن الجنوب والبقاع، واكثر الفرنسيون من الحديث عن نية باريس توسيع دائرة تحالفاتها وعلاقاتها في لبنان، خصوصا مع الجمهور الحاضن لحزب الله. وقد طوروا من تواصلهم مع حزب الله، لكنهم حصروه في الجانب السياسي، وسط معارضة من الحزب لاي تواصل له بعده الامني والعسكري، خصوصا ان الفرنسيين يهتمون كثيرا ببناء علاقة مع الحزب تتعلق بالمقاومة والصراع مع اسرائيل بالاضافة الى ملفات سوريا.

اليوم، تشير المعلومات الى ان الزيارة لم تعد على جدول اعمال ماكرون، وهو ما تنفيه المصادر الفرنسية التي تجدد القول بان «الموعد لم يتقرر بعد». وتقر المصادر بوجود تطورات كثيرة لا تساعد على انجاز الزيارة قريبا، ابرزها انشغالات ماكرون الداخلية، حيث يواجه صعوبات كبيرة في مواجهة الازمات السياسية والاقتصادية في فرنسا، بالاضافة الى ان باريس لا تريد ان يزور ماكرون لبنان قبل تشكيل الحكومة اللبنانية ونيلها الثقة وانطلاق اعمالها.

لكن مراجعة سريعة لطبيعة العلاقات بين البلدين في الفترة الاخيرة، لا تشير الى تطورات ايجابية صافية من جانب فرنسا. فقد صارت باريس تهتم اكثر بالجوانب الامنية والاستراتيجية المتصلة بالصراع مع اسرائيل وما يجري في سوريا، خصوصاً أن السفارة الفرنسية في بيروت تحوّلت في السنوات الماضية الى مقر لأنشطة دبلوماسية وسياسية واعلامية وامنية هدفها العمل على زعزعة الاستقرار في سوريا ودعم المجموعات المسلحة العاملة على اسقاط الدولة السورية. وتمع بيروت بالمئات من الفرنسيين الذي يعملون تحت غطاء اكاديمي وبحثي واجتماعي وحتى اقتصادي ودبلوماسي، لكنهم يعملون في خدمة مباشرة وغير مباشرة لبرامج تخص المؤسسة الأمنية الفرنسية.

الفرنسيون لا يخفون ان تعاونهم الأمني مع اسرائيل والولايات المتحدة يؤثر على عملهم في لبنان، كما يؤثر على ملفات أخرى. وكان لبنان اختبر العام الماضي طريقة تعامل باريس امنيا مع الملفات الحساسة التي تخص العدو، من هرولة باريس الى لعب دور «ناقل الكلام السلبي» لناحية التهويل الذي مارسه الفرنسيون على لبنان بناء على طلب اسرائيل بشأن ملف الصواريخ الدقيقة الموجودة لدى المقاومة، حتى صار الفرنسيون يعرضون صوراً لأجهزة و«تكنولوجيّات» تستخدم لتطوير الصواريخ ويقولون انها باتت موجودة لدى حزب الله.

> الأجوبة الفرنسية الواردة حتى الآن «مثيرة للسخرية، وتعكس لامبالاة تتناقض كليا مع الوعود السابقة»

لكن لباريس دوراً اكبر في سياق خضوعها لطلبات تل ابيب. وقد سبق للحكومة اللبنانية، ان طلبت - من خلال الاجهزة الامنية المعنية - مساعدة فرنسية في ملاحقة احد اعضاء خلية الاستخبارات الاسرائيلية التي تورطت في محاولة اغتيال الكادر الفلسطيني في حركة «حماس» محمد حمدان، في 14 كانون الثاني عام 2018 في صيدا. يومها، تبين لمحققي فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي ان احد اعضاء خلية التنفيذ، والذي يعتقد انه اسرائيلي الجنسية، كان يستخدم جوازي سفر، احدهما سويدي والثاني عراقي، وعرف باسم كوفان بامارني. وهو غادر لبنان برا الى سوريا مباشرة بعد العملية، ومنها استقل طائرة الى الجزائر حيث مكث لوقت قصير في مطارها الدولي قبل ان يستقل طائرة اخرى الى فرنسا. وفي وقت لاحق، امكن لفرع المعلومات الحصول على هواتف العميل الاسرائيلي، حيث تم تشغيل احدها في فرنسا بتاريخ 21 كانون الثاني 2018. عندها سارع الفرع الى مراسلة اجهزة الاستخبارات الفرنسية، الداخلية والخارجية، طالبا المساعدة في جمع معلومات عن الرجل. لكن باريس، بقيت لأسابيع طويلة لا تقدم على اي تعاون. وكان مندوب الاستخبارات الخارجية الفرنسية في بيروت يقول إن جماعته في باريس يحتاجون الى مزيد من الوقت. الى ان حمل جوابا في وقت لاحق، تضمن معلومات عامة جدا، مثل عنوان سكن العميل الإسرائيلي في فرنسا، ومعلومات عن تلقيه حوالات مالية من مصارف في اميركا اللاتينية.

لبنان الرسمي الذي لا يضغط عادة على عواصم مثل باريس، تعامل ببرودة مع الاجوبة الامنية الفرنسية، علما اننا في «الأخبار» علمنا من مصادر امنية اوروبية موقع سكن العميل الاسرائيلي في فرنسا، قبل ان يحصل لبنان رسمياً على هذا الجواب من قبل الجهات الفرنسية المعنية. وكان المعنيون في بيروت، يعرفون ان باريس «تريد افهامنا بانها غير مستعدة للذهاب بعيدا في المساعدة بامر يضر باسرائيل». مع الاشارة هنا الى ان الجهات السياسية الرسمية في لبنان، لم تتعامل مع الموضوع بصورة جدية، بخلاف ما يتحدث كثيرون.

على ان هناك جانبا اخر بقي بعيداً عن الاضواء، يتصل بقضية عالقة بين لبنان وفرنسا، هي قضية المناضل المخطوف في فرنسا جورج عبدالله، والذي لا يزال في سجنه من دون اي مبرر قانوني. جورج عبدالله رهينة لدى السلطات الفرنسية، لسبب وحيد هو تلبية الطلبات الاميركية والاسرائيلية، وهو ما يقرّ به الفرنسيون في المحادثات الرسمية وغير الرسمية.

وخلال الفترة الماضية، وتحديداً بعد تولي السفير برنارد إيميه رئاسة الاستخبارات الخارجية الفرنسية، وتطور التواصل بينه وبين قادة الاجهزة الامنية اللبنانية، وهو الذي يعرف لبنان جيداً اذ خدم هنا كسفير لبلاده لعدة سنوات شملت المرحلة التي اغتيل فيها الرئيس رفيق الحريري وما تبع ذلك من تطورات. وقد زار ايميه لبنان بعد توليه منصبه الجديد، كما استقبل في باريس مسؤولين امنيين وغير امنيين من لبنان وبحث معهم ملف العلاقات الثنائية اضافة الى مسائل اخرى. مع الاشارة هنا الى ان فريق ايميه الضيق العامل معه اليوم، يضم بين اعضائه اكثر من مسؤول خدموا في لبنان ويعرفون تفاصيل كثيرة عنه وعن قواه السياسية وشخصياته العامة. وسبق لهم جميعا ان سمعوا مطالبات دائمة باطلاق سراح المناضل عبدالله.

التطور الذي حصل، هو ان باريس ارسلت اشارة اولى ايجابية، تظهر استعدادا لخطوة في طريق معالجة هذا الملف. وكان واضحا ان باريس تبحث عن مخرج، خشية حصول تطورات سلبية من بينها احتمال تعرضها لاعمال امنية ردا على استمرار اختطاف عبدالله. وتبعت هذه الاشارة رسالة أخرى تقول إن الرئيس الفرنسي يدرس جديا الملف، ربطا بزيارته المحتملة الى بيروت. وعلمت «الأخبار» ان سلسلة من الاجتماعات واللقاءات عقدت في بيروت وباريس لهذا الغرض، وان القيادة الفرنسية تلقت رسائل واضحة من جهات رسمية لبنانية عدة، تطلب ايضاحات حول الملف. وترافق ذلك، مع قرار وزارة الخارجية ابقاد سفير لبنان في باريس، رامي عدوان، ليقوم بأول زيارة لدبلوماسي لبناني بهذا المستوى الى عبد الله في سجنه، وهو وضعه في اجواء اتصالات جارية يأمل لبنان ان تكون نتيجتها ايجابية.

وحسب المعلومات، فان الحرارة التي دبت في هذا الملف خلال الفترة السابقة لعطلة الاعياد نهاية السنة الماضية، عادت لتبرد بقوة في الاسابيع الاخيرة. اذ تبين ان الجانب الفرنسي لم يعد يقدم الاجابات للحكومة اللبنانية حول الوضع القانوني لعبدالله، وتوقف عن البحث العملاني في الملف، مع العلم ان قنوات خاصة بقيت تعمل. لكن السؤال الاساسي الذي ينتظر لبنان الاجابة عليه، ولا يزال هو: كيف تبرر فرنسا استمرار احتجاز جورج عبدالله في سجونها حتى الآن؟ تقول مصادر معنية بالملف لـ«الأخبار» إن الاجوبة الفرنسية الواردة حتى الآن «مثيرة للسخرية، وتعكس لامبالاة تتناقض كليا مع الوعود السابقة». واوضحت المصادر «ان ما يحصل الآن يقول لنا أمرا واحدا، وهو ان فرنسا تكذب علينا، وهي لا تريد اطلاق سراح جورج عبدالله، لا بقرار قضائي ولا بعفو رئاسي كما قيل لنا». وألمحت المصادر نفسها الى ان لبنان الرسمي صار مضطرا لان يدرس خطوة مختلفة في اليات عمله لتحرير الرهينة عبدالله من السجون الفرنسية!

لبنان الرسمي صار مضطراً الآن يدرس خطوة مختلفة في اليات عمله لتحرير الرهينة عبدالله من السجون الفرنسية (هروات بو حيدر)

رحيل

إدمون صعب... غياب الاحتراف في زمن السذاجة

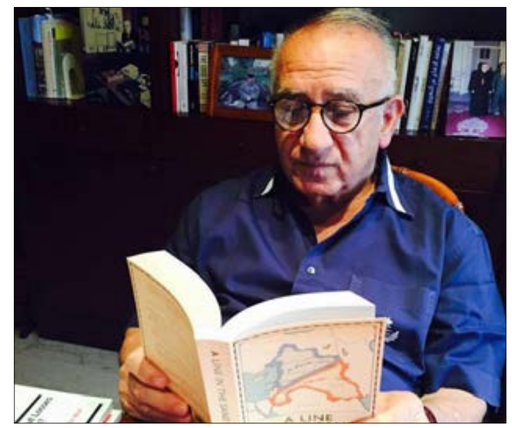

هيام القصيفي

لم يغب إدمون صعب أمس الأحد. غاب فعلاً يوم جُرح في الصميم، يوم غادر الموقع الذي صنعه بنفسه لمدة 45 عاماً، وبسهره الليلي وبعمله اليومي وثقافته وحرفيته. غاب إدمون صعب يوم حل الاستسهال مكان الاحتراف وتفوّقت السذاجة على ما عداها.

غاب إدمون صعب يوم لم تعد الصحافة المكتوبة خبزه اليومي والمحرك الذي جعله طوال حياته يأتي الى مكتبه في «النهار» ويجلس ساعات طوال يكتب ويقرأ ويحلل ويصحح ويعلم. أسوأ أنواع رثاء إدمون صعب نوعان: أن يرثيه قليلو الوفاء، ومن يتغنى بحرفيته وهو من غير المحترفين. لأن حياة صعب كانت قائمة على هاتين النقطتين الوفاء للجريدة، فتلبق به فعلاً كلمة «نذر» نفسه لها، أو كما يقول أحد الزملاء كان وفياً أكثر لغسان تويني، ولجبران تويني من بعده، وللحرفية العالية. ولهاتين الصفتين دفع ثمناً كبيراً من صحته ومن حياته ومن عمله الذي غادره مكرهاً.

كان إدمون صعب أستاذاً بالمعنى الحرفي للكلمة، وصحافياً بالمعنى الحرفي أيضاً، لأنه كان يريد من أي صحافي أن يجمع بين اللغة الصافية السليمة من دون أخطاء، والحنكة والثقافة والاطلاع. حين سألته صحافية لماذا يرسلها الى أول معرض دولي للسيارات في لبنان بعد الحرب، أجابها لأن الصحافي المحقق والاستقصائي يجب أن يعرف كل شرايين البلد ومفاصله، يغطي معرضاً للسيارات كما يغطي مؤتمراً لأي رئيس أميركي. بعد ذلك يأتي الاختصاص فيكون لكل صحافي مجال عمل يتمرس فيه. يعلم بالمعنى الدقيق، يسأل ويزيد معلومة ويعيد النص لمزيد من التدقيق، وإضافة معلومات أكثر غنى للنص. يوم كانت المقالات تكتب على الورق الأصفر، يملأ المقال تصحيحات وملاحظات ويعيدها الى الصحافي لمزيد من التأني. ما إن تصل إليه معلومة او رسالة تضيء على موضوع ما حتى يبادر الى طلب إجراء تحقيق عنه.

يعرف الجميع في المبنى وفي المطبعة والتوزيع وفي المكتبة والجريدة. يعرف تاريخها وأسرارا كثيرة ومعلومات أكثر. يعرف خبايا وبواياته. لكن ما بينهم كان اتفاقاً ضمنياً على ولاء ومهنية واحترافية وعلاقة حب مع الصحافة المكتوبة لم تضعفها التكنولوجيا ولا وسائل الإعلام الحديثة، وإن اختلفت أساليب عملهم ورؤيتهم للصحافة والجريدة.

صعب الآتي من رئاسة تحرير «المختار» من «ريدرز دايجست»، التي أغنت ثقافة جيل كامل، وكانت فخره الذي يعتز به، بمواضيعها المتنوعة المختلفة وتحقيقاتها ومقالاتها الغنية، اختزن ثقافة موسوعية. يتحدث عن مطاط الدواليب وتركيبته وأثره البيئي، عن الورق وطبيعته، عن التكنولوجيا الحديثة، كما يتحدث عن الفن والمسرحيات وعن اللوحة المعلقة فوق مكتبه والتي كانت تثير تساؤلات الناظرين إليها، وعن كتاب صادر حديثاً وهو الذي أدار دار النشر، او عن مقال في جريدة فرنسية أو أميركية. كتب بالعشرات، ليست للزينة، ومجلات وجرائد تتكدس فوق مكتبه، يأكل وهو يقرأ ويصحح ويتابع ويسأل ويناقش. خاصمه البعض وأحبه البعض الآخر. خاصمه البعض لمواقفه السياسية، لكنه ظل حريصاً على إبعاد هذه الخصومات عن العمل اليومي للجريدة، وظل يكتب بحرية مطلقة، فحوّل مقاله يوم الجمعة، ولو لم ينشر على الصفحة الأولى، الى زاوية ترصد، مهمورة بتوقيعه الخاص، تلك العبارة التي يستهل بها مقالته، لأديب أو شاعر أو سياسي. خاصم حلفاء الجريدة السياسيين يوم كان صاحبها حليفاً لهم. لكنه ظل محافظاً على مسافة احترام لا يخرقها. وعبّر عن موقفه السياسي لاحقاً من دون مواربة، وبجرأة صافية عاداه كثر بسببها. يوم اغتيل جبران تويني، تعالى صعب على موت من رافقه يافعاً وشاباً ورجلاً، ومارس صحافيته، مطالباً الجميع بوقف البكاء وعدم التلهي بوفود السياسيين الذين يؤمّون الجريدة، وبالعودة الى العمل لإصدار عدد يليق بجبران تويني. يومها دفع ثمناً ما. وحين غادر «النهار»، فقد حبه الأول، ولم تكفه كتابة المقالات في «السفير» و«الأخبار»، والإطلالات التلفزيونية، والانصراف الى المؤلفات والكتب. لأن عشقه الحقيقي، عدا عائلته التي كان يتحدث عنها دوماً، هو الحرفية والتدقيق والتمحيص والانخراط في دورة الحياة اليومية للجريدة ولو الى ما بعد منتصف الليل بكثير. هو من ذلك الرعيل الذي لا يطفئ ضوء مكتبه قبل أن يطمئن الى أن لا خبر ناقصاً ولا معلومات خاطئة ولا جرائد المقلب الثاني من الكرة الأرضية تنشر خبراً لا تنشرها جريدته.

أمس، غاب إدمون صعب الإنسان أولاً وأخراً. الصحافي غُيّب قسراً منذ سنوات.

نقابة الصحافة اللبنانية
نقابة محرري الصحافة اللبنانية
زوجة الفقيد سعاد ابراهيم النحّاس
ولداه المهندس جوزف وعائلته، والمهندس باتريك
ابنته كريستيان زوجة أنطوان الهبر وعائلتها
شقيقاته ناديا أرملة المرحوم جوزف بحدوش وعائلتها، الدكتورة كلير صعب، سعاد زوجة الدكتور أنطوان ساروفيم وعائلتها
وعموم عائلات صعب، نحاس، كنعان، الهبر، بحدوش، ساروفيم
وأنسباؤهم في الوطن والمهجر
ينعون فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم

الصحافي إدمون صعب

رقد على رجاء القيامة والحياة الأبدية أمس الأحد 27 كانون الثاني 2019 متمماً واجباته الدينية
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الثالثة بعد ظهر غد الثلاثاء 29 منه في كاتدرائية القديس مارون - كسارة - زحلة
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده، ويوم الاربعاء 30 منه في صالون كاتدرائية مار مارون من العاشرة لغاية السادسة مساءً. ويوم الخميس في الـ31 منه في صالون كنيسة سانت ريتا - سن الفيل - حرش ثابت، من الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساءً.

على الغلاف

في مقابلته على قناة «الميادين» أول من أمس، لم يترك الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله مساحة أمام العدو لسوء التقدير. بصراحة، أعلن أن المقاومة امتلكت ما يكفيها من الصواريخ الدقيقة إلى حد أنها لم تعد تحتاج إلى نقل هذه الصواريخ إلى لبنان. وبصراحة أكبر، أكد أن حزب الله سيتعامل مع أي عدوان تسمّه اسرائيل «عملية محدودة» كما لو أنه حرب، مع ما يعنيه ذلك من ردّ يناسب حجم الحرب. هذه العبارات التي ردّدها نصرالله ليست من باب هواية مناكفة العدو، بل رسائل يسعى من ورائها قائد المقاومة إلى تثبيت الردع القائم بين لبنان والكيان الإسرائيلي، ومنع الأخير من محاولة تعديل قواعد الاشتباك!

الحرب بين المعارك

محمد بدير

تسعى إسرائيل، وفقاً لتعبير وزير الخارجية الأميركي، جورج بومبيو، إلى «منع تحويل سوريا إلى لبنان ثانٍ». في المقابل، يسعى حزب الله إلى منع تحويل لبنان إلى سوريا ثانية. يمكن القول، باختصار، إن هذين الاستحقاقين يلخّصان حالة الكباش المتصاعدة بين الحزب وتل أبيب في الأشهر، وربما السنوات، القليلة الأخيرة. «لبنان ثانٍ في سوريا» تعني، بحسب المعلّقين الإسرائيليين، عدم السماح لإيران بترسيخ تموضعها العسكري في سوريا، بما يشمل تحويل الجولان إلى جبهة ساخنة من جهة، وإنشاء جاهزية عسكرية ــ صاروخية بالدرجة الأولى ــ تُفعّل يوم الأمر ضد العمق الإسرائيلي، من جهة أخرى. أما «سوريا ثانية في لبنان»، وبعيداً عن أصالة هذه العبارة التي لم تنسكب بعد كاصطلاح في الأدبيات الإعلامية المتداولة، فيمكن شرحها وفقاً لتفسيرين مترادفين: إحداث تغيير في قواعد الاشتباك القائمة بين المقاومة وإسرائيل، كما عبّر السيد نصر الله أول من أمس، بما يؤدي إلى انتزاع تل أبيب «الحق» في توجيه ضربات عسكرية أو أمنية داخل الأراضي اللبنانية ضد أهداف ترى أنها تشكل تهديداً يستدعي معالجته وقائياً. التفسير الثاني، وهو عبري المنشأ، يتحدث ببساطة عن نقل «المعركة بين الحروب»، التي يعبّر أكثر من أي شيء آخر عن تنامي حدة الشعور الإسرائيلي بأن «المعركة بين الحروب» استنزفت نفسها ووصلت، من حيث فعاليتها المجدية، إلى تخوم النهايات (بالمناسبة، ثمة أصوات داخل إسرائيل بدأت تتحدث عن ذلك). فمن جهة، جاء «الرد الرمزي» الصاروخي على الجولان ضد الهجمات الأخيرة ليوحي بأن ما كان ليس بالضرورة هو ما سيكون (راجع «الأخبار»، 22 كانون الثاني 2019)، وأن ما حذر منه التقدير الاستراتيجي الأخير الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي بشأن انغلاق نافذة الفرص التي وفرتها الحرب السورية لإسرائيل أكثر واقعية مما يظن البعض. ومن جهة أخرى، يعكس ارتفاع منسوب التهديدات الإسرائيلية ضد «مشروع الدقة» في لبنان، أكثر من أي شيء آخر، قدر التهيّب الذي تستبطنه تل أبيب إزاء العمل داخل لبنان واحتمالات التدهور الذي ينطوي عليه هذا الأمر.

كلام السيد نصر الله في مقابلته الأخيرة من شأنه أن يرفع أي لبس بهذا الشأن. تحذيره نتنياهو من التمادي في ما يقوم به في سوريا ودعوته إلى عدم الخطأ في التقديرات هناك، وجزمه القاطع بأن المقاومة في لبنان في حالة تربص عملاني لتدفيع تل أبيب ثمناً مؤلماً ضد أي اعتداء على الأراضي اللبنانية، هما بمثابة إعلان أولي بأن «المعركة بين الحروب» في سوريا أوشكت على نهايتها، وإعلان نهائي بأنها غير قابلة للاستنساخ في لبنان. يعني ذلك، من الناحية النظرية، أن الخيارات القائمة أمام إسرائيل تراوح بين الانكفاء المدفوع بالخشية من آكلاف المغامرة بالمضيّ قدماً في الاستراتيجية القائمة، وبين المغامرة نفسها بما تنطوي عليه من احتمالات التدحرج نحو مواجهة واسعة، كما أشار نصر الله.

يعني ذلك أن الفلسفة التي قامت عليها «المعركة بين الحروب» باتت في حالة تحدّ وجودي مع مقوماتها. الاستمرار طويلاً بها، أو محاولة نقلها إلى الساحة اللبنانية، لن يبعدا الحرب الكبرى، أو يخفضا خسائرها المقدرة، وحسب، بل من شأنهما أن يضعا إسرائيل على حافتها، حافة «الحرب بين المعارك»، ليس بالضرورة أن يكون ما يلي منها الحرب إسرائيلي المبادرة، كما كانت الحال في ما سبقها.

> **يسعى حزب الله إلى منع تحويل لبنان إلى سوريا ثانية**

على الأهداف التي تمحورت هذه المعركة حول معالجتها، بدءاً من «الأسلحة الكاسرة للتوازن»، والتي غنّت في حينه منظومات الدفاع الجوي والبحري المتطورة (لجهة دقة الإصابة وبُعد المسافة)، مروراً بمنع التموضع العملاني لحزب الله والحرس الثوري الإيراني في الجولان السوري، وانتهاءً بعموم التموضع الإيراني الآنف الذكر في سوريا وبما يُطلق عليه «مشروع الدقة» الذي يجهد حزب الله لحيازته، والمقصود منه تحويل «الصواريخ الغبية» التي يمتلكها الحزب إلى «صواريخ ذكية» دقيقة الإصابة.

والمعلوم أن الحرب الكونية على سوريا، التي استنزفت الدولة وجيشها وشكّلت محور المقاومة بأولوياتها شبه الحصرية، شكلت بالنسبة إلى إسرائيل فرصة انتهازية مكّنتها من المبادرة إلى معركتها تلك في ظل الرهان على أرجحية الأمن من ردود مقابلة. يصبح مفهوماً، والحالة هذه، كيف أن معركة تل أبيب بين الحروب لم تبدأ إلا بعد اندلاع الأزمة السورية (بنحو عام ونصف عام) ولماذا انحصرت جغرافيّاً هناك وسط امتناع فعلي عن نقلها إلى لبنان، استناداً إلى الردع الذي كرّسته المقاومة وتصرّ على استمرارية نفاذه دون أدنى هوادة.

ويمكن القول إن الكباش المتصاعد في الأشهر الأخيرة بين استحقاقي «تحويل سوريا إلى لبنان ثانٍ» و«تحويل لبنان إلى سوريا ثانية» تمارسها إسرائيل في سوريا منذ ستة أعوام، إلى لبنان.

و«المعركة بين الحروب» هي، باختصار، استراتيجية نشاط هجومي وقائي اعتمدتها تل أبيب بُعيد اندلاع الأزمة السورية، وظيفتها الأساسية الحؤول دون تعاظم قدرات حزب الله من خلال استهداف عمليات نقل وتخزين الأسلحة الاستراتيجية التي قرر الحصول عليها. على أن غاية هذه المعركة، التي تقع في فترات الأمن الجاري ما بين الحروب الكبرى، هي إدارة الصراع مع القوى المعادية لإسرائيل في إطار العمل على:

أولاً: إبعاد الحرب الكبرى المقبلة؛

ثانياً، التوفير الدائم للظروف المؤاتية التي تجعل هذه الحرب، عندما تندلع، ممكنة وسهلة وسريعة الحسم، وبالقدر الأقل من الخسائر المدنية والعسكرية (راجع «الأخبار»، 24 أيار 2016). وقد تعاقبت عناوين عدة في الأدبيات الإسرائيلية

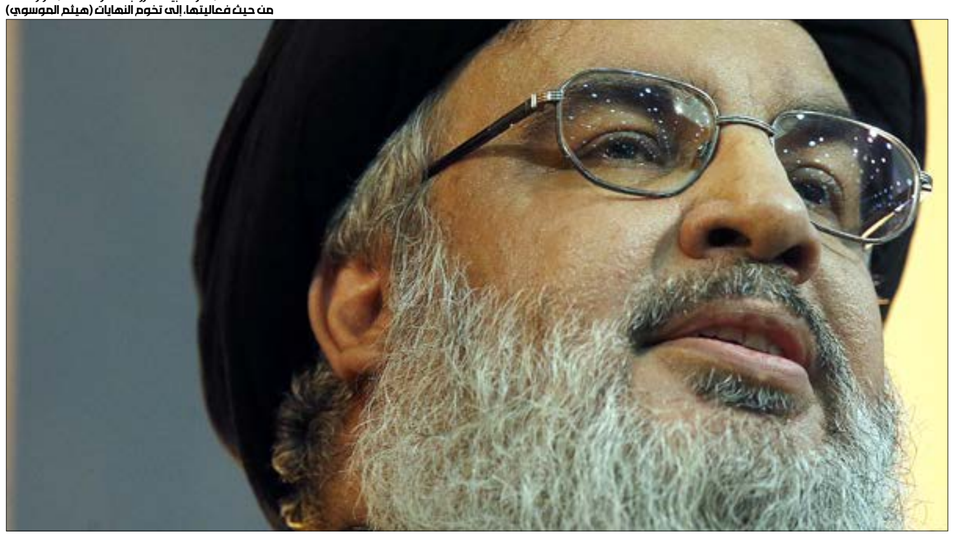

المعركة بين الحروب استنزفت نفسها ووصلت، من حيث فعاليتها، إلى تخوم النهايات (هيثم الموسوي)

ردّ نتنياهو يؤكد قلق إسرائيل: صراعات الوعي والاقتدار العسكري

يحيى دبوق

من شأن مقابلة الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، على قناة الميادين السبت الماضي، وما ورد فيها من محدّدات ترتبط بمجمل المواجهة القائمة مع العدو، أن تترسّخ طويلاً على طاولة القرار في تل أبيب. محددات تؤكد قواعد الاشتباك وتعزّزها، في سياق تأكيد الجاهزية للأسوأ (أو الأحسن ربما)، إن قرر الإسرائيلي الذهاب بعيداً في الرهان على إمكان اللجوء إلى الخيارات العسكرية في الساحة اللبنانية.

بالطبع، يسجّل للمقابلة انتصارٌ في هذه الجولة من الحرب على الوعي، أحد أبرز أهداف إسرائيل في حراكها الأخير ضد حزب الله والساحة اللبنانية عموماً، ومن بينها «الكشف» عن أنفاق (من دون «آل» التعريف) منسوبة إلى حزب الله، على الحدود مع فلسطين المحتلة، إلا أن ما ورد في المقابلة يتجاوز في دلالاته وتأثيره الحرب على الوعي إلى المواجهة نفسها وإمكاناتها وترجيحها من عدمه.

نعم، في جانب أساسي ورئيسي من المقابلة، أعيد رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إلى المربع الأول ما قبل «الأنفاق»، وربما أسوأ من ذلك، بعد رهان على فائدة مبالغ فيها ـ إلى حد التطرف ـ لهذا الموضوع. فالمقابلة أرجعت الأنفاق إلى مستوى تأثيرها الفعلي، بوصفها كما هي، جزء من أجزاء الاستعداد العسكري للآتي. نتنياهو من جهته، وردّاً على المقابلة، وفي محاولة منه للحد من تأثيراتها السلبية عليه بعدما كشف نصر الله «شخصنة» حراكه ومواقفه وقراراته، عمد (نتنياهو) إلى حرف الانتباه باتجاه سجال من نوع آخر، وهو التلويح بورقة مأزومية موهومة لحزب الله، تُباع للجمهور الإسرائيلي في الأزمات الإسرائيلية.

ولم يردّ رئيس وزراء العدو مباشرة على ما ورد في كلام الأمين العام لحزب الله الذي شدد على وقائع الإخفاق والفشل في مجمل مواضيع صراع المقاومة مع العدو في لبنان، إن لجهة السلاح وتطويره وتعظيمه، وكذلك دقته، أو لجهة التأكيد على الردع ومعادلته والرد على الاعتداءات إن حصلت.

في مستهل جلسة الحكومة الإسرائيلية، وفي إجراء لافت في دلالاته وكاشف لمستوى تأثير المقابلة وسلبيتها في تل أبيب، قال نتنياهو لوزرائه وللرأي العام الإسرائيلي: «نصر الله كسر الصمت أمس. إنه في حرج كبير لثلاثة أسباب، منها نجاحنا الكبير في عملية درع شمالي... العقوبات على إيران مسّت بشدة بمصادر التمويل. نصر الله لديه أسباب جيدة لعدم الرغبة في الشعور بقوة ذراعنا».

في دلالة المقابلة ومحدداتها، يشار إلى الآتي:

أحد عناصرها المستجدة التي حفرت عميقاً في وعي قادة إسرائيل وجنرالاتها. والأهم أن هذا العنصر الهجومي الطابع، هو دفاعي وردعي في خلفياته وأهدافه. وليس من عادة حزب الله والسيد نصر الله أن لا يلوّح بأوراق لا يستطيع تنفيذها، لأنه يدرك مفاعيلها السلبية على مجمل منظومة الردع القائمة. بل إن شرط تحقيق مفاعيلها أن يدرك صانع القرار في الجهة المقابلة أن حزب الله يملك القدرة والإرادة على رد قد يكون غير تناسبي، وهو ما يؤكد خطأ تقدير إسرائيل في تلقي رد شكلي، أو تناسبي.

وضع نصر الله مسألة الأنفاق في سياق موضوعي. فهو لم ينفِ ولم يؤكد علاقته بها، لأسباب مفهومة، وحدد مستوى تأثيرها على مجمل خطة حزب الله الدفاعية والردعية في مواجهة أي حرب إسرائيلية على لبنان، والتي يحتل اقتحام الجليل اثنين باتا سمة حراك العدو اللفظي والعملي في السنوات الأخيرة: شخصنة المواقف وتطرفها لمواكبة مزاج يميني سائد في إسرائيل، مع حراك ميداني عملي مواكب أو من دونه، وفي الوقت نفسه التغطية على الفشل والإخفاق بتحويل الخطط والأهداف الموضوعة لساحات المواجهة وتقليصها، ومنها لبنان، مع تكثيف الصراخ والمواقف حولها، لتعويض الإخفاق والتراجع إلى أهداف باتت مقلصة.

هذا ما يفسر التراجع الإسرائيلي مع الكثير من الصراخ في الساحة السورية، من مطلب إسقاط النظام واستبداله بنظام حليف إلى إخراج إيران من سوريا، ومن ثم في النسخة الأخيرة في منع «التمركز» العسكري الإيراني والحد منه، من دون الإخراج نفسه.

هذا تحديداً ما ينسحب على لبنان والمقاومة وسلاحها، الذي يتنقل من اقتدار نوعي إلى آخر، مع مواكبة للخطوط الحمر الإسرائيلية لهذا الانتقال، وصولاً إلى دقة الصواريخ ونوعيتها، التي تسمح لحزب الله بالوصول إلى أي هدف في إسرائيل، مع ـ بحسب ما ورد في مقابلة أمينه العام ـ بالاستهداف النقطوي في أي مكان قيادي، عسكري أو مدني، في فلسطين المحتلة.

القدر المتيقن أن المقابلة تحولت الى محطة مفصلية في وعي صناع القرار في تل أبيب، وستبقى الى فترة ممتدة مرجعية يستندون إليها في أي دراسة لخيارات حزب الله المضادة. فهي بددت، لجهة موضوع الأنفاق، المنسوب الوهمي في مفاعيل عملية «درع شمالي»، وأربكت تقديرات تل أبيب وحساباتها، في مخططاتها المتصلة بالساحة اللبنانية، والأهم أنها توعدت صاحب القرار الأمني والسياسي، في حال أخطأ التقدير إزاء ساحات المواجهة، وبشكل أكثر تأكيداً الساحة اللبنانية.

مقال

عون وبري والحريري يعتدون على صلاحيات مجلس الوزراء!

إيلي الفرزلي

يشير الخبر المنشور على صفحة الوكالة الوطنية للإعلام إلى أن لجنة المال النيابية ستنعقد عند العاشرة والنصف من قبل ظهر اليوم، لدرس جدول الأعمال الآتي:

- مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 3923 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي...

- مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 3924 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية...

- مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 3925 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام اتفاقية قرض واتفاقية تنفيذية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير...

هو خبر كان ليكون عادياً، لو أن البلاد لا تعيش في ظل حكومة تصريف أعمال منذ عشرة أشهر. لكن بما أنه لا حكومة مكتملة الصلاحيات، فورود هذه المشاريع إلى المجلس النيابي يشكل بحد ذاته أمراً مفاجئاً، ويصب في خانة المخالفة الدستورية.

فما سيُدرس هو عبارة عن مشاريع قوانين محالة إلى المجلس النيابي، لكن من دون موافقة مجلس الوزراء، كما يفرض الدستور ذلك في المادة 52، فكيف حصل ذلك؟

تشير مقدمة الإحالة في المراسيم الثلاثة إلى أن «رئيس الجمهورية بناء على الدستور، ولا سيما المادة 52 منه، وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزراء الخارجية والأشغال والمالية، وبعد أن يقترن الموضوع بالموافقة الاستثنائية، على أن يعرض لاحقاً على مجلس الوزراء على سبيل التسوية، يرسم ما يأتي...».

هذا يعني أن الموقّعين على الإحالة اختصروا بأشخاصهم مجلس الوزراء مجتمعاً، كما تخطوا المادة التي يبنون عليها الإحالة نفسها. فالمادة 52 تقول بوضوح إن الاتفاقيات الدولية «لا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء...». وهذا يعني أن الدستور يربط الإحالة على المجلس النيابي بإبرام مجلس الوزراء للاتفاقية.

سقطت من المشاريع الثلاثة عبارة «بعد موافقة مجلس الوزراء»، التي تتضمنها إحالات رئيس الجمهورية لمشاريع القوانين، عادة. وحل محلها عبارتا «الموافقة الاستثنائية» و«على سبيل التسوية»؟ أي فتوى دستورية تجيز ذلك؟ ليس واضحاً. والأهم، ماذا لو أقر مجلس النواب المشاريع المعروضة عليه، ثم جاء مجلس الوزراء ورفض الاتفاقية؟ هل التسوية تعني في ما تعنيه أن موافقة الحكومة المقبلة عليها هو أمر ملزم لها، أو على الأقل مضمون؟ ألا يتناقض ذلك مع مبدأ فصل السلطات؟ توقيع المراسيم، بشكل استثنائي، وبما يتخطى تصريف الأعمال، ليس جديداً. وقد حفلت الفترة الماضية بتوقيع مراسيم عادية، لكنها المرة الأولى التي يصل فيها الأمر إلى حد اختصار مجلس الوزراء، كله بخمسة تواقيع، في أمر يتعلق بواحد من الأمور التي يصنفها الدستور في خانة الأمور الأساسية، أي التي يحتاج إقرارها، بحسب المادة 65 من الدستور، إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة، فهل يعقل أن تمر بخمسة تواقيع؟ المخالفة وقعت. ومشاريع القوانين وُقّعت بالنيابة عن مجلس الوزراء، وأحيلت على مجلس النواب. كما أن رئيس المجلس النيابي حوّلها بدوره إلى لجنة المال والموازنة التي تعقد اجتماعها اليوم.

ربما لو لم تكن المراسيم السابقة متعلّقة بتنفيذ اتفاقيات دولية لكانت الفضيحة أقل وقعاً. لكن أما وقد وضع المشرّع هذه الاتفاقيات في مرتبة أعلى من بقية القوانين، وتفادياً لاحتمال أن تتضمن ما قد يخالف المصلحة الوطنية العليا، وضعت شروط خاصة لإقرارها. أولها أنها لا يمكن أن تصدر باقتراح قانون، بل يفترض أن تمر بمجلس الوزراء وموافقة ثلثي أعضائه، ومن دون هذه الموافقة لا يمكن إحالة المرسوم على البرلمان.

وللتذكير، فقد رفض مجلس النواب في عام 2006 معاهدة دولية تتعلق بإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، لأن مرسوم الإحالة لم يتضمن توقيع رئيس الجمهورية، الذي تخصه المادة 52 من الدستور بصلاحية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وهي المادة نفسها التي تنص على وجوب حصولها على موافقة مجلس الوزراء.

وإذا كانت المعاهدات الدولية تقع في الخانة نفسها مع الموازنة، فلماذا يذهب المعنيون إلى مخالفة الدستور لإقرار هذه المعاهدات، بينما تنام مسودة الموازنة في أدراج مجلس الوزراء. أليس إقرار الأخيرة أكثر إلحاحاً من الموافقة على قروض غير مستعجلة؟ وإذا كان الرئيس نبيه بري سبق أن طالب بعقد مجلس الوزراء لدراسة الموازنة وإحالتها إلى المجلس النيابي، فلماذا لا يترك المعاهدات الدولية وسيلة ضغط إضافية لحث الحكومة على الانعقاد، بدلاً من السير في ركب مخالفة الدستور، عبر توقيع وزير المالية للإحالة أو عبر تحويلها إلى اللجان؟

وإذا كان رئيس الجمهورية لم يبد حماسة لانعقاد مجلس الوزراء لإقرار الموازنة، كي لا تفرض الحكومة الحالية سياساتها المالية على الحكومة المقبلة، وكي لا تكون هذه الخطوة بمثابة تطبيع مع فكرة عدم وجود حكومة، فكيف يوقّع على مبدأ تجاوز الحكومة المقبلة، وتخطي النص الدستوري الذي يفرض تراتبياً موافقة الحكومة قبل إحالة المشروع إلى المجلس النيابي وقبل موافقة المجلس النيابي عليه.

تشكّل إحالة المشاريع الثلاثة اعتداءً صارخاً على صلاحيات مجلس الوزراء، لكن مع ذلك لم يجد الرئيس سعد الحريري حرجاً في توقيعه، متخطياً كل أدبياته السياسية بالمحافظة على صلاحيات مجلس الوزراء وحمايتها.

ثم إذا كانت المادة 17 من الدستور تنص على أن مجلس الوزراء مجتمعاً يتولى السلطة الإجرائية، فكيف يمكن لرئيسي الجمهورية والحكومة مصادرة هذه الصلاحية بشخصيهما؟

المشهد السياسي

الحكومة في «أسبوع الحسم»: تأليف أو اعتذار؟

لم يتغير شيء على الصعيد الحكومي. وبالرغم من تفعيل التواصل بين المؤلّفين، لم يتم التوصل إلى نتائج حاسمة تشير إلى إيجاد حلول للازمة المستمرة منذ شهرين. وصدرت إشارات متنوعة عن احتمال اعتذار الرئيس سعد الحريري عن عدم تأليف الحكومة، ربطاً بما سبق أن أعلنه الأربعاء الماضي بأنه سيحسم قراره في الاسبوع الحالي. وقالت مصادر معنية بمشاورات التأليف إن الأسبوع الجاري يحمل خيارين: تأليف الحكومة، أو «إلا تبقى الأمور كما هي، سواء من قبل الحريري أو من قبل الرئيس ميشال عون». وفسّرت مصادر هذا القول بأن الحريري ربما يعتذر، لافتة في الوقت عينه إلى أن الخيار الأكثر رجحاناً هو التأليف، «بعدما تم الاتفاق في اجتماعات باريس بين الحريري والوزير جبران باسيل على عدد من الخطوات التي سيتم استكمالها في بيروت، كلّ منهما مع شركائه».

وكان الحريري، قبل أن يعود من باريس، قد التقى رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع مرة، والوزير باسيل ثلاث مرات. وتمحورت النقاشات حول الأفكار السابقة التي لم تؤتِ ثمارها. وبالرغم من أن النقاش يدور حالياً حول تبديل الحقائب وتوزير ممثل للقاء التشاوري، إلا أن ذلك لم يحجب الخلاف بشأن حصول تكتل «لبنان القوي» على الثلث زائداً واحداً. فبعد المحاولة الفاشلة لضم ممثل اللقاء التشاوري إلى التكتل، لم تسفر أي محاولة جديدة عن تعديلات في خريطة الحصص، في ظل إصرار أكثر من طرف على أن لا حل إلا بالعشرات الثلاث.

مع ذلك، فقد رشحت معلومات من باريس تشير إلى أن باسيل وافق على الحصول على 10 وزراء بدلاً من 11، إلا أنه اشترط في المقابل تعويضه في الحقائب. فأعيد بذلك فتح ملفات قديمة كانت قد أقفلت، كمسألة حصول المردة على حقيبة الأشغال. وفيما كان الحريري واضحاً في رفض إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وخلط أوراق الحقائب مجدداً، انتهت النقاشات الباريسية إلى عدم اتفاق، على أمل أن تستكمل في بيروت.

وبعودته، سيكون الحريري محكوماً بالمهلة التي ألزم نفسه بها. فباسيل عندما التقاه بُعيد القمة الاقتصادية العربية، نتيجة إلحاح رئيس الجمهورية على إنهاء مرحلة التأليف، كان قد تعهد له بأن يحل مسألة توزير سنّة 8 آذار، مقابل سعي الأخير مع الرئيس نبيه بري لاستبدال حقيبة البيئة التي يريدها التيار، إلا أن أبواب هذه الحقيبة ظلت موصدة في وجه التيار، بسبب تمسّك وليد جنبلاط بوزارة الصناعة وتمسّك سمير جعجع بحقيبة الثقافة.

(الأخبار)

قضية

«مشروع تيمور» لنفايات الإقليم
«سبلين» واحد لا يكفي!

محمد الجنون

نفذت منظمة الشباب التقدمي اعتصاماً في الجية، أول من أمس، احتجاجاً على «سوء إدارة النفايات في إقليم الخروب». الاعتصام الذي أتى بعد أربعة أعوام من تخبّط المنطقة في أزمة نفاياتها جاء متأخراً جداً، وكان ضعيفاً لناحية الحشد، مقارنةً مع الاعتصامات السابقة التي نفذها أبناء المنطقة في شأن هذه الأزمة، واحتجاجاً على سوء إدارتها، وعلى تحميل الإقليم عبئها زمناً طويلاً.

مصادر سياسية أكّدت لـ«الأخبار» أنّ أهداف الاعتصام «ليست بيئية»، مشيرة إلى أن لتوقيته علاقة «بالتبلور الجدّي لطرح النائب تيمور جنبلاط، القاضي بنقل نفايات الشوف وإقليم الخروب إلى معمل للمعالجة في منطقة السويجاني في الشوف الأعلى.

«مشروع تيمور» يقوم على تطوير معمل السويجاني وتحديثه بتقنيات جديدة لاستقبال النفايات العضوية ومعالجتها وفق تقنية الـ Gasification، لتحويلها إلى غاز الميثان وتعبئته في قوارير. ومن ثم إنشاء معمل لمعالجة النفايات غير العضوية، في المنطقة نفسها، وتحويلها إلى RDF، وهو وقود ينتج من عملية تفتيت النفايات الصلبة وتجفيفها، ويمكن استخدامه لتوفير الحرارة وتوليد الكهرباء في المنشآت الصناعية، ما يشير إلى توجه لاستخدام هذا الوقود في أفران معمل سبلين للترابة الذي يملكه آل جنبلاط. (https://al-akhbar.com/Community/259620)

بحسب المصادر، فإن التوجّه نحو هذا الحل دخل مرحلة «أكثر جدية». وفي هذا السياق، عُقد الأسبوع الماضي اجتماعٌ في معمل سبلين ضمّ المدير العام للمعمل طلعت اللحام وعدداً من رؤساء بلديات إقليم الخروب، بغية إقناعهم بالمشروع المطروح وبـ«إيجابياته الاقتصادية». وقد كرّر عدد من رؤساء البلديات، من بينهم رئيس بلدية برجا نشأت حمية، اعتراضهم على المعمل، وأكّدوا أنهم سيواجهون أي توجه لاعتماد مثل هذه الخطة.

وفي سياق محاولات تمرير المشروع، لفتت مصادر «الأخبار» إلى عراقيل عدة وُضعت أخيراً أمام إطلاق بلدية برجا، بالتعاون مع منظمة «ميرسي كور»، مشروعاً لفرز النفايات من المصدر. وأوضحت أن النائب السابق علاء الدين ترو المحسوب على «الاشتراكي» بذل جهوداً لإعاقة إنشاء هنغار في نطاق البلدة لتجميع النفايات المفروزة بحجة الضرر البيئي، «فيما هو يعمل فعلياً على عرقلة هذا المشروع الذي تسعى البلدية منذ سنوات لتنفيذه، لمصلحة مشروع الـRDF».

مصادر سياسية في الحزب التقدمي الاشتراكي أكّدت لـ«الأخبار» أنّ «مشروع الـRDF لن يمرّ من دون موافقة البلديات، وكل طرحٍ ستتم مناقشته بالأطر العلمية».

المشروع الذي يدير تفاصيله جنبلاط الابن منذ أشهر يتضمّن مخاطر بيئية كبيرة تضاف إلى تلك التي تتسبّب بها انبعاثات معمل سبلين في المنطقة. مصادر بيئية أوضحت أن «تقنية استخراج النوع الجيد من الـ RDF مكلفة جداً. إذ تتطلّب فرزاً دقيقاً للنفايات يسحب منها كل أنواع البلاستيك، ومن ثم تعقيم النفايات وخلطها بمواد أخرى». وأضافت أن «عدم اعتماد مثل هذه الخطوات يؤدي إلى وقود RDF من نوعية رديئة وذات مخاطر كبيرة جداً وقاتلة. وهذا الأمر يتطلّب مراقبة شديدة، ويفرض وجود خبراء واختصاصيين مستقلين لفحص نوعية المواد المنتجة». المصادر لفتت أيضاً إلى خطورة أن «يكون هناك توجه لخلط الرماد الناجم عن حرق الـRDF مع الترابة التي ينتجها، مما يزيد من خطورة اعتماد مثل هذه التقنية، ويهدّد بنشر مخاطرها في بقية المناطق».

> **مدير معمل سبلين التقى رؤساء البلديات لإقناعهم بالمشروع**

العواصف مصدر رزق

تشكل العواصف، كلما كانت أقوى، مصدر رزق للبعض رغم الأضرار التي تتسبّب بها. نهر الاولي الذي يصب في البحر عند المدخل الشمالي لمدينة صيدا، يجرف معه بقايا الأشجار التي يشلّعها الهواء على طول مجراه ليرميها في البحر الذي يعود ويقذفها على الشاطئ. هناك، يتلقف فقراء قطع الحطب ويجمعونها بهدف بيعها. للحطب المغسل بماء البحر زبائن فقراء أيضاً، لأنه اقل سعراً من الحطب الناشف الذي يستخدم في التدفئة. اذ يبلغ سعر الطن الواحد منه حوالي مئة دولار. **(تصوير علي حشيشو)**

تقرير

انتهت انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي بفوز ائتلاف أحزاب السلطة، وسط احتجاج «الحراك النقابي المستقل» على شرعيتها، وتلويحه بـ«خطوات نوعية موجعة ما لم تتراجع الرابطة عن التعديلات المهربة للنظام الداخلي». وبينما تتجه الأنظار إلى وزير التربية لبتّ الطعن في النتائج، ثمة اتجاه لرفع شكوى قضائية ضد الهيئة الإدارية للرابطة

انتخابات رابطة الثانوي شرعية... لا شرعية؟

فاتن الحاج

على وقع الاحتجاجات الطاعنة بشرعية الانتخابات والرافضة لـ«تعديلات هزيت على أساس نظام داخلي مزوّر»، احتفظ تحالف أحزاب السلطة بالمقاعد الـ 18 للهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي.

وبينما لفت البيان الرسمي للرابطة إلى أن عدد المقترعين بلغ 336 من أصل 470 ناخباً، أي بنسبة 71.48 في المئة، فنّد «التيار النقابي المستقل» أصوات المقترعين الـ 336 بين 322 أستاذاً اختاروا لائحة الائتلاف الحزبي من أصل 469 ناخباً (68,6 في المئة)، أي نحو الثلثين، مقابل 147 أستاذاً لم يصوّتوا لهذا الخيار (31,4 في المئة)، أي بمثابة الثلث. ومن بين المعترضين، بحسب التيار، 133 مندوباً قاطعوا الانتخابات، و14 أستاذاً اقترعوا إما بأوراق بيض، كتب على إحداها «كرامة الأستاذ فوق كل اعتبار»، أو لمصلحة مرشحين لا ينتمون إلى لائحة الائتلاف.

وكان التيار قد أطلق، عشية الانتخابات، «الحراك النقابي المستقل» الذي قال أعضاؤه إنّه «جزء من الحراك الشعبي في الشارع ضد استمرار السلطة في سياسات الإفقار والمحاصصة الفئوية والمذهبية على حساب الناس من موظفين وأساتذة ومعلمين وعمال وأجراء». وفيما تحدث القيادي جورج سعادة عن «خطوات نوعية وموجعة ما لم يجر التراجع عن التعديلات المهرّبة»، رأت النقابية في التيار إيمان حنينة، أن «العمل النقابي هو رؤية وأداء، وهو لا ينحصر في المطالب المباشرة للأساتذة فحسب، إنما مرتبط أيضاً بحقوق الناس الآخرين، ولا سيما من فرضت عليهم الضرائب نتيجة إعطائنا سلسلة الرتب والرواتب، وما بعدَ لضرب التقديمات الاجتماعية وحقوق المتقاعدين».

الحراك النقابي المستقل ضم إلى التيار النقابي المستقل كلاً من: الحزب الشيوعي، الجماعة الإسلامية ولجنة الحفاظ على موقع أستاذ التعليم الثانوي الرسمي. «الأخبار» علمت أن أساتذة حزب الكتائب وتيار العزم لم يشاركوا أيضاً في الانتخابات، وإن لم ينضموا إلى «الحراك».

أساتذة «الحراك» حضروا إلى مركز الاقتراع في ثانوية عمر فروخ الرسمية بلافتاتهم التي تناشد المندوبين أن لا ينتخبوا «هيئة إدارية شكلها المحكومون بقرارات السلطة لتمرير شروط سيدر 1 وباريس 4، ولم تحترم مطالبة مجلس المندوبين المركزي باعتماد النسبية في انتخابات الرابطة، وأن لا يعيدوا انتخاب رابطة نقابية تقمع الأساتذة بدلاً من أن تحميهم».

وفيما ينتظر الحراك أن يبت وزير التربية مروان حمادة الطعن الذي قدمه القيادي في التيار ومقرر فرع البقاع في الرابطة، حسن مظلوم، والذي يطالب بإلغاء نتائج الانتخابات، يدرس إمكانية تقديم شكوى للقضاء، إضافة إلى الطعن. ورغم أن الرابطة أعلنت أنها تجري الانتخابات على أساس التعديلات الجديدة، فقد وصف رئيسها نزيه جباوي في حديث إلى «الأخبار» الاستحقاق بـ«العرس الديموقراطي»، مراهناً على «وعي الأساتذة وحرصهم على استمرار المؤسسة الحاضنة للجميع والناطقة بهمومهم ومطالبهم والرافضة للانقضاض على حقوقهم وضرب موقعهم الوظيفي».

وعما إذا كانت انتخابات الهيئة الإدارية أجريت بحسب النظام الداخلي القديم أو الجديد، أجاب: «الأمر متوقف على نتائج الطعن الذي حوّله وزير التربية إلى الدائرة القانونية في الوزارة، ولدينا أسبوعان لتوزيع المهمات على أعضاء الهيئة الإدارية».

ائتلاف الأحزاب التسعة (حزب الله، التيار الوطني الحر، حركة أمل، تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، القوات اللبنانية، تيار المردة، جبهة العمل الإسلامي، والحزب السوري القومي الاجتماعي) خاض المعركة بلا منافسة، وبدا لافتاً حضور ماكينات للمكاتب التربوية في كل حزب، في مشهد غريب عن انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي.

وكان بارزاً إعلان مناصري حزب الله، على طاولة المفاوضات، الاقتراع للمرشح المدعوم من الحزب السوري القومي الاجتماعي، ميشال مخلوف، بدلاً من المرشحة ابتسام غانم، المدعومة من القوات اللبنانية. وبذلك نال مخلوف 137 صوتاً.

> **الحراك النقابي المستقل يدرس رفع شكوى قضائية ضد الانتخابات**

مخلوف نفى في حديث إلى «الأخبار» أن يكون قومياً، وأن يكون لديه علم بدعم حزب الله، إنما يعتمد على علاقاته الشخصية وعلى الأصحاب.

أما الفائزون فقد نالوا الأصوات الآتية:

- الحزب الاشتراكي: ماهر مرعي (315 صوتاً) وعصمت ضو (314 صوتاً).
- حركة أمل: نزيه جباوي (313 صوتاً)، فؤاد ابراهيم (303 أصوات) وحيدر خليفة (297 صوتاً).
- تيار المردة: مرتا دحدح (313 صوتاً).
- تيار المستقبل: ملوك محرز (312 صوتاً)، أحمد المعربوني (312 صوتاً) وعبير الحمصي (310 أصوات).
- التيار الوطني الحر: فادي معكرون (296 صوتاً)، جوسلين الخوري (292 صوتاً)، جيلبيرت السخن (291 صوتاً) ومارلين ببطار (290 صوتاً).
- حزب الله: حيدر اسماعيل (299 صوتاً) وحيدر عيسى (294 صوتاً).
- جبهة العمل الإسلامي: ناصر الظنط (268 صوتاً).
- القوات: سليمان جوهر (295 صوتاً) وابتسام غانم (181 صوتاً).

وصف جباوي الاستحقاق بـ«العرس الديموقراطي» (مروان بو حيدر)

«رابطة المهني» بلا حزب الله والتيار

المفاجأة التي حملتها انتخابات رابطة أساتذة التعليم المهني الرسمي، أمس، كانت انسحاب كل من حزب الله والتيار الوطني الحر من لائحة ائتلاف أحزاب السلطة صباح اليوم الانتخابي. وبذلك فازت اللائحة التي تضم تحالف تيار المستقبل وحركة أمل والحزب الاشتراكي وحزب القوات اللبنانية وتضم الأساتذة: أسامة الحمصي، جوزف شديد، عبد الرحمن برجاوي، فاروق الحركة، لولو كفوني، فادي سمعان، هادي الحلبي، بلال خليل، حسن سرحان، شربل ابراهيم علي عباس، شربل سعادة وعلي خزعل.

وعزت مصادر حزب الله الخطوة إلى إقصاء الائتلاف للتيار الوطني الحر عن اللائحة، موضحة أن حال رابطة التعليم المهني تختلف عن حال رابطة أساتذة التعليم الثانوي، فهناك لا يتجاوز عدد المندوبين المسددين للاشتراكات 144 مندوباً يمثلون 150 معهداً ومدرسة، ما يعني انكفاء الأساتذة عن العمل النقابي. وأشارت المصادر إلى «أننا سنسعى في المرحلة المقبلة إلى توسيع المشاركة، وإعادة النظر في النظام الداخلي الذي يعاني من مشاكل عدة». يذكر أن النظام يشترط المناصفة بين المسيحيين والمسلمين لعضوية الهيئة الإدارية.

إلا أن «الأخبار» علمت أنّ خلافاً وقع بين تيار المستقبل وحزب الله على رئاسة الرابطة، وقد طرح توزيع الولاية مناصفة بين الحزبين، ليسقط هذا الطرح بعد ذلك.

منبر

«صانع» التربية المنسيّ

حسن اسماعيل *

في وطن لم يعهد تقدير مبدعيه، كرّمت الجمعية الثقافية الرومية في عيدها الخامس البروفيسور منير أبو عسلي، أول من أمس، في نادي مارينا - ضبية بحضور حشد من الفعاليات. الرجل الوطني الذي أسّس كلية العلوم الطبية في الجامعة اللبنانية وساهم بشكل أساسي في «نسج» المناهج الجديدة و«صنع» كتاب التربية الوطنية، لم يحظَ يوماً بتكريم «رسمي» يرتقي ومستوى عطاءاته الأكاديمية والتربوية. هو لم ينتظر مقابلات لقاء أعماله التي حملت شعار «بالتربية نبني»، بقدر ما انتظر أن تتحقّق إصلاحاته التي وضعها ضمن خطط تربوية وأكاديمية لم تُبصر النور «بسبب الكيديات السياسية» على حدّ تعبيره. وعلى رغم أن أبو عسلي حظي بتكريم «محلّي» بوصفه شخصية «رومية»، إلا أن شهادات الحاضرين في الإحتفال وطبيعة المشاركين بالتكريم أثبتت أن ابو عسلي رجل لا تقيّده طائفة ولا يحدّه انتماء. كيف لا وهو من كرّس جهوده لتطوير الجامعة اللبنانية. ووفق عميد كلية الطب في الجامعة اللبنانية البروفيسور بيار يارد، فإنّ أغلب النظم المتبعة اليوم في الكلية هي «صنيعة» أبو عسلي.

ورغم كون حياته حافلة بالانجازات التي بقي معظمها مجهولاً لدى عموم الشعب اللبناني، يبقى تأسيسه لكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة في الجامعة اللبنانية في الثمانينيات، واشرافه المباشر على وضع المناهج الجديدة يوم كان رئيسًا للمركز التربوي للبحوث والإنماء عام 1997، العملين الأبرز في حياته اللذين تركا بصمة عظيمة في المجال التربوي في لبنان. فقبل ذلك لم يكن يحلم أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة بتعلّم مهن الطب والصيدلة التي كانت حكرًا على الميسورين من روّاد الجامعة الأميركية أو اليسوعية. وبعد افتتاح الكليات، كان على رأس هيئاتها الادارية بوصفه أول عميد لها، ورغم كونها مرحلةً اتّسمت بالفوضى، حافظ على مستوى كلياته وسمعتها الطيبة. أما تجربة «المناهج الجديدة» فكانت مغامرة صعبة لم تخلُ من الغوص في وحول اختلافات اللبنانيين وإرث الحرب القذرة، استطاع أن يخرج منها بمناهج كاملة وكتابًا للتربية الوطنية لا يزال يدرّس حتى اليوم.

تبقى المفارقة أن منجزات أبو عسلي في الجامعة اللبنانية، حصلت في عهد كان للميليشيات الكلمة الفصل في تقرير مصير آلافٍ دفعة واحدة، ورغم ذلك لم يرضخ «العميد» لذلك الواقع الأسود، الذي أجبر معظم أشباهه على الهجرة والبحث عمّا يليق بشهاداتهم. أما اليوم، في زمن السلم والاستقرار نرى هياكل الدولة تتداعى دون حسيب أو رقيب، آخذة تحت الركام تضحيات الأولين.

* **طبيب متخرج من الجامعة اللبنانية**

توضيح

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» في عددها الصادر يوم السبت 26 كانون الثاني 2019 في تحت عنوان «دعاوى حمادة على المدارس صوريّة»، نؤكد أن ما تناول مدرسة الحكمة مار يوحنّا في برازيليا - بعبدا لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة. ومدرستنا لم تخالف القانون حتى ترفع عليها وزارة التربيّة دعوى قضائيّة. فاقتضى التوضيح.

دائرة الإعلام والتواصل في مدرسة الحكمة ـ برازيليا

الجمهورية اللبنانية
وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
إعلان عن مزايدة علنية لمشروع إشغال وإدارة وإستثمار الكافتيريا في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
يدعو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للمشاركة في مزايدة علنية لإشغال وإدارة وإستثمار الكافتيريا في مكتب الوزارة في الطابق الخامس. بالإمكان الإطلاع على دفتر الشروط الخاص للمزايدة والإستحصال على نسخة من المستندات المطلوبة من الوزارة أو من الموقع الإلكتروني www.omsar.gov.lb.
الموعد النهائي لتقديم العروض **هو تمام الساعة ١٢:٠٠ ظهرًا من يوم الاثنين ٢٠١٩/٠٢/١١**. سيتم التلزيم في اليوم التالي لموعد تقديم العروض في تمام الساعة ١٢:٠٠ ظهراً وسيكون على أساس أعلى سعر يقدمه العارض في المزايدة.

الكرة اللبنانيّة

الأنصار بالعلامة الكاملة والسلام «يخطف» الأضواء

اختتم الاسبوع الثاني عشر من الدوري اللبناني لكرة القدم بفوز الكبار. الأنصار قدّم نفسه بقوّة في هذه الجولة. وكذلك كان يوم السبت الكروي بعناوين عدة منها النجماوي ومنها الإخائي مع عنوان عريض للشباب الغازية. لكن هذه العناوين العديدة لم تحمل تغييراً على صعيد الترتيب لا في القمة ولا في القاع. لكن الصورة لا بدّ وأن تتغيّر في المراحل اللاحقة

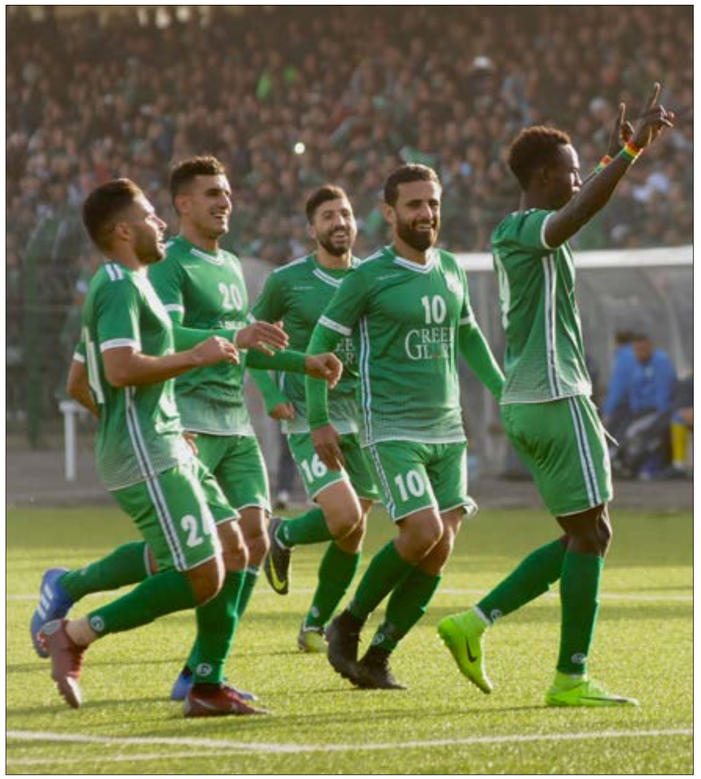

حقق الأنصار فوزاً مستحقاً على حساب الصفاء وعزز موقعه في صدارة الهدافين (عدنان الحاج علي)

عبد القادر سعد

بدأ فريق الأنصار إياب الدوري اللبناني بأفضل طريقة ممكنة. فوز مريح ومقنع على الصفاء (3-1) أمس الأحد على ملعب بحمدون. صورة فنية عاليّة، قد تكون الأفضل بين الفرق في الأسبوع الثاني عشر. عودة لجمهوره، وتعزيز هدافه الحاج مالك لصدارة الهدافين، إضافة إلى توقيع حسن سعد «سوني» لأول أهدافه مع «الأخضر» في أول ظهور له في لبنان.

فاز الأنصار بثلاثية من توقيع سعد والمتألق عباس عطوي «أونيكا»، إضافة إلى الحاج مالك عبر ركلة جزاء. فاز الأنصار على فريق كان يأمل جمهوره أن يحقق بداية جيدة، لكن أرض الملعب لا تعترف بالأمنيات بل بالأداء. الصفاء الذي غيّر نصف فريقه لم ينجح في خطف نقطة على الأقل على رغم معادلته النتيجة 1-1 عبر السنغالي عثمان جايا. تعرّض «الأصفر» لضربة معنوية مع إصابة لاعبه حسن هزيمة في الشوط الأول وخروجه باكراً. وخسر مدافعه علي السعدي بعد طرده بالإنذار الأصفر الثاني للمسه الكرة داخل منطقة الجزاء، احتُسب على إثرها ركلة جزاء للأنصار. السعدي تحمّل مسؤولية الهدف الأول أيضاً، أمّا تغييرات الفريق فلم يظهر تأثيرها في اللقاء باستثناء جايا.

وإذا كان يوم الأحد قد شهد مباراة واحدة اختتمت الأسبوع الثاني عشر، فإن يوم السبت كان كروياً بامتياز مع إقامة أربع مباريات. النجمة اختتم هذا اليوم الكروي بفوز مستحق على الراسينغ، لكن الحدث والأنظار توجهت إلى زغرتا حيث فاز الشباب الغازية على أصحاب الأرض (3 - 1). لم تكن النتيجة هي اللافتة فقط حيث فاز الضيف الجنوبي على صاحب الأرض وبثلاثية مريحة، بل ما حدث خلال المباراة من أحداث زغرتاوية مع بطاقتين حمراوين وجمهور معترض وعراك بين لاعبي الفريق الواحد في حادثة حصلت خلال الشوط الأول، وبين نجم الفريق مع الجمهور في الشوط الثاني. الحادثة الأولى بدت غريبة. لاعبان من فريق واحد وحتى زملاء في منتخب لبنان يحصل بينهما خلاف ينتهي بتوجيه لكمة من لاعب إلى آخر، ليحصل بعدها على بطاقة حمراء. الإشكال حصل بين حارس السلام زغرتا مصطفى مطر والمدافع وليد إسماعيل. القصة بدأت حين حصل تنافس على الكرة بين إسماعيل ولاعب الغازية جان كيكي دفع على إثرها إسماعيل كيكي لتعرضه إلى ضربة في القدم من اللاعب الضيف. احتسب الحكم حسين أبو يحيى خطأ لكيكي كونه اعتبر أن التنافس طبيعي على الكرة. حينها طلب إسماعيل من قائد الفريق جان جاك يمين التدخّل مع الحكم كونها ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها للضرب من كيكي. هنا تدخّل مطر موجهاً اللوم لإسماعيل وبأن لا علاقة للحكم. فكان هناك ردّ قاس بالكلام من إسماعيل لمطر بعدم التدخل، ما استفزّ الحارس الزغرتاوي الذي لكم إسماعيل، فما كان من الحكم إلّا أن طرد مطر وخرج إسماعيل بعد استبداله بالحارس الاحتياطي محمود صيداوي.

هذا في الشوط الأول. في الشوط الثاني حصلت حادثة أخرى أيضاً لافتة حين طُرد نجم الفريق إدمون شحادة بعد أن رمى عبوة مياه على جمهور فريقه. وفي التفاصيل أن شحادة خسر كرة خلال اللعب لصالح لاعب الغازية فقام الجمهور بشتمه، ليغضب شحادة ويشير إلى الجمهور بالصمت. حينها أشار الحكم إلى قائد الفريق جان جاك يمين بضرورة التدخّل حرصاً على عدم قيام شحادة بردّ فعل يؤدي إلى طرده، لكن الأخير لم يتدخّل، في حين ازداد غضب زميله، وبدأ بالبكاء، ومن ثم قام برمي العبوة على الجمهور وطرده الحكم أبو يحيى.

حادثتان في مباراة واحدة وداخل الفريق الواحد لا يمكن أن تأتي من فراغ. الحادثة الأولى حصلت على لاعب خلوق هو وليد إسماعيل لطالما كانت مسيرته خالية من المشاكل. وحصلت مع لاعب أيضاً يعتبر من اللاعبين الخلوقين ما يعني أن المشكلة في مكان آخر، واللاعبون مضغوطون نفسياً. حين تكون الأمور بهذا الشكل يجب البحث عن الأسباب الأخرى، النفسية والمالية، إذ يبدو أن هناك مشكلة مادية في النادي الزغرتاوي وتحديداً مع إسماعيل الذي أشار في حديث مع «الأخبار» أن لديه مستحقات مادية تصل إلى أربعة أشهر مع نهاية الشهر الجاري. ومنذ وجوده مع منتخب لبنان وهو يخاطب الإدارة بضرورة دفع مستحقاته قبل انطلاق الإياب وإلا لن يشارك مع الفريق. ولدى عودة إسماعيل من

> قدّم الأنصار أداءً عالياً استحق من خلاله الفوز على الصفاء

الإمارات وُعِد بالحصول على شيك بقيمة ثلاثة أشهر بعد أن تمنّع عن حضور التدريب يوم الثلاثاء الماضي. وفي اليوم التالي توجّه إلى زغرتا للحصول على الشيك لكنه لم يحصل عليه لكنه تدرّب مع الفريق. والأمر عينه حصل الخميس قبل أن يمتنع عن الحضور الجمعة حيث توجّه إلى الاتحاد اللبناني لكرة القدم لطرح المشكلة مع تفكير بفسخ العقد مع النادي، حيث يحق له ذلك بعد تخلّف النادي عن الدفع لشهرين. لكن إسماعيل لم يجد أمين عام الاتحاد جهاد الشحف، وكذلك تلقى اتصالاً من المسؤولين في النادي بأن الأموال ستكون جاهزة السبت. هذا الأمر اقتصر على شيك بقيمة شهر واحد دون مبلغ مليوني ليرة، وعد بأن يكونا مع الشيك نقداً. على رغم ذلك لعب إسماعيل المباراة، وحصل تلاسن مع مطر قبلها حين اعتبر الحارس أن زميله لم يأتِ إلى المباراة إلا بعد أن حصل على جميع مستحقاته المالية. علماً أن التأخير بالدفع ينسحب على عدد كبير من اللاعبين بين تأخير شهر وشهرين في حين أن مستحقات اللاعب البوسني ماركو ميهايلوفيتش تراكمت بشكل كبير.

توتر الأجواء انتقل إلى الملعب فكانت النتيجة طرد لاعبين أساسيين مع عقوبة إيقاف لمدة إلى ثلاث مباريات لمطر، ما يعني أن الفريق الذي يحتل المركز التاسع بـ11 نقطة سيفتقد ركيزتين أساسيتين.

أحداث فريق السلام وأخواته ومشاكله المادية والتي لا شك أثرت في أداء الفريق أمام الغازية، لا تقلل من أحقية الفريق الجنوبي بالفوز. ثلاث نقاط غالية كان أحد أبطالها للمدافع حسين سيّد الذي لم يكن موفقاً في اللقاء، وبالتحديد في الهدف الأول الذي سجّله علي علاء الدين، في سيناريو مكرر عن لقاء الذهاب حين فاز النجمة (1-0) من ركلة جزاء تسبب بها سيّد نفسه. لكن الأهم للراسينغ هو تقديم موهبة واعدة هي كريم مكاوي الذي دخل في الشوط الثاني وقدم صورة جيدة عن نفسه، والموهبة التي يمتلكها.

نوع آخر حضرت في صور بين التضامن وضيفه شباب الساحل، اللذان تعادلا (2 . 2). فما حدث في الدقيقة 94 من اللقاء من النادر أن يحصل، حتى في الملاعب العالمية. التضامن الذي تقدم بهدف الغاني ستيفان سارفو في الدقيقة 20 وجد نفسه متعادلاً في الدقيقة 63 حين سجّل مهاجم الساحل محمود كجك هدف التعادل. بدا كأن المباراة تسير نحو التعادل (1-1)، لكن في الدقيقة 94 الأخيرة، سجل عنتر هدفاً للتضامن مانحاً إياه التقدم (2-1). ظن الجميع أن المباراة انتهت وأن الساحل خسر، لكن حسن كوراني كان له رأي آخر حين لعبت الكرة من منتصف الملعب باتجاه مرمى حارس التضامن هادي مرتضى، الذي أخطأ في التعامل معها ليسجّل كوراني هدف التعادل وسط فرحة ساحلية مجنونة وصدمة صورية.

وبالعودة إلى الشمال كانت العاصمة تشهد مباراة بين طرابلس صاحب الأرض وضيفه الإخاء الأهلي عاليه، انتهت بعودة الفريق الجبلي بثلاث نقاط غالية بعد الفوز بهدف نظيف، سجله البرازيلي كريستيان لوكا في الدقيقة 38. ختام يوم السبت الطويل كان في صيدا مع فوز النجمة على الراسينغ (2-0) أمام مدرجات خالية مع إيقاف جمهور النجمة صاحب الأرض. كثيرون كانوا ينتظرون المباراة وخصوصاً النجماويين بعد فوز العهد المتصدر على البقاع (0.1) قبل 24 ساعة. الترقب كان لمشاهدة الفريق والتغييرات التي طرأت عليه فنياً بعد فترة 40 يوماً بقيادة المدرب موسى حجيج. الترقب كان أيضاً لمشاهدة اللاعبين الأجانب الجدد واللبناني يحي الهندي بعد التعاقد معهم بين الذهاب والإياب. فنياً بدت صورة الفريق مطمئنة جداً. فالفوز كان مستحقاً بعرض جيد وعلى الأقل أفضل بأشواط من عرض المنافس الذي لدود فريق العهد. فالنجمة كما العهد لعب منقوصاً مع غياب علي حمام وعلي بزي ومحمد جعفر وعلى رغم ذلك قدّم أداءً جيداً. نجوميّة المباراة توزّعت على أكثر من لاعب، من الحارس علي السبع إلى إدريسا نيانغ والمهاجم علي علاء الدين الذي سجّل هدفي فريقه في الدقيقتين 23 و46.

على الصعيد الأجنبي، شارك البينيني محمد شاونا طوال دقائق المباراة، حيث قدم أداءً مقبولاً وصنع الهدف الأول من تمريرة طويلة، أما سايدريل لويس فدخل في الدقيقة 78 ولم يقدم الشيء الكثير، كحال اللاعب يحي الهندي، على رغم أنه من المبكر الحكم على عناصر النجمة الجدد. الراسينغ من جهته، خسر بالنتيجة لكن كسب بالعرض. فما قدّمه لاعبو المدرب رضا عنتر بدا جيداً على رغم الخسارة، ويؤسس لمرحلة قد يتفادى فيها الراسينغ الهبوط. خط دفاعه كان جيداً على رغم بعض الأخطاء، خصوصاً للمدافع حسين سيّد الذي لم يكن موفقاً في اللقاء، وبالتحديد في الهدف الأول الذي سجّله علي علاء الدين، في سيناريو مكرر عن لقاء الذهاب حين فاز النجمة (1-0) من ركلة جزاء تسبب بها سيّد نفسه. لكن الأهم للراسينغ هو تقديم موهبة واعدة هي كريم مكاوي الذي دخل في الشوط الثاني وقدم صورة جيدة عن نفسه، والموهبة التي يمتلكها.

ترتيب الدوري بعد الأسبوع الثاني عشر

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		العهد	12	11	1	0	24	4	20	34
2		النجمة	12	9	2	1	22	8	14	29
3		الأنصار	12	8	2	2	29	12	17	26
4		الإخاء الأهلي عاليه	12	6	2	4	13	13	0	20
5		الشباب الغازية	12	4	3	5	17	17	0	15
6		التضامن صور	12	3	4	5	11	13	2-	13
7		شباب الساحل	12	3	3	6	15	20	5-	12
8		السلام زغرتا	12	2	5	5	9	17	8-	11
9		طرابلس	12	2	5	5	7	13	6-	11
10		الصفاء	12	2	5	5	10	21	11-	11
11		الراسينغ	12	1	5	6	10	17	7-	8
12		البقاع	12	1	3	8	6	17	11-	6

استراحة

كلمات متقاطعة 3074

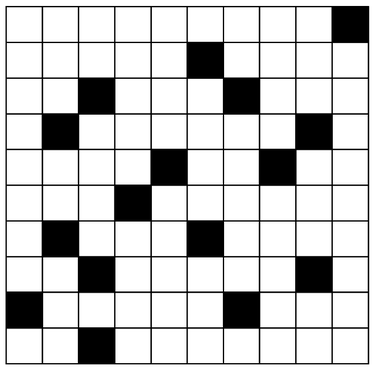

أفقيا

1- عاصمة جزيرة تتربع في المحيط الأطلسي من الجزر الخالدات الإسبانية – 2- من الحيوانات الأليفة – عاصمة أسيوية – 3- ذكر الدجاج – غنيّ بالمال والأملاك – خاصتك وملكك – 4- المكان الذي تزرع فيه النباتات والورود والأزهار وتقلع بعد بروزها لتُزرع في مكان آخر – 5- مادة قاتلة – للنداء – يأخذ الغنيمة – 6- إمتحنه – إمارة عربية – 7- صنع محليّ أي من الإنتاج الصناعي للبلد – ولد ذكر – 8- عاصمة أوروبية – هاج الدم – 9- مُشرق وجميل الطلعة – يجاور ويلازق المنزل الحديقة – 10- الأجور الشهرية المخصصة للعمّال – عبودية

عمودياً

1- عاصمة أفريقية – 2- أمر خفيّ وغير معلن – آلة من حديد تُرفع أو تُقلع بها الحجارة – حرف إستفهام – 3- سلالة هندية ملكت في البيرو منذ القرن الحادي عشر أنشأوا امبراطورية قوية وإثارهم تدلّ على حضارة غنيّة وتراث فنيّ قضى عليهم الفاتحون الإسبان – صفة إحاطة الشكل بدائرة – 4- صاح التيس – دولة عربية – 5- فاكهة الشجر – ريح طيّبة – 6- صفة من لا يسمع – مدينة بلجيكية – 7- نسبة الى مواطن من بلد عربي خليجي – حاجب الشركة – 8- ضعفَ ورقّ – عاصمة أوروبية – 9- مصيبة وحلول الشرّ – نفخ الهواء بشدّة – حيوانات أليفة تنتج الحليب – 10- عائلة رجل أعمال ومبرمج أميركي من كبار أثرياء العالم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ارسطو طاليس – 2- رماح – اليسا – 3- ميسلون – 4- يا – نكب – دبا – 5- اسي – راي بان – 6- البيان – ربط – 7- لبنان – دغ – 8- ين – را – بن – 9- بر – إحتلالي – 10- يعسوب – يالو

عمودياً

1- إرميا النبيّ – 2- رم – أسلب – رع – 3- سام – بيني – 4- طحين – ي ا ن إ و – 5- سكران – حب – 6- طالبان – رت – 7- الو – بالي – 8- ليندبرغ – 11 – 9- يس – باب – بلل – 10- سان أنطونيو الحليب – 10- عائلة رجل أعمال ومبرمج أميركي من كبار أثرياء العالم

sudoku 3074

	6				7			3
	5		2					
7	1	4	5			2	6	
4								1
5			6	7	1	3		
3			4		8			6
		5			3			
	8		6	5		1		
2				1			8	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3073

5	7	1	8	2	3	6	9	4
3	9	8	5	1	6	4	7	2
6	2	7	4	9	3	1	5	8
8	3	4	1	9	2	5	6	7
6	2	9	4	7	5	1	8	3
1	5	7	6	3	8	9	2	4
9	8	5	2	6	4	7	3	1
7	4	3	9	8	1	2	5	6
2	1	6	3	5	7	8	4	9

مشاهير 3074

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة وكاتبة ومنتجة بحرينية. شاركت في بعض المسلسلات والمسرحيات الشبابية إلى أن أصبحت تأخذ أدوار البطولة. اعتزلت عام 2009. من أعمالها "حامض حلو"

5+6+5+3+2+9+1 = الجرم السماوي المضيء ■ 4+11+4+5+1 = برج إيطالي مائل■ 8+7+10 = ثمن

حل الشبكة الماضية: **إيما غولدمان**

إعداد
نعوم مسعود

أخبار محليّة

الزين يغيب ثلاثة اسابيع

انضم مدافع فريق العهد حسين الزين إلى قائمة اللاعبين المصابين في الفريق، بعد أن أظهرت الفحوصات والصور أنّ اللاعب مصاب بشُعير في أصبع قدمه بعد خطأ من لاعب فريق البقاع بابر ديالو في افتتاح الإياب حيث خرج في الدقيقة 25. وسيغيب الزين عن الفريق لفترة قد تصل إلى ثلاثة أسابيع حتى يصبح جاهزاً للعودة إلى صفوف بطل لبنان. وبعد الإصابة انضم الزين إلى زميليه ربيع عطايا وهيثم فاعور، لكن العهد يملك أوراقاً بديلة مناسبة وتجديداً اللاعب علي حديد الذي دخل بدلاً منه في المباراة وقدّم أداءً جيداً.

انطلاقة جيدة للبرج

افتتح فريق البرج مرحلة الإياب بفوز عريض على مضيفه هومنتمن (4-0)، ليعزز البرج صدارته للترتيب برصيد 27 نقطة، وبقي هومنتمن أخيراً بـ4 نقاط. كما فاز وصيفه شباب البرج على ناصر بر الياس (2-1) على ملعب العهد. وسجل للفائز إيمانويل في الدقيقة (15) وأسعد سبليني (21)، ولناصر فضل رمال (39). وأصبح رصيد الفائز 23 نقطة، في حين بقي ناصر في المركز 11 برصيد 6 نقاط. وتعادل الحكمة مع الاجتماعي (2-2). وبقي الحكمة ثامناً بـ16 نقطة، والاجتماعي خامساً بـ18 نقطة. وبعد المباراة أصدرت إدارة نادي الاجتماعي بياناً اعترضت فيه على ركلة الجزاء التي احتسبت والتي تبيّن أنها غير صحيحة. وجاء في البيان: «تؤكد إدارة النادي بأن ما حدث في المباراة من أخطاء تحكيمية واضحة ولا تمتّ لقانون كرة القدم بأي صلة وأثرت في شكل مباشر على نتيجة المباراة هو أمر لا يُمكن القبول به بأي حال من الأحوال، كون تلك الأخطاء لا يُمكن لها أن تطوّر من أداء التحكيم وتصب في خانة حرمان النادي الاجتماعي من حق مشروع له في المحافظة على أمله بالمنافسة على التأهل إلى الدرجة الأولى».

وقد سبق للاجتماعي أن تعرّض للكثير من القرارات التحكيميّة التي لطالما حرمته من حصوله على ثلاثة نقاط مهمة، ولكن بعد مباراة الحكمة وما حدث فيها من أخطاء تحكيمية واضحة أهمها ركلة الجزاء التي حصل عليها الحكمة مع نهاية الشوط الأول حيث بيّنت الإعادة البطيئة للّقطة المشتركة بأن الخطأ «إن وُجد» فهو خارج منطقة الجزاء وليس داخلها وهو خطأ أثّر من دون شك على نتيجة المباراة. وجاء في البيان: «إن إدارة نادي الاجتماعي إذ تتوقّف عند هذه الأخطاء المتكرّرة تتساءل عن الأهداف غير المُعلنة وراء هذه الأخطاء التحكيمية، فإنها تُعلن بأنها لا تقبل أبداً بتواصل هذه المجازر التحكيمية بحقّ النادي ولن تسمح بالمساس بحقوق النادي المشروعة كما تؤكّد أنها تحتفظ لنفسها بكل حقوقها حتى وإن استدعى الأمر إلى عدم استئناف الفريق الأول مبارياته في الدوري في حال تكرّرت هذه الأخطاء الفاضحة».

وفي مباريات أخرى، فاز الأهلي صيدا على المبرة (1-0) على ملعب العهد، وبقي الأهلي ثالثاً بـ22 نقطة، والمبرة تاسعاً بـ14 نقطة. كما فاز الأهلي النبطية على الشباب العربي (1-0) على ملعب الصفاء. وأصبح الأهلي النبطية سادساً بـ18 نقطة، والشباب العربي سابعاً بـ17 نقطة. والإصلاح البرج الشمالي على النهضة بر الياس (1-0). وبقي الإصلاح عاشراً بـ14 نقطة، والنهضة رابعاً بـ20 نقطة.

غراند سلام

حققت اليابانية نعومي اوساكا لقبها الثاني في البطولات الكبرى لكرة المضرب (غراند سلام)، بفوزها في بطولة اوستراليا المفتوحة على التشيكية بيترا كفيتوفا بمجموعتين مقابل مجموعة واحدة بواقع (7-6) و(5-7) و(6-4). ويوم امس فاز الصربي نوفاك ديوكوفيتش على الإسباني رافاييل نادال في نهائي البطولة عينها (رجال) بثلاث مجموعات دون ردّ. ليحصد لقبه السابع في اوستراليا (رقم قياسي). إلّا ان اللافت كان حجم الجوائز. والاموال التي حققها اللاعبون من هذه البطولة، والتي إن دلّت على شيء، فهو حجم الإنفاق والإعلان في رياضة التنس. وهي التي تعتبر لعبة للأغنياء نظراً للتكلفة العالية التي يدفعها كل من يريد ان يمارس هذه الرياضة

من حدائق القصور إلى العالمية

كرة مضرب أم مناسبات لصناعة الأموال؟

زهراء رمّال

من الملاعب الملكية في فرنسا، إلى الملعب الرئيسي في ويمبلدون (بريطانيا)، مرت رياضة كرة المضرب بتحولٍ كثيرة. ومن الملك هنري الثامن إلى الإسباني رافاييل نادال، فرضت «اللعبة البيضاء» كما تسمّى، نفسها، حتى أصبحت من أكثر الرياضات شهرةً حول العالم. إلا أنّ هذه الرياضة العالمية التي لا تعرف ركوداً، تواصل تحريك ماكينة الأموال دون توقف، وبحركة تزداد كل عام،

تفوق تكاليف العام الواحد لتعلّم رياضة التنس 40 الف دولار اميركي كمعدل وسطي

إذ تواصل بطولات الـ«غراند سلام» الأربع الكبرى تنافسها، وذلك عبر سلاح الجوائز المالية.

على عكس سائر الألعاب الرياضية، لم يكن الظهور الأول للعبة التنس في شكل رياضة تنافسية، بل نشأت كطريقة من طرق الترويح و قضاء الوقت للنبلاء و الأمراء الفرنسيين في القرن الحادي عشر الميلادي، إذ كان يُمارس شكلاً قريباً من أشكال اللعبة الحالية في أفنية القصور وحدائقها. لذلك، تُعرَف كرة المضرب في الأوساط الرياضية على أنها رياضة الأغنياء، فهي أصبحت أكثر شعبية بين الطبقة الأرستقراطية، قبل أن تأخذ بالانتشار وتصبح أكثر شيوعاً لدى فئات المجتمع التي تمتلك أموالاً أقل من الأمراء، ولكن بطبيعة الحال هي لعبة لمن يملكون المال. التنس لا تزال حتى الآن لعبة الأغنياء، إذ يتكبد اللاعبون الناشئون خلال بداياتهم في اللعبة أموالاً طائلة بهدف الاحتراف والتعلم في أكاديميّات خاصة. فعلى سبيل المثال، تتقاضى أكاديميّة رافاييل نادال للتنس، التي افتُتحت عام 2016 في جزيرة مايوركا الإسبانية، 56 ألف يورو (62 ألف دولار) سنوياً مقابل تعليم التنس والدراسة الأكاديميّة، فيما تبلغ تكلفة أكاديمية باتريك مراد أوغلو المطلة على ساحل الريفييرا الفرنسية، حيث تدربت سيرينا ويليامز والصربي نوفاك ديوكوفيتش، نحو 40 ألف يورو سنوياً. لذلك، ترتفع تكاليف إعداد لاعب تنس محترف، ولا سيما في ظل عدم وجود ضمانات لنجاحه في عالم الاحتراف، مع وصول أغلب اللاعبين إلى ذروة مسيرتهم في أواخر العشرينيات من العمر، وعدم فوز لاعبين صغار السن ببطولات كبرى إلا في ما ندر، كفوز اليابانية الشابة نعومي أوساكا على الأميركية سيرينا ويليامز في نهائي بطولة أميركا المفتوحة، وإحرازها لقب أوستراليا المفتوحة قبل أيام. لكن

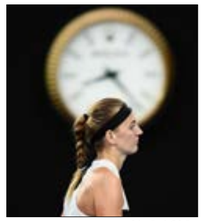
بيترا كفيتوفا

رافاييل نادال

في حال تمكُّن أحدهم من الفوز بأحدى البطولات الأربع الكبرى، يحصل على أرباح خياليّة. وتقام هذه البطولات مرة واحدة في السنة، وهي منظّمة على التوالي، بطولة أوستراليا المفتوحة، بطولة فرنسا المفتوحة (دورة رولان غاروس)، بطولة ويمبلدون وبطولة أميركا المفتوحة. ويحصل الفائز بإحدى هذه البطولات على ألفي نقطة، عوضاً عن الجوائز المالية الضّخمة والشهرة في عالم الكرة الصفراء، إلى جانب عقود الرعاية والإعلانات. هذا وقد شهدت اللعبة في السنوات الأخيرة إقبالاً جماهيرياً متزايداً، ما أدى بالتالي إلى زيادة معدل سعر تذاكر المباريات. وفي كل مرة ازدادت فيها قيمة الجائزة المالية المقدّمة بمقدار (1 إلى 3 ملايين دولار)، زاد الحضور بمعدل 2 إلى 4 آلاف شخص. هكذا، ارتفعت قيمة الجائزة المالية للبطولات الأربع الكبرى مع مرور السنين، لتصل إلى عشرات ملايين الدولارات. وزادت بطولة أوستراليا المفتوحة هذا العام من قيمة الجوائز إلى أعلى مستوى تاريخي بلغ 62,5 مليون دولار، بزيادة 14% عن عام 2018. فيما عرفت بطولة فرنسا المفتوحة، ثانية بطولات الغراند سلام، زيادةً في مجموع أموال الجوائز وصلت إلى 48 مليون دولار العام الماضي. وهذه الزيادة في قيمة الجائزة الفرنسية هي جزء من خطة لمدة 4 سنوات حيث ستشهد البطولة زيادة في قيمة الجائزة قدرها 10% إلى 15% كل عام. أما في ما يخص بطولة ويمبلدون، أعرق بطولات التنس، فقد أعلنت زيادة بنسبة 5% في إجمالي رصيد الجوائز، لتصل إلى 40,79 مليون دولار. نصل أخيراً إلى بطولة أميركا المفتوحة، التي تمتاز بكونها الأعلى أجراً من حيث مجموع الأموال. وأصبحت البطولة أكثر البطولات الأربع المربحة، إذ أعلنت السلطات زيادة أخرى بنسبة 6% في مجموع أموال الجوائز لعام 2018، ليبلغ مجموع الجوائز 53 مليون دولار.

هكذا، تبدو أرباح بطولات التنس مغرية جداً، فمجرد وجود اسم اللاعب في الجدول الرئيسي لبطولة غراند سلام يدرّ عليه أموالاً طائلة حتى لو خرج خاسراً من البطولة منذ الأدوار الأولى. إلا أنّ سبب ارتفاع العوائد المالية المستمر سنة تلو أخرى، يأتي بعد شكوى أعضاء اتحاد لاعبي التنس المحترفين من أنهم لا يحصلون على عوائد ماليّة كافية. وأشار كريغ تيلي، المدير التنفيذي لبطولة أوستراليا المفتوحة إلى أنّ هذه الزيادات وسيلة يعتمدها المنظمون لخلق مسار وظيفي مستديم للاعبين، وذلك من أجل عدم حصر الاستفادة المالية لأصحاب المراكز المتقدمة فقط. ففي التنس، يتقاسم «الفطيرة» أصحاب التصنيفات الأولى، فيما يُترك الفتات للآخرين. وفي هذا السياق، أبدى المصنّف الأول على العالم، الإسباني رافاييل نادال، دعمه للاعبين المطالبين بنصيب أكبر من عائدات التنس، قائلاً إنّ أصحاب التصنيف المنخفض يجب أن يحصلوا على مورد رزق من هذه الرياضة أيضاً. وأتت تصريحات نادال، الذي جمع 94 مليون دولار من الجوائز المالية للبطولات، بعد احتجاجات بسبب الطريقة التي يجري فيها توزيع عائدات البطولات الأربع الكبرى. إلا أنّ أصحاب التصنيف المنخفض ليسوا فقط من عانوا بسبب حصولهم على عوائد مالية أقل. فالأميركيّة سيرينا ويليامز جمعت عوائد مالية تقدر بـ 81,7 مليون دولار منذ بداية مسيرتها وحتى عام 2017، بعد تتويجها بـ23 لقباً من ألقاب الغراند سلام، فيما حصل نوفاك ديوكوفيتش على 108,8 ملايين دولار مقابل فوزه بـ12 لقباً فقط، (بعد فوزه في بطولة أستراليا أمس وصل إلى 17 لقباً في البطولات الكبرى)، فالجائزة المالية المقدّمة للذكور والإناث لم تكن متساوية سابقاً، واستغرق الأمر 28 سنة حتى حققت البطولات الأربع الكبرى هذه المساواة، رغم استمرار الجدل القائم حول ذلك، بحجة أنّ مباريات السيدات تجتذب جمهوراً أقل، وتولد أموالاً أقل لهذه الرياضة.

نعومي أوساكا

تصدر ديكو ونعومي التصنيف العالمي (سعيد خان ـ أ ف ب)

الدوريات الأوروبية

دورتموند البطل... لمَ لا!

تمكّن نادي بوروسيا دورتموند الألماني من الفوز على ضيفه هانوفر بخمسة أهداف مقابل هدف واحد. نتيجة، لطالما اعتاد عليها الجمهور، خصوصاً هذا الموسم من قبل المارد الأصفر، الفريق الذي يفكر باللعب الجميل، قبل أن يفكّر بنتيجة المباراة. الطريقة السهلة في اللعب، والكرات القصيرة والانسجام بين اللاعبين، هي القوائم الأساسية التي اعتمد عليها ناد، يشرف عليه المدرب السويسري لوسيان فافر. الأخير، غيّر في دورتموند كثيراً، إن كان من حيث طريقة اللعب، أو من حيث اللاعبين أنفسهم. صفقات عدّة أبرمتها إدارة النادي الثاني في ألمانيا بعد بايرن ميونيخ، لعل أبرزها البلجيكي أكل فيتسل، والدنماركي ديلاياني. لاعبان أصبحا من الأعمدة الأساسية للفريق في مركز لاعب الارتكاز. إضافة إلى ذلك، التألق الكبير للصغير الإنكليزي جايدن سانشو والذي فرض نفسه أساسياً في تشكيلة المدرب السويسري، بعد أن كان احتياطياً في بداية الدوري. وخلال المباراة الألماني من الفوز على ضيفه هانوفر بخمسة أهداف مقابل هدف واحد. نتيجة، لطالما اعتاد عليها الجمهور، خصوصاً هذا الموسم من قبل المارد الأصفر، الفريق الذي يفكر باللعب الجميل، قبل أن يفكّر بنتيجة المباراة. الطريقة السهلة في اللعب، والكرات القصيرة والانسجام بين اللاعبين، هي القوائم الأساسية التي اعتمد عليها ناد، يشرف عليه المدرب السويسري لوسيان فافر. الأخير، غيّر في دورتموند كثيراً، إن كان من حيث طريقة اللعب، أو من حيث اللاعبين أنفسهم. صفقات عدّة أبرمتها إدارة النادي الثاني في ألمانيا بعد بايرن ميونيخ، لعل أبرزها البلجيكي أكل فيتسل، والدنماركي ديلاياني. لاعبان أصبحا من الأعمدة الأساسية للفريق في مركز لاعب الارتكاز. إضافة إلى ذلك، التألق الكبير للصغير الإنكليزي جايدن سانشو والذي فرض نفسه أساسياً في تشكيلة المدرب السويسري، بعد أن كان احتياطياً في بداية الدوري. وخلال المباراة الألماني من الفوز على ضيفه هانوفر، سجّل كل من الثنائي الألماني الرائع ماركو رويس وماريو غوتزه أهدافاً، لتكون هي المرّة الأولى التي يسجّل فيها اللاعبان في المباراة عينها منذ ست سنوات. أرقام لاعبي دورتموند تتحدّث عن نفسها، بل تتحدث عن موسم واعد واستثنائي للفريق الذي ابتعد عن المنافسة في السنوات الأخيرة. ماركو رويس، قائد الفريق، الذي سعد الجميع في عودته إلى مستواه المعهود، وابتعاده كل البعد عن لعنة الإصابات التي لطالما كانت تبعده عن المناسبات الكبرة ومنها كأس العالم. سجّل ماركو 12 هدفاً حتى الآن في البوندسليغا، إضافة إلى صناعته لثمانية أهداف أخرى. من جهته، مفاجأة الدوري الألماني هذا الموسم، والذي يعتبر من بين المفاتيح المهمة في تشكيلة فافر، المهاجم الإسباني باكو الكاسير، سجّل 12 هدفاً في مشاركات كان معظمها بصفة البديل. ولكي تكتمل الصورة، لا بد من ذكر أرقام صاحب الـ19 عاماً، الإنكليزي سانشو، الذي سجّل 6 أهداف، إضافة إلى صناعته لعشرة أهداف أخرى، ليتصدر بذلك ترتيب صانعي الأهداف في الدوري الألماني لكرة القدم. أرقام مميزة من لاعبين، استطاع المدرب فافر أن يخرج منهم كل ما لديهم من إمكانات وقدرات، وليسجموا مع بعضهم البعض بهذه الطريقة المثالية. ولكي لا يكون الضوء مسلطاً فقط على الشق الهجومي، فأشرف حكيمي، الظهير المغربي المعار من ريال مدريد الإسباني، يقدّم نفسه هو أيضاً بصورة مميزة. يلعب في المركزين الأيسر والأيمن، وقد سجّل هدفاً جميلاً في المباراة الأخيرة أمام هانوفر. صنع فافر فريقاً متكاملاً ومتناسقاً دفاعياً وهجومياً، وها هو يحصد بصورة مثالية من خلال النتائج التي يقدمها الفريق. الجدير بالذكر أن دورتموند يواصل التحليق منفرداً في الصدارة ومن المتوقع أن يحصد لقب البطولة إذا استمر على هذا المنوال وإذا ابتعدت الإصابات عن نجومه.

يقدم ماركو رويس اداءً مميزا (أ ف ب)

توتنهام من دون أنياب!

غياب هاري كاين الأ على هجوم الفريق (أ ف ب)

يعاني نادي توتنهام الإنكليزي من مشاكل كبيرة جراء الغيابات. وتألف ثلاثي المقدّمة لفريق توتنهام في المباراة أمام تشيلسي في ستامفورد بريدج الأخيرة، من الإسباني فرناندو لوريتي، وإيريك لاميلا الأرجنتيني، وموسى سيسوكو الفرنسي. ثلاثي لم تعتد جماهير الفريق اللندني مشاهدته يشارك أساسياً، إلا أن واقع الحال جعل من مدرب الفريق، الأرجنتيني ماوريتسيو بوكيتينو، يجبر أفضل ثلاثة لاعبين أساسيين في فريقه، إلى جانب صانع الألعاب الدانماركي كريستيان إريكسن. سيبتعد هاري كاين لمدة ثمانية أسابيع، أمّا ديلي آللي، فسيفتقده النادي لنحو ستة أسابيع، وهيونغ مين سون كان يساعد منتخب بلاده كوريا الجنوبية في بطولة كأس الأمم الآسيوية (خرجت كوريا من دور الربع نهائي)، ما يعني أن سون سيعود إلى لندن في الأيام المقبلة). يقول المثل: «ضربتان على الرأس توجعان»، فكيف إذا كانت ثلاث ضربات؟ الجدير بالذكر، أن الثنائي هاري كاين وهيونغ مين سون، كان يقدّم موسماً مميزاً على الصعيدين الفردي والجماعي. حيث سجّل هذا الثنائي 22 هدفاً، إضافة إلى تسع تمريرات حاسمة فيما بينهما. أرقام تدلّ على مدى أهميّة هذا الثنائي لفريق مثل توتنهام. هذه الغيابات تؤثر أيضاً بالوضع النفسي الذي سيؤدي دوره في المباريات التي سيخوضها النادي من دون أفضل لاعبيه. رغم ذلك، قدّم المدرب ماوريتسيو بوكيتينو مثالاً على الإصرار والتصميم في المباراة الأخيرة أمام تشيلسي، حيث إن الفريق الأبيض كان نداً قوياً لتشيلسي في المباراة، رغم الغيابات المهمّة. بل إن تشيلسي لم يستطع حسم اللقاء في الوقت الأصلي، لتكون ركلات الترجيح هي الفيصل، وقد ابتسمت في النهاية لصاحب الأرض تشيلسي. من المتوقّع أن ينضم من جديد سون إلى الفريق، بعد أن خرج منتخب بلاده من البطولة القارية، إلّا أن معاناة توتنهام ستستمر مع غياب هداف الفريق الأول هاري كاين. المباراة المقبلة لتوتنهام في الدوري ستكون أمام واتفورد في ويمبلي (الملعب الذي يستغله توتنهام لخوض المباريات التي على أرضه، نظراً لعدم جاهزية الملعب الأساسي). مباراة ستكون بمثابة الاختبار بالنسبة إلى بوكيتينو ولاعبيه، الذين أثبتوا أنهم على قدر المسؤولية، والمدرب يمتلك إمكانات كبيرة. فهل سيكمل هذه النتائج الإيجابية، رغم خسارته لثلاث أوراق رابحة جداً لفريقه.

موراتا يعود إلى منزله

أكّدت وسائل الإعلام الإسبانيّة، أن مهاجم نادي تشلسي الإنكليزي ألفارو موراتا اجتاز الفحص الطبي، واقترب من الانضمام إلى نادي أتلتيكو مدريد، وصيف البطل وثاني الدوري الإسباني لكرة القدم. وقال موراتا (26 عاماً)، «كل شيء سار على ما يرام». وكان موراتا (27 مباراة دولية و13 هدفاً) الذي نشأ في ريال مدريد، سيمثل مستقبل منتخب إسبانيا بحسب المدرب السابق فيسنتي دل بوسكي، لكن يبدو أن سقف رأس الحربة وصاحب الجسم الرياضي (1,89 م و85 كلغ)، القوي والسريع، تحدد بعد انتقاله إلى تشلسي في 2017 مقابل 80 مليون يورو. ووصف المهاجم الإسباني موسمه اللندني الأول بـ«الكارثي»، وكلفه الغياب عن تشكيلة المنتخب المشارك في مونديال روسيا 2018. كما أنه لم يسجل هذا الموسم سوى خمسة أهداف في 16 مباراة خاضها تحت إشراف المدرب الإيطالي الجديد ماوريتسيو ساري.

وبات انتقال مهاجم من العيار الثقيل إلى تشلسي هو الأرجنتيني غونزالو هيغواين على سبيل الإعارة من ميلان الإيطالي، يشكل تهديداً مباشراً لموراتا، فقرر العودة إلى بلاده والعمل على إعادة انطلاقته من بوابة أتلتيكو الذي مثله مع فرق الشباب لفترة قصيرة قبل الالتحاق بمركز التأهيل التابع للفريق الملكي. ولفت موراتا الذي أحرز مع منتخبات إسبانيا كأس أوروبا لدون 19 عاماً (2011) ودون 21 عاماً (2013)، الأنظار في 2015 مع يوفنتوس الإيطالي بتسجيله الهدف الوحيد في مرمى برشلونة (1-3) في نهائي دوري أبطال أوروبا، المسابقة التي أحرزها مرتين مع ريال مدريد (2014 و2017).

رابيو تائه ومونواكو لم يُمسك بطوق النجاة بعد

عمّق نادي ديجون جراح ضيفه موناكو، تحت أنظار مالك النادي الروسي ديميتري ريبولوفليف، وذلك عندما تغلّب عليه بنتيجة (2-0) ضمن الجولة الثانية والعشرين من الدوري الفرنسي. وظهر ريبولوفليف في مدرجات الملعب إلى جانب نائبه ومواطنه فاديم فاسيلييف، والمدرب البرتغالي ليوناردو جارديم الذي عيّن من جديد، ولكن هذه المرّة بدلاً من المدرب ومهاجم الفريق السابق تيري هنري، الذي أقيل بعد 3 أشهر ونصف من تسلمه لمهامه التدريبية. وفي الفترة ما بين هنري وجارديم، تولّى فرانك باسي، مساعد هنري، مهمة الإشراف على الفريق بانتظار أن يتسلم جارديم (الذي قاد موناكو للفوز بلقب الدوري موسم 2016-2017 للمرة الأولى منذ 17 عاماً وإلى المركز الثاني الموسم الماضي) مهامه رسمياً في المباراة أمام غانغان ضمن كأس الرابطة الفرنسية.

وأكّد موناكو عودة مدرّبه السابق البرتغالي ليوناردو جارديم للإشراف عليه بعقد حتى عام 2021 خلفاً لتيري هنري الذي أقيل بسبب سوء النتائج. وفي فرنسا أيضاً، تستمر العلاقة السيئة بين كل من اللاعب الفرنسي أدريان رابيو ورئيس نادي باريس سان جرمان ناصر الخليفي. حيث أن الأخير، أمر بإدراج اسم رابيو في الفريق الثاني للنادي، وذلك بعد أن رفض لاعب خط الوسط الفرنسي تجديد عقده مع البي آس جي، ممّا أدّى إلى ظهور المشاحنات بين اللاعب والرئيس الذي رفض قرار رابيو. وارتبط اسم رابيو بعدد من الأندية بينها ليفربول وتوتنهام الإنكليزيين، حيث ذكرت تقارير صحافيّة أن مدرب الفريق اللندني، ماوريتسيو بوكيتينو قد تحدث شخصياً مع رابيو، إلاّ أنه ليس هناك أي شيء رسمي حتى اللحظة. ومن جهته أعلن نادي برشلونة عن استغرابه من تصرفات رابيو. وقالت صحيفة «موندو ديبورتيفو» إن إدارة برشلونة مندهشة من عدم وضوح موقف اللاعب من اهتمام البارسا بضمه. وأشارت الصحيفة إلى أن والدة اللاعب ووكيلة أعماله، ستتحرك فور التفاوض على الشروط التعاقدية. ورجحت الصحيفة أن صمت أدريان رابيو يعود إلى سببين، الأول، لظروف أسرية بعد وفاة جدته، والثاني بسبب انضمام الهولندي فرينكي دي يونغ نجم أياكس أمستردام إلى برشلونة. ومن جهتها قالت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية أن جماهير باريس سان جيرمان انقلبت على رابيو، وتطالب برحيله عن الفريق.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسنوي: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

مذكرات

«الأخبار» تنشر فصولاً من مذكّـرات حكيم الثورة [4/2]

في الذكرى الحادية عشرة لرحيل المناضل والقائد الفلسطيني والعربي جورج حبش (26 كانون الثاني/ يناير 2008)، احد ابرز مؤسسي حركة القوميين العرب، والامين العام المؤسس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يُصدر «مركز دراسات الوحدة العربية»، مذكّرات جورج حبش في كتاب بعنوان «صفحات من مسيرتي النضالية»، في تغطية لابرز محطات تجربته النضالية. خصّ المركز «الأخبار» ببعض فصول الكتاب، تولّى تقديمها ومراجعتها الكاتب سيف دعنا وستُنشر تباعاً في حلقات

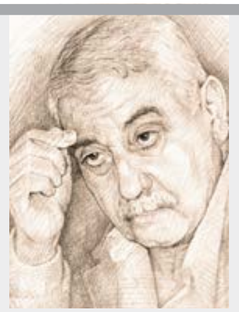

نكبة 1948 وتشكيل نواة العـمـل القومي

بعد تجربتي في التدريس في يافا انتقلتُ إلى متابعة دراستي في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث اخترت دراسة الطب. بدأت دراستي هناك عام 1944 وانتهت عام 1951. ذهبت من يافا إلى رأس الناقورة مروراً بحيفا، ومن ثم إلى بيروت، بالسيارة. بانتقالي إلى بيروت للدراسة، شعرتُ أنني أنتقل إلى جو جديد مختلف تماماً. التقيت هناك بطلاب من جنسيات عربية مختلفة، وكنّا نقضي معظم الوقت داخل الحرم الجامعي. ما زلت أذكر مطعم ومقهى «فيصل» الشهير الذي كان ملتقى الطلاب، حيث أصبح علامة بارزة في الحياة الجامعية وقد بقي هذا المطعم شهيراً ومعروفاً حتى سنوات الحرب اللبنانية، وكم أسفتُ لإغلاقه في ما بعد بسبب ظروف الحرب. من ضمن الدراسة الجامعية كان هناك مجموعة من المواد الاختيارية المطروحة خارج مجال التخصص، وكان علينا أن ننتقي من هذه المواد بحسب رغبتنا وميولنا، فما كان لي إلا أن اخترت مادة الفلسفة. هنا أذكر أستاذي في هذه المادة البروفسور شارل مالك.

ما زلت أذكر كيف كان يتهكّم على فكرة العروبة والقومية العربية، وهو ما كان يشعرني بالألم، لكن علاقتي به كانت ودية رغم الاختلاف في وجهات النظر. وقد أحببت مادة الفلسفة كثيراً حين قمت بدراستها.

ومن أصدقائي المقربين في الجامعة الأميركية كان الدكتور منير شماعة والدكتور منصور ارملي، كما أذكر الدكتور إبراهيم داغر والدكتور زهير ملحس وسعد العشر والدكتور جمال الشاعر وآخرين كُثراً في مجال الطب، والدكتورة سعاد الأزهري التي كانت الطبيبة الوحيدة التي تخرجت معنا في هذه الدفعة. أما وديع حداد وأحمد الخطيب، فكانا في الدفعة التالية. كما أذكر من أصدقائي القريبين خارج كلية الطب الصديق العزيز علي منكو، رحمه الله، وكذلك نزار جردانة وموسى وحسن حمدان. وأذكر أن أحبّ الأنشطة إلى قلبي كانت الرياضة والسباحة والقراءة وسماع الموسيقى العربية، محمد عبد الوهاب بوجه خاص، وكذلك الموسيقى الكلاسيكية، والمشاركة في عدد من الأنشطة الطلابية. عام 1947، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، اتخذت هيئة الأمم قراراً بتقسيم فلسطين، وما زلت أذكر تأثير ذلك القرار لا في الطلاب الفلسطينيين فحسب بل في الطلاب العرب كافة. وأصبح هذا الموضوع، الموضوع السياسي والوطني والقومي، موضع اهتمام الجميع وشغلهم الشاغل ليل نهار. قبل ذلك التاريخ لا أذكر أنه كان لي اهتمامات سياسية، وبخاصة أنني كنت طالباً جداً تنحصر أحلامي في أن أصبح طبيباً نموذجياً. وكذلك كنت أمارس في قسم من الوقت السباحة والرياضة كما كنت منخرطاً في الجو الاجتماعي الذي كان الطلاب يعيشونه آنذاك، أقصد بذلك الأنشطة الشبابية والاجتماعية التي كانت تعمل في مدينة اللد منذ سنوات.

كانت حالة المستوصف عند اشتداد الهجوم وبدء دخول عصابات الهاغانا إلى المدينة في حالة يرثى لها، من حيث عدم توافر المستلزمات الطبية والعدد الكافي من الأطباء والممرضين والممرضات. كانت كل الإصابات تنقل إلى هذا المستوصف الضعيف الإمكانيات. وفي القاعة الرئيسية للمستوصف ما زلت أسمع صوت امرأة شابة بدينة أصيبت برصاصات في جسمها ورصاصة في منطقة المعدة، ما زلت أسمعها تنادي «يدي فيّ يمّا اسقوني مَيّ، دخيلكم!» كذلك ما زلت أرى في تلك القاعة شاباً يافعاً في العشرين من العمر ممدداً بعد أن أسلم الروح؛ أذكره جيداً لأني كنت قبل أيام أراه يسرع ويخطى حثيثة حين كان البلد يتعرض لأي هجوم قبل الهجوم الكبير. شعرت في ذلك الحين وكأننا في يوم القيامة فعلاً.

لم تكن قدراتي الطبية في ذلك الوقت تمكّنني من إجراء أية عملية جراحية، فلم يكن بمقدوري إلا تلبية طلبات محدّدة يطلبها مني الطبيب وأقوم قدر الإمكان برفع معنويات المصابين وأهاليهم ودعوتهم إلى الصبر، إلى أن أدركنا أن الجنود الإسرائيليين أصبحوا على أبواب المستوصف وقد أغلمونا بذلك وطلبوا منا أن نبقى داخل القاعة المغلقة. ما زلت أذكر ما كنت أقوله بيني وبين نفسي وما كنت أهيئ نفسي لأقوله عند دخول أي جندي أو ضابط إسرائيلي، كنت أريد أن أصرخ في وجوههم، «ماذا تريدون أيها المجرمون؟ هذه بلادنا وسنبقى هنا مهما فعلتم». كلام طويل وخطابات كنت أهيئها بيني وبين نفسي لأقوله بوجه المقتحمين حين يقتحمون المستوصف، وقد طال انتظاري ولم تحصل مثل هذه المواجهة في الليلة الأولى. وفي صباح اليوم التالي أتت إلى المستوصف امرأة مسنّة من أقربائي وهي خالة أمي، فأخذتني على انفراد وقالت لي: «إن أختك المريضة قد توفيت!». كانت أختي الكبرى، وكنت أكنّ لها مشاعر حميمة وخاصة. كانت متزوجة ولديها سبعة أولاد من ذكور وإناث، لذلك كان سماعي خبر وفاتها صدمة كبيرة لي. تركت المستوصف مع قريبتي إلى بيت أختي. كانت أصوات الرصاص قد هدأت نسبياً هنا كما كانت عليه في اليوم السابق، رغم سماع بعض الطلقات بين وقت وآخر. في الطريق رأيت الكثير من الجثث، أذكر منها تحديداً جثة الرجل الذي كان يبيعنا الفول على باب المدرسة. كانت مشاهد مؤلمة من الصعب تحمّلها. فحقيقة لم أكن أدري إن كان ذلك حلماً أم كابوساً مخيفاً أم أنها الحقيقة المرّة بعينها. حين وصلت إلى بيت أختي وجدت أن أهلي كانوا قد دفنوا الجثمان في حديقة المنزل لأنه لم يكن بالإمكان دفنها في مقبرة المدينة، نظراً إلى كثافة القصف العشوائي، وكانوا قد حاولوا إقناع الكاهن بالمجيء إلى البيت للقيام بمراسم الصلاة والدفن، لكنه رفض ذلك خوفاً من الرصاص.

بعد ساعات من حضوري إلى البيت جاء الجنود الإسرائيليون مدججين بالسلاح طالبين منا الخروج بسرعة. وحين سألناهم «إلى أين؟» لم يجيبوا، كانوا فقط يصرون على ضرورة إخلاء البيت فوراً وبأسرع وقت وترك كل شيء وعدم أخذ أي شيء معنا أبداً. حين خرجنا من البيت وجدنا أن الجيران وسكان الحارة باكملها يغادرون بيوتهم ويسيرون باتجاه ما يشير إليه الجنود الإسرائيليون الذين كانوا يقفون على الطريق بمسافات محددة كي يضمنوا توجه الناس في الاتجاه الذي كانوا قد رسموه لخروج جميع أهل المدينة. فوجدنا أنفسنا نسير باتجاه الطريق الذي يؤدي بنا إلى خارج المدينة. كنت أنوي بطبيعة الحال أن أعود إلى الخدمة الطبية في المستوصف، لكن حين أتى الجنود الإسرائيليون وطردونا من البيت رأيت أن أساعد أهلي للعناية بأولاد أختي، حيث كان مرض التيفوئيد قد أخذ ينتشر في ذلك الوقت، وخصوصاً أننا لم نكن ندرك ما هو هدف إخراجنا الجماعي من بيوتنا. كنا نظن على الأرجح أنهم يريدون تجميعنا في البيادر أو في مكان ما ليعطونا التعليمات بشكل جماعي أو ليقوموا بتفتيش بيوتنا من دون أي رقيب ثم نعود بعد ذلك إلى البيوت، إذ لم يكن يخطر ببالنا مطلقاً أن يكون الهدف هو طردنا بالكامل من بيوتنا وأوطاننا واقتلاعنا من الجذور.

حين أوشكنا أن نصبح خارج المدينة، بدأ بعض الجنود الإسرائيليين يقولون: «اذهبوا إلى الملك عبد الله، فهو المسؤول عنكم». وأذكر أنه في المحطة الأخيرة للجنود الإسرائيليين كانوا يُوقفون الناس ويفتشونهم بدقة ويسلبونهم كل ما يملكون، كما أذكر تحديداً ابن جيراننا أمين حنحن، الذي كانت داره ملاصقة لدارنا، ولدى تفتيشه من جانب الجنود وجدوا معه مبلغاً من المال فحاولوا أن ينتزعوه منه. حينها شدّ أمين يد الضابط في محاولة لاسترداد ماله فما كان من ذلك الأخير إلا أن وجّه المسدس إلى صدره وقتله على الفور!

وما أذكره أثناء وجودي في المستوصف، بعد احتلال الجنود الإسرائيليين للمدينة، أن عدداً كبيراً من الرجال لجأوا إلى المسجد المجاور. وفجأة سمعنا إطلاق رصاص كثيف، علمنا حينها أن أحد الشبان الفلسطينيين قد ألقى قنبلة على سيارة عسكرية فدا من الجنود الإسرائيليين إلا التوجه إلى المسجد والانتقام من الناس الأبرياء الذين تجمعوا فيه ظناً منهم أنه لا يمكن أن يكون هناك من يجرؤ على قتل الناس وهم في بيت الله.

****

في النهاية، أصبحنا خارج حدود مدينة اللد. كان يوماً حاراً من أيام تموز/يوليو تحديداً، فقد سقطت اللد في الحادي عشر من تموز/يوليو عام 1948، كما سقط فيها خمسمئة شهيد. كنا في شهر رمضان، وكان الرجال الذين يعرفون الطريق يسيرون باتجاه أول محطة يستطيعون الإيواء إليها ليستريحوا فيها. وما زلت أذكر حرارة ذلك اليوم والعطش الشديد الذي بدأ الجميع يشعر به على نحو يصعب عليّ وصفه. كان الأطفال بوجه خاص يبكون ويصرخون طالبين الماء، وأذكر اسم صديقين كانا يرافقاني أثناء تلك الرحلة الشاقة المضنية، وهما خليل دهمش وعبد الجواد حسونة، الذي كان يتمتع بروح النكتة حتى في مثل هذه الظروف القاهرة؛ وحين كان يحاول أي إنسان أن يقف ليستريح يجد من أهله من يحثّه على متابعة السير إلى حين الوصول إلى أول مكان يمكن التوقف فيه والبقاء فيه ولو مؤقتاً. بعض الشيوخ لم يعودوا قادرين على متابعة السير بأي حال، وكان بقية أهلهم يضطرون إلى تركهم ومتابعة السير. وما زلت أذكر أن الكثيرين ماتوا أثناء عملية السير هذه، ومن هؤلاء الناس الذين قضوا نحبهم امرأة هي أخت أمين حنحن ابن جيراننا الذي قُتل على يد الضابط الإسرائيلي.

لا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يصف بدقة مقدار المعاناة الإنسانية التي عشناها أثناء خروجنا من اللد. وحين اقترب المغيب، أتى من يقول إننا أصبحنا قريبين من بئر يمكن أن نجد فيها قليلاً من الماء. بدأت ومجموعة من الأصدقاء نركض نحو البئر، وحين بلغناها وجدناها ملأى بالقاذورات، ومع ذلك لم تقوّ إراداتنا على الامتناع عن تناول تلك المياه، فأخذنا نشرب منها رغم قذارتها، وأخرجنا منادیلنا وبللناها بالماء وحملناها إلى أهالينا لكي يلطفوا بها ظمأهم إلى حين وصولهم إلى البئر. بتنا في تلك الليلة في قرية اسمها نعلين، وفي اليوم التالي تابعنا المسيرة إلى أن توقفنا عند بلدة بير زيت، حيث شعرنا أن في إمكاننا البقاء هناك بانتظار ما سيحدث، إذ لم يكن أحد منا يتصوّر أن الناس سيبقون خارج مدنهم وبلداتهم لمدة طويلة. في تلك الفترة ولبضعة أسابيع كنا نفترش الأرض من دون أي تجهيزات، ثم وجدنا بيتاً في رام الله وسكنّا هناك لفترة من الوقت.

كان الجميع يعتقد أننا سنعود خلال أيام أو أسابيع إلى بيوتنا من جديد، سواء عن طريق الجيوش العربية أو عن طريق هيئة الأمم المتحدة. ولم يتصور أحد في حينها أن الأيام والأسابيع المنتظرة ستتحول إلى رحلة طويلة تجاوزت الستين عاماً لم يتوقف فيها شعبنا يوماً عن تقديم التضحيات الجسيمة. إنها رحلة من العذاب والمعاناة ما زالت مستمرة تطوي بين صفحاتها الشهداء يوماً بعد يوم، وما زالت حرارة ذلك اليوم الشديد القيظ من شهر تموز/يوليو تسكن ذاكرتي، وبيتنا الذي تركته في اللد بالأمس القريب ما زال ينتظر عودة أهل الدار.

بعد مرور سنوات على رحلتنا المأسوية وخروجنا من اللد، قرأت كتاباً لكاتبة بريطانية، قصة اسمها «الطريق إلى بئر السبع». وإن هذه الكاتبة كانت معنا في رحلة خروجنا. لا يكفي أن أقول إنني لم أجد أية مبالغة في ما كتبته تلك الروائية البريطانية، بل أستطيع القول إن المأساة كما عشتها كانت أكثر حدة مما أظهرته تلك الرواية.

في رام الله رحت أتصفد يومياً مقهى قريباً من مقر إقامتنا لأستمع إلى نشرات الأخبار، لعلي أسمع خبراً يتناول موضوع عودتنا إلى بيوتنا، فلم نكن نتخيل أن نبقى في هذا الوضع إلى وقت طويل. ولا أدري لماذا ما زلت أذكر من تلك الأخبار التي كنت أسمعها في تلك الفترة، خبراً لا يزال ماثلاً في ذهني حتى هذه اللحظة، يقول إن دافيد بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، صرّح بأنه يتوقع ويأمل أن يصبح عدد السكان اليهود في «دولة إسرائيل» أربعة ملايين نسمة في عام 1952، أي في غضون أربع سنوات. كان عدد اليهود في فلسطين عام 1948 لا يتجاوز السبعمئة ألف يهودي، لذلك بدا تصريح بن غوريون مذهلاً وغريباً في ذلك الوقت. فكم كان بدل ذلك التصريح على مدى الطموح ومدى الأطماع والمخططات التي كان يضعها قادة الصهيونية منذ ذلك الوقت بل وقبل ذلك بكثير!.

كان السؤال الذي يحيّرني في تلك الحقبة، أي في صيف عام 1948، هو ماذا عن متابعة دراستي الجامعية؟ إذ لم أكن في وضع يمكنني معه التفكير في متابعة دراسة الطب، ليس لأسباب مادية، إذ كنت قد حصلت على منحة جامعية نتيجة تفوقي في الدراسة من المعهد البريطاني في بيروت، الذي كان يقدم مثل هذه المنح للمتفوقين في الجامعة من الفروع كافة. لكن ترددي وحيرتي كانا ناجمين عن شعوري بعدم قدرتي على الدراسة، فكيف أستطيع متابعة الدراسة؟ هل أستطيع أن أتركّ على دراستي ساعات، أو حتى بضع دقائق، كما كنت أفعل في السنة الدراسية السابقة، وأحصل على علامات متفوقة؟ ولكن والدتي وأهلي كانوا يصرون على ضرورة متابعتي الدراسة، ويقولون لي: «ما الذي تستطيع أن تفعله إن لم تكمل دراستك الجامعية؟» وبالفعل، لم أكن استطيع جواباً عن هذا السؤال، فلم يكن هناك في تلك الفترة تنظيمٌ أو مؤسسة تمتلك الرد على السؤال الذي كان يحيرني ويحير الآلاف من الشباب الفلسطيني، وهو ما العمل؟ وما الذي نستطيع أن نفعله بعدما أقيمت دولة إسرائيل بالقوة؟ من هنا وجدت نفسي مضطراً إلى السفر إلى بيروت من جديد والالتحاق بالسنة الدراسية في الجامعة الأميركية. وكنت قد انتُخبت في السنة الدراسية السابقة نائباً لرئيس جمعية العروة الوثقى، فرأيت في ذلك ميداناً مفتوحاً أمامي للعمل والتفكير والتعبير عما يدور في نفسي وفي نفوس جميع الشباب الفلسطيني والعربي من شحنات الغضب التي تحرق النفوس.

> حين بدأت أفواج اللاجئين تصل إلى لبنان من شمال فلسطين، كان يجن جنوننا ونتابع الخروج بالتظاهرات مطالبين بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين

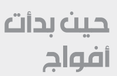

المراجع

Ethal Mannin, The Road to Beersheba (London: Hutchinson, 1963).

قضية

من يرفض التجنيد يقض عقوبة بالسجن بمقدار سنوات الخدمة الإلزامية (أ ف ب)

قريباً سيدخل كمال زيدان سجون العدو الإسرائيلي عقاباً له على رفضه الامتثال للخدمة العسكرية الإلزامية. تطور يعود بالذاكرة تلقائياً إلى منتصف عام 2017 عندما قُتل جنديان درزيان في عملية «الجبّارين» التي نُفّذت في حرم المسجد الأقصى. صحيح أنه مضى أكثر من عام ونصف عام على العملية، إلا أن هوية القتيلين بقيت دليلاً على حالة الشرخ التي أحدثتها إسرائيل بين أبناء الشعب الواحد. فكيف تمكّنت من تحقيق هذا «الإنجاز»؟

كذبة «حلف الدم» مع الدروز:
التجنيد في جيش الاحتلال أو السجن!

بيروت حمود

قبل مدة قصيرة، بلغ الفلسطيني كمال زيدان الثامنة عشرة. إنه العمر الذي يبدأ فيه الشباب التخطيط للدراسة الجامعية، أو السفر، أو تحقيق الاستقرار المادي... أمّا بالنسبة إلى الشبان الدروز في فلسطين المحتلة، فهو العمر الذي يؤمرون فيه بالامتثال للتجنيد الإجباري، إذ يتم تجميعهم في المدارس، ثم يُنقلون عبر حافلات وزارة الأمن إلى مراكز التجنيد. من يوقّع بالموافقة في نهاية رحلة الحافلة، يصير جندياً مهمته أن يقتل شعبه، أو يقف على خطّ المواجهة في حروب إسرائيل ضدّ أعدائها، الذين هم في الحقيقة امتداد له ولشعبه. جراء ذلك، قد يُقتل وتوضع جثته في تابوت خشبي يلفّه علم الدولة التي تحتلّ أرضه... سلسلة طويلة ينهيها رفض أمر التجنيد. لهذه الأسباب وغيرها، قرّر زيدان أن يرفض، ولذلك سيدخل السجن، إلا إذا أعطي مستند «غير مؤهل نفسياً» يصمه بأنه «لا يصلح للخدمة». هكذا، ستمضي ثلاث سنوات من عمره كان يمكن أن يستغلّها في تطوير هوايته في لعب كرة القدم، أو يتخصّص في الاقتصاد، لكنه سيقضيها في السجن.

في اتصال مع «الأخبار»، يتحدث زيدان عن الضغوط التي مارسها الأساتذة عليه في المدرسة، قائلاً: «كانوا يقولون إن عليكم أن تقصّوا شعوركم مثل تسريحة خاصة بالجنود، كي نتجهّز لأجواء الخدمة... في الجلسات الاجتماعية هناك كُثر يروجون لفكرة أن علينا أن نخدم في الجيش خوفاً على مستقبلنا، وأن الدولة ستعترض طريقنا في كثير من الوظائف لاحقاً». مع ذلك، لاقت خطوته احتضاناً من العائلة والمجتمع كما يقول، إلا من بعض «الأصوات النشاز»، مشيراً إلى أن الثمن الذي سيدفعه في السجن «يخسّ أمام تضحيات أبناء شعبنا».

والده، يامن، كان ذات يوم سجّاناً لعميد الأسرى الشهيد سمير القنطار، لكنه تحوّل إلى محامٍ يدافع عنه أمام محاكم العدو. ويامن نفسه فقد أخويه صالح وفؤاد اللذين قُتلا في حروب إسرائيل، وقد قُتل أحدهما في عملية نفّذها حزب الله في التسعينيات. لذلك، توصف مسيرة يامن بأنها «عودة بعد اغتراب»، واليوم يختار ابنه البقاء ضمن هذه «العودة»، كمئات آخرين من شباب طائفته، بحسب بيانات التجنيد التي تعمل إسرائيل على إخفائها.

> مارست سلطات الاحتلال إجراءات تعسفية ضدّ «المتهرّبين من الخدمة»

كذبة من البداية

يكشف البحث في الأرشيفات الإسرائيلية، التي فُتحت نتيجة «قانون التقادم»، الكثير من الحقائق المغيّبة في تاريخ تجنيد دروز فلسطين المحتلة. أهم تلك الأرشيفات أرشيف الجيش، وأرشيف «شاي» (خدمة المعلومات)، اللذان يثبتان، من جهة، أن إسرائيل كانت معنية بتجنيد كل الشبان العرب الفلسطينيين في وحدة «الأقليات» بمعزل عن كونهم دروزاً أو غير ذلك، ومن جهة ثانية أن حركة الرفض ليست جديدة بل نابعة من مبدأ وطني.

في هذا السياق، يشرح الأسير المحرر سعيد نفاع أنه، بناءً على ما ورد في الأرشيف، يظهر أن «الحركة الصهيونية أرادت دائماً مجنّدين عرباً لدواعٍ سياسية لا أمنية، وعملت على ذلك حتى في عزّ عدوانها ضدّ الفلسطينيين (النكبة)، الأمر الذي يدحض الرواية القائلة إن الدروز بالذات هم من طلبوا التجنّد لحمايتهم كأقلية». أما عن الرواية الشائعة التي تقول إن 16 من الشيوخ وأعلام الطائفة توجّهوا إلى سلطات الاحتلال طالبين أن يتجنّد الشباب في الجيش، وأنهم وقّعوا اتفاقية ليكونوا جزءاً من الدولة، فـ«لا يوجد أي مستند أو وثيقة عن ذلك». نفّاع، وهو أيضاً نائب سابق عن حزب «التجمع الوطني الديموقراطي»، يستدلّ بما جاء في أحد البروتوكولات التابعة لجهاز «الأمن الداخلي»، وفيه أن «الدروز يشكلون خطراً أمنياً على دولة إسرائيل»، ولذلك كان تجنيدهم لاحقاً «لأهداف تندرج ضمن سياسة فرّق تسد».

الرواية الإسرائيلية المضلّلة عن أن الدروز هم من طلبوا التجنّد، يُفنّدها حتى الباحث الإسرائيلي شمعون أفيفي الذي صدر له كتاب بعنوان «طبق النحاس ـ السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية». يقول أفيفي إن الشيخ أمين طريف «قال إن كل شاب درزي يتجنّد هو عرضة لثقافة قذرة، وخدمة الدروز في الجيش توصم اسم الطائفة بالعار في الدول العربية، وإسرائيل ستزجّ الدروز في خطّ المواجهة في الحروب». وعلى رغم موقف طريف الصارم ضد التجنيد، فإن قلّة من الشباب آنذاك (سنة 1956) انصاعوا للأوامر، ولهذا «خرج الشيخ سلمان (شقيق أمين)، إضافة إلى عدد من المخاتير، إلى القرى الجليلية التي فيها دروز، داعين الشبان إلى رفض التجند. حتى إن الشيخ أمين (وفق الوثائق) هدّد بأن كل شاب درزي يخدم في الجيش لن يُوقَّع له على عقد الزواج»، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى تجنيد بعض عملائها من الطائفة لعقد مؤتمر لإدانة موقف طريف ووصفه بأنه «غير مخلص لإسرائيل... وعلاقته سلبية مع الدولة». وتفيد الوثائق، التي استند إليها الباحث الإسرائيلي، بأن قادة الحكم العسكري في الشمال (الجليل) لخّصوا في نهاية كانون الثاني/ يناير 1956 الوضع، مقرّين بأن «غالبية أبناء الطائفة يعارضون التجنيد، وأولئك الذين وقّعوا على التجنيد خائفون من انكشاف أمرهم... مقابل رسائل الاحتجاج الكثيرة التي وصلت السلطات، وصلت رسائل تأييد قليلة».

الى
كل من يهمه الامر
انا الموقع ادناه كمال زيدان اعلن بهذا عن رفضي القاطع للامتثال لأوامر التجنيد الاجباري المفروض على كاهل الشباب العرب الدروز منذ سنة 1956
كحري أرفض أن أحارب أبناء أمتي
كفلسطيني أرفض أن احارب ابناء شعبي
كدرزي أرفض أن أكون مرتزقة وأن اقدم خدمات أمنية "للدولة اليهودية"
كرياضي ولاعب كرة القدم أرفض العنف بكل اشكاله. ضد الاحتلال، العنف العنصري، العنف ضد المستضعفين.
نعم أرفض أن أكون جزء من عصابات تأطرت تحت ما يسمى جيش يعمل جاهداً لحماية ما تم نهبه وسرقته من حياة وممتلكات وماضي وحاضر أبناء شعبي.
أرفض لأن حقوقي مأصلة في كنواطن في أرضي وأرض آبائي وأجدادي.
أرفض لأن تاريخي أغنى وأطهر من مصالح الأفراد
أرفض لأن كرامتي أهم من جيبي
أرفض لأن مستقبلي، كما ماضي، غير متعلق بحالات استعمارية آنية
أرفض لأن الحقيقة أقوى من الواقع
أرفض لأني أرى هذه الارض وحاضرها واعتقلها كما لا يستطيع أن يعتقلها الهندي الحمر وبن الكنغرو والأفريكي والفرنسي والبريطاني وكل المهاجرين الذين أتوا الى هذه البقعة من الارض طامعين بتاريخها
أرفض لأنني من آل تراب و لون يشرق من لون تراب فلسطين

كذبة «حلف الدم» مع الدروز: التجنيد في جيش الاحتلال أو السجن!

فرض بالترهيب

في النهاية، وعلى رغم المعارضة الشعبية، ومع أن القانون الدولي لحقوق الأقليات يمنع تجنيدها إجبارياً أينما وُجدت، أقرّت إسرائيل عام 1956 «التجنيد الإلزامي» على الشباب الدروز حصراً، ولم تشر إلى بقية فلسطينيي الأرض المحتلة، علماً بأن هناك مئات منهم (فلسطينيو الـ48 من غير الدروز) يتطوّعون للخدمة العسكرية، وآلاف آخرون يتجنّدون في الخدمة المدنية. إذاً، لماذا انصاع كُثر للأوامر بعد ذلك؟ يبدو أن سلطات الاحتلال مارست إجراءات تعسفية ضدّ من تسميهم «المتهربين من الخدمة»، فلاحقت الشبان الفارين إلى الأحراج المجاورة لقراهم، كما اعتدت عليهم بالضرب، وساقتهم إلى المحاكم بعدما جلبت عائلاتهم، مهدّدة بأنها ستسجنهم بمدة الخدمة نفسها التي كانت مقررة أيام الحكم العسكري (سنتان ونصف سنة).

هكذا، بدأ الأمر بالترهيب، ولاحقاً بالمغريات، وعلى رأسها الأرض. فمن لم يمتثل كان يُجرَّد من أرضه، وإن انصاع للأوامر يوعد باستعادة الأرض وزراعتها. ولترسيخ التجنيد، فصلت إسرائيل الدروز عن العرب على أساس أن لهم قومية خاصة، فأنشأت لهم مدارس مستقلة ذات مناهج تعليمية خاصة، حتى وصل الأمر إلى رغيف الخبز، الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم «بيتّا دروزيت» (خبزة درزية). كما كرّست فكرة أن هناك «حلف دم بين اليهود والدروز» عبر هذه المناهج وفي المناسبات العسكرية، التي طالما شكرت فيها «الجنود الدروز على خدمتهم الأمنية وتضحياتهم في سبيل الدفاع عن دولة إسرائيل».

وعلى رغم كل الوعود التي قدمتها إسرائيل للطائفة على مدى عقود، استفاق الدروز على واقع لا يختلف عن بقية أبناء شعبهم؛ فارتفعت صودرت (80% منها)، وبيوتهم هُدمت بحجة «البناء من دون ترخيص»، كما حُرمت سلطاتهم المحلية الميزانيات التي تُعطى للمجالس اليهودية. أما آخر مظاهر «حلف الدم»، فكان سنّ الكنيست قانون «أساس يهودية الدولة» (القومية) الذي بيّنت فيه إسرائيل للمتعاونين من الدروز وغيرهم كيف تنظر إليهم، وفي أي درجة مواطنة تضعهم.

■ تدّعي إسرائيل أن عدداً كبيراً من الشباب الدروز مجنّدون. مع ذلك، يشير أهمّ معطى صدر منذ 2008 حتى اليوم إلى أن 51% يرفضون الالتحاق بالجيش، لماذا ارتفعت النسبة؟

لا نملك معطيات حول نسبة رفض الخدمة العسكرية الإجبارية قبل عام 2008، والتي تشير إلى أن 51% من المطلوبين للجندية يرفضون الالتحاق بالجيش. ربما كانت هذه النسبة قائمة دائماً قبل هذه السنة. وهنا، من المفيد الإشارة إلى أن الإعلام الإسرائيلي يروّج دائماً أن نسبة التجنيد تصل إلى 83%، وهي لا تمتّ بصلة إلى الحقيقة. والدليل أن رفض الخدمة يأتي دائماً بعد تسجيل الأسماء في مكاتب التجنيد، لتصل نسبة التجنيد الحقيقية إلى 49%. أسباب الرفض متنوعة، ومنها الأيديولوجية، إذ يرى الشباب أنفسهم عرباً فلسطينيين لا إسرائيليين دروزاً. وكذلك اقتصادية، إذ يرى آخرون أن خدمتهم في الجيش تسرق منهم ثلاث سنوات من حياتهم يستطيعون خلالها دخول سوق العمل. ثمة أسباب أخرى تتعلق بوضع الدروز وواقعهم المعيشي التعيس، وسلب أراضيهم ومصادرتها، وهدم بيوتهم كحال فلسطينيي الـ48 عموماً.

■ أظهرت انتخابات الكنيست الأخيرة أن نسبة التصويت في مدن ودرزية معينة منخفضة، إلامَ يؤشر ذلك؟

انخفاض التصويت في انتخابات الكنيست بين الدروز نابع من قلة الثقة بسياسة المؤسسة الإسرائيلية تجاههم. أظهر استطلاع رأي أكاديمي في جامعة حيفا (أعدّه باحثان لا ينتميان إلى الطائفة الدرزية قبل أعوام عن مواقف أبناء وبنات الطائفة تجاه مؤسسات إسرائيل والتجنيد الإجباري) أن 73,2% يرون وضع الدروز من ناحية الحقوق مشابهاً أو أسوأ من وضع بقية الطوائف العربية في إسرائيل. كما تبين أن 46,7% يرونه مشابهاً، و26,5% يرونه أسوأ (26,8% لم يبدوا رأياً في الموضوع). أيضاً، أظهر الاستطلاع أن 90,1% رأوا في مصادرة الأراضي عاملاً رئيسياً في خلق حالات الغضب لدى الدروز. أمّا عن تجنيد أبناء الطائفة في الجيش، فأظهر الاستطلاع أن 46,6% يطالبون بجعله اختيارياً، كما الحال عند بقية الطوائف العربية، وأن 17,3% يرفضون أي نوع من التجنيد، في حين أن 36,1% لا يبالون بشأن بقاء طريقة التجنيد على حالتها.

■ إذاً، كيف تفسّر، رغم هذه المعطيات، أن الدروز لم يجدوا طريقهم إلى بقية شعبهم؟

إن سياسة الفصل بين الدروز والعرب الفلسطينيين لا تقتصر على الفئة الأولى، بل هي سياسة واحدة بدأت منذ قيام الدولة الصهيونية، إذ إن الحكومات المتعاقبة رسّخت هذا الفصل في الممارسة السياسية، وروّجت أن فلسطينيي الداخل منقسمون إلى طوائف (دروز، مسلمون، مسيحيون، بدو، شركس). الإعلام الإسرائيلي يركز على الدروز أكثر من غيرهم ليظهرهم منعزلين عن بقية شعبهم.

■ خلال السنوات الماضية، طُرح مشروع لبناء قرية للضباط الدروز على أنقاض قرية نمرين المُهجَّرة (قضاء حطين)، وأيضاً إنشاء مشروع سكني في دالية الكرمل. كيف تنظر إلى ذلك؟ وهل تريد إسرائيل بهذه المشاريع إعطاء أفضلية لمن يخدم في جيشها؟

المشروع قديم، ويعود إلى الخمسينيات، عندما حاولت السلطات الإسرائيلية توطين عائلات مهاجرين دروز من سوريا على أرض قرية حطين المُهجَّرة لتضرب عصفورين بحجر واحد. الهدف الأول كان تشجيع المهاجرين على الانخراط في الجيش، والثاني خلق مشكلة مع سكان القرية المُهجَّرة والفلسطينيين في الداخل. هدف هذه المشاريع (مثلاً إقامة قرية درزية في الجليل الأعلى) هو امتصاص غضب الدروز من ضيق مساحات البناء في قراهم نتيجة مصادرة الأراضي، وإثارة الفلسطينيين ضدهم. إسرائيل لا تعطي أفضلية لمن يخدم في جيشها، لكن ما تفعله هو استمرار لسياسات التفريق.

■ في سنة واحدة فقط (الماضية)، سُنّت عشرات القوانين العنصرية، على رأسها «أساس يهودية الدولة» (القومية اليهودية)، ما تأثير هذه القوانين على الدروز؟

«القومية» و«كمينس» وغيرهما من القوانين تثبت أن الدروز عرب في «الحقوق» ودروز في «الواجبات». ردّ فعل الدروز على قانون القومية كان الغضب المصحوب بالإحباط. ولذلك، ركّز الإعلام الإسرائيلي على ما سُمّي «مسالة الدروز»، كأن الدروز وحدهم ضحايا هذا القانون. وفي الوقت نفسه، غيّب هذا الإعلام صوت الدروز الذين يشاركون بقية شعبهم في النضال ضدّ التمييز، واختار عن قصد التسليط على موقف فئتين: الأولى مثّلها ضباط احتياط وشخصيات عامة وأعضاء كنيست عارضوا القانون، لكنهم ركّزوا في نقدهم على «التضحيات» التي قدّمها الدروز لأمن الدولة، وأعلنوا صراحة أن معارضتهم لا علاقة لها بمعارضة العرب الآخرين. وأمّا الفئة الثانية فمثّلها ضباط ولاعبون سياسيون عبّروا من دون تردّد أو خجل عن قبولهم بالقانون ومعارضتهم ما سمّوه «تحريض اليسار».

هاتان الفئتان تستخدمان «خطاب المرتزقة» الذي يربط ما بين الخدمة العسكرية والمساواة. ولذلك، أعتقد أنهما ستقبلان وعود حكومة إسرائيل التي تصرّح بأنها ستضع خطة تجسّد التزام الدولة العميق نحو الجمهور الدرزي، بما يفضي إلى «تساهل في هدم البيوت، ورصد ميزانيات إضافية، وفتح أبواب التشغيل، وبخاصة للجنود الدروز المسرّحين»، كما قال بنيامين نتنياهو. هذا التصريح هدفه احتواء الاحتجاج وامتصاصه، والمستخدم له النخبة الدرزية الرسمية، واللاعبون السياسيون الذين يحكون بخطاب يربط بين الخدمة العسكرية والمساواة.

لا أستطيع أن أعرف مدى تأثير هذا القانون وغيره في الجماهير، أو مدى تأثير القيادات الدرزية العربية التي تناهض سياسة التمييز وترفض الطائفية، لكنني أشير بحسرة إلى أن هذه القيادات مشرذمة ومختلفة بعضها مع بعض.

■ يحكى عن خدمة الدروز في الجيش، ماذا عن خدمة بقية الفلسطينيين؟

مع أننا لا نملك معطيات حول خدمة المسلمين والمسيحيين في الجيش الإسرائيلي، إلا أن هذه الخدمة بدأت عام 1948، ثم استمرّت إلى أن ازدادت في السنوات الأخيرة. رغم وجود أعداد من جنود مسلمين ومسيحيين، فإن الإعلام الإسرائيلي (وحتى العربي) ما زال يبرز خدمة الدروز لأسباب دعائية.

للدروز مناهج تعليمي خاص بدأ إعداده في سبعينيات القرن الماضي. سبق أن كتبتُ عنه أهدافه وتطوره في كتابي «The Druzes in the Jewish State». واستخدمت فيه وثائق من الأرشيف الإسرائيلي التي تثبت أن الهدف منه خلق هوية درزية منفصلة عبر مناهج التاريخ والمدنيات (التربية الوطنية) والتراث. التي هي نوع من «اختراع التراث» (inventing tradition). أفاعت تأثير المناهج، فكان هناك منحيان اثنان: الأول أنها عزّزت عند الملقفين المستقلين الهوية العربية. والثاني أنها خلقت بلبلة في الهوية الجماعية عند الكثير من الدروز. بعد سنّ قانون القومية، استفاق البعض على حقيقة جديدة، ماذا لو تجدد الاحتجاج على هذه المناهج التي لبّت آمالها ترفع مستوى التعليم، وأن هدفها سياسي فحسب.

المقابلة

قيس فرّو

• الدروز عرب في «الحقوق» ودروز في «الواجبات»
• التركيز عليهم هدفه فصلهم عن شعبهم
• القيادات الدرزية المناهضة للتمييز مشرذمة

في كل مرة يُذكر فيها دروز فلسطين، يحضر إلى الأذهان نموذجان: الأول يعبّر عن أبشع جرائم الوعي التي يمكن أن يرتكبها الاحتلال تجاه الأقليات، والحديث هنا عن المتماهين مع إسرائيل ويخدمون في جيشها. أما الثاني، فهم الذين رفضوا الدخول في «خلّاط» الأسرلة، ولم يصدقوا كذبة «حلف الدم». وعلى رغم كل ما قدمه النموذج الأول لخدمة العدو، لا يختلف واقع الدروز عمّا يكابده فلسطينيو الـ48. في ما يلي إجابات عن أسئلة كثيرة في شأن هذا الملف، يقدمها في حوار مع «الأخبار» البروفيسور والباحث في تاريخ الشرق الأوسط قيس فرّو، الذي كتب عدة كتب عن «موخدي فلسطين»

أجرتها بيروت حمود

سوريا

دمشق تحدّد شروطها لإحياء «اتفاقية أضنة»
تصعيد في تل رفعت وسهل الغاب

وسط تصعيد ميداني لافت في كلّ من ريف حماة الشمالي ومحيط تل رفعت شمالي حلب، أكّدت دمشق أن العوائق أمام تفعيل «اتفاقية أضنة» فرضها الجانب التركي، باحتلاله مناطق سورية، ودعمه تنظيمات إرهابية

لم تتأخر دمشق عن توضيح موقفها من الحديث التركي المتواتر عن «اتفاقية أضنة»، والذي أطلق من موسكو خلال القمة الأخيرة التي جمعت الرئيسين، الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب إردوغان. مقاربة الحكومة السورية ركّزت على منحيين رئيسيين؛ أولهما، توضيح التزام سوريا بـ«هذا الاتفاق والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بأشكاله كافة من قبل الدولتين»، وثانيهما، الإشارة إلى أن الجانب التركي هو من خرق ولا يزال يخرق الاتفاق «عبر دعم الإرهاب وتمويله وتدريبه وتسهيل مروره... أو عبر احتلال أراض سورية من خلال المنظمات الإرهابية التابعة له أو بشكل مباشر». وخُتم هذا

> **شهدت جبهات سهل الغاب عمليات تحشيد لافتة لتنظيم «حراس الدين»**

الموقف، الذي خرج في بيان لوزارة الخارجية أول من أمس، برسم تصوّر عن الظروف اللازمة لتفعيل هذه الاتفاقية، وعلى رأسها «إعادة الأمور على الحدود بين البلدين كما كانت»، وسحب القوات العسكرية، ووقف الدعم التركي للمنظمات الإرهابية. البيان اللافت من دمشق برفض ما تحاول تركيا إرساءه عبر الحديث عن «اتفاقية أضنة» لتبرير وجودها العسكري فوق الأراضي السورية، ويلاقي في الوقت نفسه الجهود الروسية التي تعمل على ترتيب أوراق الشمال السوري، بما يتيح عودة سلطة الدولة إلى هناك مستقبلاً. وعلى رغم قلّة ما رشح عن مسؤولي موسكو خلال الفترة الماضية في هذا الشأن، إلا أن الخطاب الرسمي اعتبر غير مرة أن «الحل الأمثل» هو عودة سلطة الحكومة السورية إلى مناطق شمال البلاد وشرقها، من دون أن يغفل التأكيد على ضرورة ضمان أمن تركيا.

ومع تأكيد التصريحات الرسمية أن نقاشات الجانبين الروسي والتركي خلال الفترة الماضية شملت ملفات إدلب والشمال وشرق الفرات، ذهبت أوساط إعلامية تركية إلى التلميح إلى أن الجانب الروسي يهدف من وراء تعويم «اتفاقية أضنة» إلى دفع أنقرة نحو مسار يتطلّب لاحقاً خطوات سياسية رسمية من قِبلها نحو دمشق، في مقابل التفاهم على صيغة مدروسة ومنسّقة لطرح «المنطقة الآمنة» في شرق الفرات. هذا الافتراض الذي أورده عدد من الإعلاميين والمراقبين الأتراك، ترافق مع مؤشرات لافتة من مناطق الشمال السوري. إذ شهد أمس تصعيداً لافتاً على خطوط التماس بين بلدة تل رفعت، حيث يتمركز الجيش السوري وعناصر من «وحدات حماية الشعب» الكردية مِمّن انسحبوا من عفرين، وبين محيط أعزاز ومارع حيث تنتشر فصائل «الجيش الوطني» ووحدات من الجيش التركي. وعلى عكس جولات الاشتباك المتقطّعة التي شهدتها تلك الجبهة، والتي اقتصرت في غالبها على تبادل النار باستخدام أسلحة خفيفة، تدخّلت مدفعية الجيش التركي أمس، واستهدفت عدة مواقع تتبع «الوحدات» الكردية، من دون أن يُعرف ما سبّبته تلك الضربات من خسائر. ولم تكن جبهات تل رفعت وحدها على موعد مع التوتر، إذ شهد ريف حماة الشمالي عمليات استهداف متبادلة بين الجيش والفصائل المسلحة، في حين قامت الأخيرة باستهداف مدينة

من عمليات إجلاء مدنيين وعناصر في «داعش» أول من أمس، في محيط بلدة باغوز (أ ف ب)

تونس

الشاهد يؤسّس حزباً جديداً: «نداء» من دون قائد السبسي!

بعد أشهر من العمل الحثيث، أعلن أمس عن تأسيس حزب جديد يقوده رئيس الحكومة يوسف الشاهد، يحمل اسم «تحيا تونس». ويُنتظر أن يخوض به الرجل غمار الانتخابات الرئاسية والتشريعية نهاية هذا العام

حبيب الحاج سالم

في بضعة أعوام، انتقل يوسف الشاهد من رجل سياسة مغمور إلى رئيس حكومة وزعيم مشروع سياسي. لكن جزءاً كبيراً من مسيرة الرجل، صاحب الثلاثة والأربعين عاماً، لم يكن من صنعه، بل يمكن القول إن الزعامة جاءته من دون جهد كبير. انطلق الباحث والموظف السابق في السفارة الأميركية في تونس (عمل فيها في إطار مشروع دراسي حول الفلاحة)، في العمل السياسي، بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي، وساهم في تأسيس «الحزب الجمهوري»، لكنه كان من بين المغادرين له مع تأسيس «حركة نداء تونس» عام 2012، ونال فيها عضوية مكتبها التنفيذي رغم حداثته في العمل الحزبي.

الصعود الحقيقي للشاهد كان عام 2015، حيث عُيّن كاتب دولة، ثم اختاره رئيس الجمهورية لرئاسة لجنة تُعنى بحلّ النزاع الوليد داخل «نداء تونس»، وصار مع مطلع 2016 وزيراً للشؤون المحلية، وانتهى الأمر به رئيساً للحكومة بعد ذلك بسبعة أشهر. وبوصوله إلى أعلى منصب تنفيذي في البلاد، تحوّل الشاهد من شاب اختاره رئيس الجمهورية لشقته به، إلى طرف في الصراع داخل الحركة التي احتضنته، حيث تصدّر الجبهة الرافضة لما سُمّي «توريث الزعامة» لحافظ قائد السبسي، نجل الرئيس والمدير التنفيذي لـ«النداء». وبما أن ترؤسه للحكومة جاء بعد توقيع «اتفاق قرطاج» من طرف منظمات مهنية وعدد من الأحزاب، التفّ حول الشاهد مستشارون ووزراء من خلفيات متنوعة، تقوّت روابطهم به إلى حدّ تفضيلهم البقاء في حكومته، رغم إعلان أحزابهم الانسحاب منها. شيئاً فشيئاً، ومع تزايد الاستقطاب داخل «نداء تونس»، صار لزاماً على قياداته وأنصارها تحديد مواقعهم، ووصل الأمر إلى البرلمان، حيث انشقّ عدد من النواب، وأسّسوا كتلة جديدة باسم «الائتلاف الوطني» أعلنت مساندتها للشاهد. إزاء ذلك، حاول رئيس الجمهورية التخلّص من المنافس الصاعد، وهو مسعى سانده أيضاً «الاتحاد العام التونسي للشغل» لأسباب تتعلق برفض برنامج الخصخصة الحكومي. اقتيد الشاهد إلى البرلمان، لكن برنامج تنحيته فشل عندما حظي وزراء جُدد اقترحهم بثقة أغلب النواب، وخاصة مع الدعم الذي وفّرته له «حركة النهضة» تحت ذريعة الحرص على الاستقرار الحكومي.

بعد تأكد بقائه، لم يبقَ أمام الشاهد إلا استكمال ما بدأه، أي تأسيس مشروعه السياسي. على امتداد الأشهر الأخيرة، تزعّم عدد من الوجوه المستقيلة من كتلة «النداء» ورئاسة الجمهورية وبعض الوزراء اجتماعات تشاورية في مناطق مختلفة شملت مئات المشاركين، انتهت أمس بالإعلان رسمياً عن تأسيس الحزب الجديد الذي يحمل اسم «تحيا تونس». لكن ثمة مفارقة تبدأ من اسم الحزب نفسه، كونه جزءاً من شعار خاض به الباجي قائد السبسي حملته الرئاسية عام 2014 («فبحيث تحيا تونس»). بعدما تم إعلانه في اجتماع حاشد، قيل إنه استقطب 6 آلاف شخص، في مدينة المنستير الساحلية، التي تمثّل مسقط رأس أول رئيس للجمهورية الحبيب بورقيبة، والتي انطلقت منها أيضاً حملة السبسي الرئاسية. لكن، تزداد الغرابة عند التدقيق في أسماء قيادييّ الحزب وتاريخهم. إذ إن أغلب هؤلاء هم من زعامات الصفوف الأولى في «نداء تونس»، وكثيرون منهم شغلوا مسؤوليات في «التجمع الدستوري الديموقراطي»، الحزب الحاكم في زمن بن علي، لكنهم يحبون وصف أنفسهم بـ«الدساترة» (نسبة إلى «الحزب الدستوري»، الاسم الأصلي في زمن بورقيبة)، إضافة إلى منشقين عن أحزاب تعتبر نفسها «وسطية».

بصفة عامة، تتشابه تركيبة «تحيا تونس» إلى حدّ التطابق مع تركيبة «نداء تونس»، لكن من دون الباجي قائد السبسي ونجله. يبدو الأمر كما لو أن يوسف الشاهد، الابن المدلل الدخيل، قتل «والده السياسي»، وأعاد تجميع العائلة تحت سلطته. لا أكثر. ما يتجاوز ذلك لا يعدو أن يكون خلطة بهارات، قوامها أشخاص طامحون أثروا الالتحاق بحزب تأسّس في الحكم ويطمح إلى البقاء فيه، على الاستمرار في أحزابهم. وبعيداً عن الشكل، لا يختلف الحزب الجديد عن «النداء» من ناحية المضمون أيضاً. مبدئياً، لا برنامج اقتصادياً محدداً له، فقط الحفاظ على الموجود والدفع قدماً في تنفيذ توصيات «صندوق النقد الدولي»، الذي يَعِد بتحقيق بنسب نمو عالية. أما بالنسبة إلى التموضع السياسي، فيشير سلوك الشاهد في العامين الماضيين إلى أن حزبه ينوي افتكاك حصة «النداء» الانتخابية، ولا مشكلة بعدها في التحالف مع «حركة النهضة». تأسيس الشاهد لحزب جديد له محاسن قليلة، لعلّ أهمها رفع الحرج عن رئيس الجمهورية، الذي صار بإمكانه إعلان معارضته له بحريته، لكنه يواجه تحديات أكبر قد تؤثر على مستقبله. أول التحديات التي يجب على الشاهد مواجهتها لضمان بقائه على رأس الحكومة، ومراكمة رصيد انتخابي، هو إنهاء الصراع مع «اتحاد الشغل»، الذي دعا إلى إضراب عام في القطاع العام يومَي 20 و21 من الشهر المقبل، وهو إجراء احتجاجي له ما بعده، في حال عدم التوصل إلى اتفاق حول رفع الأجور، وطريقة التعامل مع الشركات العمومية التي تعاني مشكلات مالية.

اليمن

صنعاء: تشاؤم يحيط بعودة كاميرت

يعاني الأطفال في محافظة حجّة من سوء تغذية حاد (أ ف ب)

بعد ما يزيد على يوم من عودته إلى صنعاء قادماً من الرياض، لم تتضح - إلى الآن - خلاصة اللقاءات التي أجراها رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار» المعنية بتنفيذ اتفاق الحديدة الجنرال الهولندي باتريك كاميرت، برفقة المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، مع ممثلي حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي. لكن الأجواء السائدة في العاصمة اليمنية حتى مساء أمس ظلّت توحي بنوع من التشاؤم، في وقت أفادت فيه مصادر مطلعة «الأخبار» بأن ممثلي حكومة الإنقاذ في «لجنة التنسيق» لَمّا يغادروا صنعاء إلى مدينة الحديدة، التي يفترض أن تشهد استكمال الاجتماعات المتصلة بوقف إطلاق النار وإعادة الانتشار في المدينة والمحافظة ككلّ.

وترافقت عودة كاميرت إلى صنعاء مع حملة إعلامية متجددة بدأتها الجبهة الموالية لـ«أنصار الله»، مكرّرة محاولاتها تكريس تفسيراتها لاتفاق الحديدة، حتى قبيل استئناف اجتماعات «لجنة التنسيق». وفي هذا الإطار، نقل وزير الخارجية في حكومة هادي، خالد اليماني، عن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قوله إن «اتفاق الحديدة سينفّذ، والحوثيون سيغادرون المدينة والموانئ كخطوة أولى باتجاه تحقيق السلام». وكان اليماني أجرى، يومي الجمعة والسبت، مباحثات في نيويورك مع كلّ من غوتيريش ووزير الخارجية الكويتي صباح الصباح، ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو. وسبق تصريحات اليماني إصدار وزارته بياناً حذّرت فيه من أن «اتفاق استوكهولم في شأن الحديدة مهدّد بالانهيار»، مهددة بأن «أسلوب ضبط النفس لن يستمرّ إلى ما لا نهاية». وإذ جدّدت اتهام «أنصار الله» بـ«التملّص من تنفيذ الاتفاق»، غمزت من قناة المبعوث الأممي، بقولها إن «تراخي المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق استوكهولم، والأسلوب الناعم في التعامل مع الحوثيين، باتا يشجّعان الميليشيات على ارتكاب المزيد من الخروقات».

في مقابل ذلك الهجوم الكلامي المتواصل، حمّل مصدر في وزارة الخارجية في حكومة الإنقاذ، مَن وصفهم بـ«جماعة الفندق الموالية للعدوان»، مسؤولية إعاقة تنفيذ اتفاقات السويد، «لأنهم يعرفون أن حلول السلام والاستقرار سيحرمهم من تسلم المخصصات المالية والاعتمادات العينية من دول العدوان». وفي تصريح نشرته وكالة «سبأ» بنسختها التابعة لسلطات صنعاء، جدّد المصدر «التزام صنعاء باتفاقات السويد، في إطار إجراءات بناء الثقة، وصولاً إلى الحل السياسي الشامل». واتهم المتحدث باسم الجيش اليمني واللجان الشعبية العميد يحيى سريع، من جهته، القوات الموالية لـ«التحالف» بـ«استغلال وقف إطلاق النار لارتكاب المزيد من الجرائم»، متحدثاً عن «184 خرقاً لوقف إطلاق النار في الحديدة خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية».

ولم يُعلَم بعد موعد استئناف اجتماعات «لجنة التنسيق» في مدينة الحديدة، وما إذا كان كاميرت سيتولّى بنفسه هذه المهمة، في ظلّ وجود توجّه نحو تعيين بديل له يحلّ شهر شباط/ فبراير المقبل، بحسب ما تؤكد مصادر «أنصار الله» لـ«الأخبار». وقبيل توجّهه إلى صنعاء، التقى الجنرال الهولندي، أول من أمس، في مدينة عدن (جنوب)، ممثلي حكومة هادي في اللجنة، وبحث معهم «جملة من المقترحات حول إمكانية انعقاد لقاء مشترك مستقبلاً» مع ممثلي «أنصار الله».

> **لا يزال التوجّه نحو استبدال كاميرت الشهر المقبل قائماً**

(الأخبار)

مصر

ماكرون يبدأ زيارته لمصر: عقود بـ«مئات ملايين» اليوروات

بدأ الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أمس، زيارة لمصر تمتدّ ثلاثة أيام، ويتخلّلها إبرام نحو ثلاثين عقداً بين البلدين، بقيمة «مئات ملايين» اليوروات، في مجالات النقل والطاقة المتجددة والصحة والصناعات الغذائية. وقد بدا لافتاً أن ماكرون استهلّ جولته بزيارة المناطق الثقافية والتراثية بصحبة زوجته بريجيت ماري كلاود، انطلاقاً من معبد أبو سمبل جنوب أسوان.

أما بقية جدول أعمال الزيارة، فيشمل جلسة مباحثات مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في قصر الاتحادية، واجتماعات مكثفة بين المسؤولين المصريين ونظرائهم الفرنسيين، إضافة إلى لقاءات بين مستثمرين من البلدين.

كذلك، سيتوجّه الرئيس الفرنسي إلى الكاتدرائية المرقسية في العباسية غداً (الثلاثاء)، على أن يزور لاحقاً «الأزهر» ويلتقي شيخه أحمد الطيب، قبيل مغادرته القاهرة متوجّهاً إلى اليونان. وقبل يومين من بدء الزيارة، نفى الإليزيه استعداد الجانبين للتوقيع على صفقة جديدة من طائرات «رافال» العسكرية، التي اشترت مصر منها 24 قطعة جديدة انضمت إلى سلاحها الجوي تدريجياً. والجدير ذكره أن التبادل التجاري بين باريس والقاهرة سجّل ارتفاعاً بنسبة 21,8% بقيمة 2,5 مليار يورو، لتحلّ فرنسا ما بين عامي 2016 و2017 في المركز الحادي عشر من حيث الاستثمار، وفقاً لتصنيف البنك المركزي المصري.

(الأخبار)

العراق

«مواجهة» كردية ــ تركية في دهوك

في حادثة هي الأولى من نوعها منذ دخول القوات التركية إلى الشمال العراقي عام 2015، بدعوى «تدريب قوات البيشمركة لمحاربة تنظيم داعش»، شهدت الساعات الماضية تطوّراً أمنياً خطيراً تمثّل في مقتل كرديين وجرح سبعة آخرين، على أبواب معسكر تركي في ناحية شيلادزي، شمال محافظة دهوك، المتاخمة للحدود العراقية ــ التركية. ووقعت حادثة القتل أثناء تظاهر محتجّين أكراد أمام المعسكر المذكور، في ردّ فعل شعبي «غير عفوي» ــ بوصف مراقبين ــ على استمرار أنقرة في استهداف «حزب العمّال الكردستاني» في المنطقة الحدودية الواقعة بين العراق وتركيا وسوريا. وهو استهداف لا تزال بغداد تغضّ الطرف عنه، ضمن تفاهم ضمني تعزّز خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية، برهم صالح، لأنقرة، ولقائه المسؤولين الأتراك هناك. وترسم المواجهة الأخيرة علامات استفهام عديدة حول منحى المواجهة بين «العمال الكردستاني» وأنقرة (ومعها أربيل)، خصوصاً أن إقليم كردستان يبدو ماضياً في دعم الإجراءات التركية، في وقت تكتفي فيه بغداد بالإجراءات الدبلوماسية المعتادة.

وفق الرواية الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع العراقية، فإن عدداً من المتظاهرين الأكراد تجمّعوا، السبت الماضي، بالقرب من معسكر للقوات التركية، احتجاجاً على مقتل 4 مواطنين بالقصف الجوي التركي. وأضاف بيان الوزارة أن «التظاهرة اتخذت منحىً آخر بعد إطلاق النار على المتظاهرين من قِبَل القوات التركية من داخل المعسكر، ما أدى إلى مصرع 2 وجرح 7 من المتظاهرين»، متابعاً أن «ذلك دفع المحتجين إلى اقتحام المعسكر، وإحراق عدد من الآليات العسكرية... غير أن الموقف عاد إلى طبيعته بعد تدخل قوات الآسايش».

في المقابل، سارعت أنقرة إلى اتهام «حزب العمال الكردستاني» بتحريض المتظاهرين، واصفة «الأضرار» الناجمة عن الحادثة بـ«الجزئية»، في وقت حذّر فيه رئيس وزراء «إقليم كردستان»، نيجيرفان برزاني، «بعض قوات المعارضة من استخدام أراضي الإقليم للاعتداء على دول الجوار... أو العبور إلى مناطق حزب العمال»، داعياً إلى «تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أحداث شيلادزي، ومنع تكرارها»، ومؤكداً أن سياسة حكومته «تتجسد في عدم استخدام أراضينا لزعزعة أمن دول الجوار».

أما الخارجية العراقية فبادرت إلى استدعاء السفير التركي لدى بغداد، وتسليمه مذكرة احتجاج «حول الحادث والمطالبة بعدم تكراره». ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصادرها أن «مسؤولين في الوزارة أبلغوا السفير فاتح يلدز انزعاج بغداد من الغارات التي تنفذها تركيا ضد إرهابيي (بي كا كا) في الأراضي العراقية»، في حين قال يلدز إن بلاده «تنتظر من العراق اتخاذ الخطوات اللازمة ضد الخطر الذي يمثّله (بي كا كا) على تركيا».

وكان وزير الخارجية التركي، مولود تشاويش أوغلو، أشار إلى أن «سلاح الجو يشنّ عمليات ناجحة ضد مواقع العمال الكردستاني»، محمّلاً الأخير مسؤولية «تحريض المجتمع المحلي، والوقوف خلف أعمال العنف الأخيرة». ونقل المسؤول التركي عن نيجرفان بارزاني تأكيده، في اتصال هاتفي، «أنه سيتخذ الإجراءات الضرورية... وقد أبلغنا أربيل أن من الضروري ألا يسمحوا بتحريض ممائل». كذلك، اعتبر وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، أن الاعتداء محاولة «إيقاع بين الجيش التركي والأهالي... غير أننا نجحنا في إفشال ذلك»، رابطاً ما جرى بفشل «العمّال الكردستاني» في مواجهة الجيش التركي، الذي ستستمر عملياته بـ«فعالية... لتطهير المنطقة من الإرهابيين وإحباط استفزازاتهم».

> **استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير التركي وسلّمته مذكرة احتجاج**

(الأخبار)

الحدث

واشنطن تهدّد بـ«القوة»

الحرب العالمية على فنزويلا: أوروبا تلتزم أوامر أميركا

تصرّ الولايات المتحدة على إدخال فنزويلا في المجهول. بمواصلتها الدفع نحو تكريس خوان غوايدو رئيساً للبلاد. وهي، من أجل تحقيق هذا الهدف، تبدو مستعدة لسلوك سبل عديدة، إذ لم تكد تفشل في تمرير مشروع إعلان في مجلس الأمن لتقديم الدعم الكامل لغوايدو، حتى انتقلت إلى التهديد باستخدام القوة، في حال تعرّض المعارضة لأي «عنف أو ترهيب»

غداة فشل الولايات المتحدة في تمرير مشروع إعلان في مجلس الأمن الدولي، يهدف إلى تقديم «دعم كامل» للجمعية الوطنية الفنزويلية برئاسة خوان غوايدو، على أنها الجهة الوحيدة المنتخبة ديموقراطياً، صعّدت واشنطن من خطابها تجاه الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أمس، محذّرة إياه من «ردّ قوي» في حال القيام بأي عمل «ترهيبي أو عنيف» بحق المعارضة، أو البعثة الدبلوماسية الأميركية في كراكاس. التهديد الأخير الذي جاء على لسان جون بولتون، مستشار الأمن القومي للرئيس دونالد ترامب، يلقي الضوء على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه بلاده في سبيل تحقيق سيطرتها على هذه الدولة اليسارية، ضاربة عرض الحائط بإعادة انتخاب مادورو رئيساً للبلاد، قبل فترة قليلة. وقال بولتون، في تغريدة على موقع «تويتر»، إن «أي ترهيب أو عنف بحق العاملين في البعثة الدبلوماسية الأميركية، أو بحق الزعيم الديموقراطي لفنزويلا خوان غوايدو، أو الجمعية الوطنية نفسها، سيعتبر اعتداءً خطيراً على دولة القانون، وسيؤدي إلى رد قوي» من قبل الولايات المتحدة. كذلك، قد يأتي هذا التهديد في سياق التعويض عن تعطيل روسيا والصين مشروع الإعلان الذي اقترحته واشنطن. لكن، وعلى رغم الدعم الصيني والروسي لمادورو، تتّجه الأمور على ما يبدو نحو المجهول، في ظلّ التحشيد المستمرّ في وجه الرئيس الفنزويلي، والذي وجد صداه لدى دول أوروبية عديدة، أعلنت أنها «ستتخذ إجراءات» في حال عدم الدعوة إلى انتخابات «خلال الأيام المقبلة»، إذ وجّهت مدريد وباريس وبرلين ولندن وبروكسل ولشبونة إلى مادورو «إنذاراً نهائياً»، مطالبة إياه بأن يدعو إلى انتخابات خلال ثمانية أيام تحت طائلة اعترافها بغوايدو «رئيساً». إنذار لم يلبث أن قوبل برد من قبل وزير الخارجية الفنزويلي خورخي إربيزا، الذي شدّد على أن مادورو رئيس شرعي، مؤكداً أن البلاد لن تخضع لضغوط من أجل إجراء انتخابات. ثمّ جاء ردّ آخر على لسان مادورو نفسه، الذي قال في مقابلة مع «سي إن إن تورك» إن «عليهم سحب هذه المهلة»، مشدداً على أنه «لا يمكن لأحد أن يعطينا مهلة». وقال إن «فنزويلا غير مرتبطة بأوروبا. هذه وقاحة تامة»، واصفاً تحركات الدول الأوروبية بأنها «خطأ».

مادورو جدّد تأكيده، في المقابلة، أن غوايدو «ينتهك الدستور»، متهماً واشنطن بـ«محاولة الانقلاب» على حكمه. ورأى أن «كل ما يجري مرتبط بأميركا. إنهم يهاجموننا ويعتقدون أن فنزويلا حديقتهم الخلفية». وإذ أكد أنه سيتجاوز التحدي الذي تواجهه سلطته، فقد أشار إلى أنه «منفتح على الحوار»، لكنه استبعد عقد لقاء مع الرئيس الأميركي، وقال إن «الأمر ليس مستحيلاً لكنه مستبعد. بعثت رسائل كثيرة إلى دونالد ترامب». في غضون ذلك، يواصل الرئيس الفنزويلي العمل من أجل الحفاظ على الحدّ الأدنى من العلاقات مع الأميركيين، والتفاوض معهم في شأن فتح مكاتب لرعاية المصالح في البلدين. وفي خطاب نقله التلفزيون، أول من أمس، قال إنه تقرّر أن «يبدأ التفاوض لكي يتمّ، في غضون 30 يوماً، فتح مكاتب لرعاية المصالح بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة فنزويلا».

الضغوط التي يواجهها مادورو خارجياً، شكّلت دافعاً إضافياً لغوايدو، الذي يواصل العمل على جبهته الخاصة، معوّلاً على الدعم الذي لقيه من الولايات المتحدة ودول أوروبية. فقد كثّف، خلال اليومين الماضيين، ضغوطه لإجراء انتخابات، بدعوته إلى تظاهرة جديدة، وإعلانه الاستعداد لمنح العفو للعسكريين الذين ينشقّون عن نظام مادورو. وكتب في تغريدة على موقع «تويتر»: «تواصل التقدم. اليوم تم الإصغاء إلى أصوات الشعب من جانب العالم الذي يؤمن ويناضل مثلنا من أجل الحرية والديموقراطية». وسيعلن غوايدو (35 عاماً)، موعد التظاهرة الكبيرة الجديدة المرتقبة خلال أيام، كما سيدعو أنصاره إلى المشاركة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر نسخ مطبوعة، في نشر قانون العفو الذي وُعد به الموظفون والعسكريون الذين يقبلون بدعمه. وينصّ القانون على أن «العسكريين والشرطيين الذين يسهمون في استعادة النظام الديموقراطي يمكنهم الاندماج مجدداً في الحياة السياسية في البلاد». ويقدّم هذا القانون «كل الضمانات الدستورية والقانونية والعسكرية» الذين يقومون بهذا الخيار.

ويُعدّ موقف الجيش، الداعم الرئيسي لمادورو منذ وصوله إلى الحكم في عام 2013، بالغ الأهمية. وكان قد جدّد، الخميس، تأكيد ولائه لمادورو، إلا أن الملحق العسكري الفنزويلي في واشنطن، الكولونيل خوسيه لويس سيلفا، أعلن، أول من أمس، أنه لم يعد يعترف بمادورو رئيساً شرعياً لفنزويلا، داعياً «أشقاءه العسكريين» إلى تأييد غوايدو.

(الأخبار، أ ف ب)

الأشرف مادورو على تدريبات عسكرية ومناورات في شمال البلاد (أ ف ب)

> رفض مادورو الرضوخ للمطالب الأوروبية بإجراء انتخابات خلال 8 أيام

اعتراف إسرائيلي بغوايدو!

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس، في شريط مصوّر بُثّ على مواقع التواصل الاجتماعي، أنه يعترف بـ«الحكم الجديد» في فنزويلا المتمثل في رئيس البرلمان خوان غوايدو، الذي أعلن نفسه رئيساً بالوكالة. وقال نتنياهو، في الشريط، إن «إسرائيل تنضمّ إلى الولايات المتحدة وكندا وغالبية دول أميركا الجنوبية ودول أوروبا، عبر الاعتراف بالحكم الجديد في فنزويلا». ويأتي اعتراف إسرائيل في وقت طالبت فيه مدريد وباريس وبرلين ولندن وبروكسل ولشبونة وإلهاي، أول من أمس، بالدعوة إلى انتخابات خلال ثمانية أيام في فنزويلا، تحت طائلة الاعتراف بغوايدو رئيساً.

(أ ف ب)

السودان

القاهرة محطّته الثانية بعد الدوحة: اجتماع المتخاصمين على دعم البشير

قبيل توجّهه إلى الكويت، اختار عمر البشير مصر محطة ثانية لجولته الباحثة عن الدعم الخارجي، في وقت تبدو فيه الكرة حتى الآن في ملعب المعارضة السياسية والشعبية المتنامية مع استمرار التظاهرات. وذلك قبل أشهر من الانتخابات التي ستحسم مصير الرئيس

القاهرة ــ الأخبار

في مواجهة الاحتجاجات المستمرّة للأسبوع السادس على التوالي، التحدّي الأكبر الذي يواجهه حكمه، يمضي الرئيس عمر البشير في المسار الذي بدأه في الأيام الأولى؛ أولاً، بالبحث عن مساعدات اقتصادية لسحب فتيل الاحتجاجات، والذي حدّدته حكومته بأزمات الخبز والوقود والسيولة النقدية. وثانياً، حشد الدعم العربي والإقليمي لتعزيز موقفه الدولي، مع تغيّر العنوان العريض للاحتجاجات، من الأزمة الاقتصادية وفساد منظومة الحكم المستمرّ منذ ثلاثة عقود، إلى الاحتجاج على استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، الذين سقط منهم «أكثر من 50 شخصاً» بالرصاص الحي، وفق ما أعلن زعيم حزب «الأمة» المعارض، الصادق المهدي، المنضمّ أخيراً إلى صفوف المحتجين.

وفي جولة متقطّعة يسعى من خلالها البشير إلى جني ثمار تناقضات الدول الخليجية والعربية، خصوصاً تلك المتنافسة على موطئ قدم على البحر الأحمر، وصل البشير أمس في زيارة مفاجئة إلى مصر، ثاني محطة عربية بعد الدوحة، التي كانت السبّاقة في المبادرة إلى دعم نظامه في أول أيام الاحتجاجات. لكن ذلك لم يمنع البشير، الذي يعرف كيف يمسك العصا من الوسط في تعامله مع الداعمين المتخاصمين، من تجديد نغمة محاولات استنساخ «ما يسمى الربيع العربي» من خلال الاحتجاجات، وذلك من القاهرة التي تتهم الدوحة بدعم «الإخوان المسلمين»، الجماعة التي غزل الرئيس المنتمي إليها محمد مرسي من السلطة، بقيادة عبد الفتاح السيسي.

زيارة البشير، الثانية إلى مصر في أقلّ من ثلاثة أشهر، جاءت هذه المرة بدعوة من الرئيس السيسي، للتباحث حول أوجه التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة المقبلة، لا سيما مع ميل القاهرة إلى دعم الخروج سياسياً واقتصادياً، ومساندة نظام البشير بشكل مباشر، وهو ما ظهر في الزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها وزير الخارجية سامح شكري، ورئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل، بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات الشهر الماضي.

وعلى رغم أن البشير اصطحب وفداً من الوزراء، وعقد جلسة مباحثات موسّعة ضمّت الوزراء السودانيين ونظراءهم المصريين، كانت الجلسة إجرائية بشكل كبير، ولم تتضمن أي جديد على المستوى الرسمي. مصادر مصرية أوضحت، لـ«الأخبار»، أنه تمّت «مناقشة ملف سد النهضة، بالإضافة إلى اتفاق على مصالح متبادلة سياسياً بين البلدين، مع استمرار الدعم المصري للخرطوم خارجياً». أما الاجتماع الموسع فتضمّن نقاشات تقليدية عن تقييم النتائج التي وصلت إليها المشروعات التنموية الكبرى المشتركة بين البلدين، وفي مقدّمتها الربط الكهربائي، والربط بين السكك الحديدية، وكذلك التعاون القائم في مجال بناء ودعم القدرات والتدريب في جميع القطاعات، بحسب بيان الرئاسة الرسمي. أما في ما يتعلق بملف سد النهضة، فجرت مناقشات موسعة حول التعاون في مجال مياه النيل، إذ استعرض السيسي والبشير نتائج اجتماعات «الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل»، وتم التوافق على استمرار الدعم المصري للسودان. واستقبل السيسي البشير، على رغم مذكرات المعارضة التي أطلقها عدد من السياسيين المصريين (غالبيتهم خبراء في الشأن الأفريقي)، وطالبوا فيها برفض استقباله في القاهرة، بسبب عمليات القمع التي يقوم بها تجاه الشعب السوداني. ومن بين هؤلاء النائب سيد فليفل، المعين في البرلمان بقرار من رئيس الجمهورية.

المساعي الحثيثة لحل الأزمة الاقتصادية من خلال استقطاب مساعدات عربية، ترجّح مصادر «الأخبار» أن تكون «بطيئة المفعول» إن تمّت، لا تزال تصطدم أيضاً بإصرار المعارضة السياسية والشعبية على مواصلة الاحتجاجات، في حين بدأت تتضح رؤيتها لمستقبل البلاد، وباتت قادرة على خلق تصدعات في صفوف جبهة البشير، تمثل آخرها في إعلان رئيس «حزب الأمة الفيدرالي»، أحمد بابكر نهار، أمس، انسحاب الحزب من المناصب التنفيذية والتشريعية في الحكومة، وإرجاعه ذلك إلى «خروج الحوار الوطني عن مساره الطبيعي، والتضييق على الحريات، والضرب الباطش للمحتجين السلميين»، ووصفه الاحتجاجات بـ«الثورة»، علماً بأن 30 قيادياً من الحزب الذي ينتمي إليه ثلاثة وزراء (في حكومات ولايات)، و8 نواب في البرلمان، و15 آخرين في برلمانات الولايات، يرفضون خطوة رئيسه بـ«فضّ الشراكة». ومن بين هؤلاء وزير الثقافة، الأمين السياسي للحزب، عمر سليمان، الذي أكد أنه «متمسك بتوصيات الحوار الوطني»، ومساعد رئيس الحزب، إسحق آدم بشير، الذي كلّفه سليمان بـ«قيادة الحزب في الفترة المقبلة». لكن الاحتجاجات التي باتت تتّسم بحالة من الاستمرارية، وتستقطب أحزاب معارضة وموالاة، ليس معلوماً إذا ما كانت ستتلاشى قبل انتخابات 2020، التي يسعى البشير قبلها إلى إجراء تعديل دستوري لتجديد ولايته إلى أجل غير مسمى، ما يفتح الباب أمام مرحلة تبدو أصعب على البشير.

اتحف البشير والسيسي على استمرار الدعم المصري للخرطوم (أ ف ب)

تقرير

صفقة واشنطن مع «طالبان» تحرز تقدّماً

مغادرة أفغانستان... بأي ثمن!

تتوالى الإشارات من الإدارة الأميركية في شأن الانسحاب من أفغانستان بما ينسجم مع استراتيجية دونالد ترامب، في السياسة الخارجية. ولئن كانت هذه هي المرة الأولى التي تلامس فيها المفاوضات مع «طالبان» مراحل جدية، إلا أن عوامل تتضافر لتعزّز فرص تفاهمات الدوحة، في انتظار نتائج جولة جديدة الشهر المقبل

بعد تعقيدات رافقت استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان» الأفغانية حول إنهاء الحرب في أفغانستان، بدت الجولة الحالية أكثر سهولة من توقعات المراقبين. أفضت جلسات التفاوض في قطر، على مدار ستة أيام متواصلة، إلى نتائج إيجابية وفق التصريحات الصادرة عن الطرفين. فقد أكد المبعوث الأميركي، زلماي خليل زاد، الذي يقود المفاوضات، أن «الاجتماعات التي جرت هنا (في قطر) كانت مثمرة أكثر مما كنت في السابق. لقد أحرزنا تقدماً كبيراً بشأن قضايا حيوية»، مضيفاً: «سنبني على الزخم ونستأنف المحادثات قريباً. لا يزال لدينا عدد من القضايا التي يجب أن نعمل عليها». ولفت المسؤول الأميركي إلى أنه «لن يتم الاتفاق على شيء إلا إذا تم الاتفاق على كل شيء» وأن الـ«كل شيء» يجب أن «يشتمل على حوار بين الأفغان ووقف إطلاق نار شامل». من جهتها، أكدت «طالبان» في بيان إحراز تقدم، و«أشقاءه العسكريين» إلى تأييد الحركة، ذبيح الله مجاهد، أن هناك «تقدماً»، لكن التقارير عن التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وإجراء محادثات مع حكومة كابول «ليست صحيحة». وزاد بالقول: «نظراً إلى أن القضايا ذات طبيعة حساسة وتحتاج إلى مناقشات شاملة، فقد تقرر استئناف المحادثات حول القضايا التي لم تُحلّ في لقاءات مستقبلية مماثلة».

لكن، وعلى رغم هذه التصريحات، فإنه لم يظهر حتى أمس نفي قاطع لما كشفت عنه وكالة «رويترز» حول اقتراب الطرفين من مسودة اتفاق سلام، ولا تبنٍّ صريحاً للاتفاق في الوقت ذاته. وهو اتفاق ينص على انسحاب القوات الأجنبية في غضون 18 شهراً من توقيعه، مقابل ضمانات بعدم السماح لمقاتلي تنظيمَي «القاعدة» و«داعش» باستخدام الأراضي الأفغانية لمهاجمة الولايات المتحدة وحلفائها، بحسب ما نقلت «رويترز» عن مصادرها في «طالبان». تفاصيل الاتفاق ومدى إحراز التقدم فيه سيحتاج إلى أيام لاستيضاح معالمه أكثر، لا سيما أن ثمة جولة مرتقبة من التفاوض حُدّد موعدها في 25 شباط/ فبراير المقبل، بحسب ما أفاد به مسؤول قطري. وبحسب التسريبات، فإن مسودة الاتفاق تشمل بنوداً حول تبادل السجناء، ورفع الحظر الدولي على قادة «طالبان»، وتأليف حكومة انتقالية بعد وقف لإطلاق النار، إلى جانب تفاصيل حول العلاقة مع باكستان والهند والصين، وعدم استخدام الانفصاليين من إقليم بلوشستان الباكستاني الأراضي الأفغانية لاستهداف باكستان.

في هذا الوقت، تتجه أنظار المراقبين إلى مرحلة ما بعد الانسحاب، حيث تحدق جملة من المخاطر، أهمها مصير حكومة كابول التي ترفض «طالبان» حتى حينه محاورتها أو توقيع اتفاق وقف إطلاق نار معها، فضلاً عن الاعتراف بها، وكذلك الانقسامات التي قد تنشب جراء انهيار النظام. ولئن عاد خليل زاد أمس إلى كابول لـ«إقناع» الرئيس أشرف غني، إلا أن الولايات المتحدة تبدو ماضية في صفقة على حساب كابول، أو بالحدّ الأدنى ستسمح بتكريس «طالبان» رقماً صعباً في المعادلة الداخلية ومستقبل البلاد. فبينما رحّبت إسلام آباد بـ«النصر الدبلوماسي الكبير» الذي أسهمت هي فيه، بدت الحكومة الأفغانية أكثر تحفظاً وحذراً في التفاعل مع الحدث، في انتظار ما ستحمله زيارة خليل زاد لكابول.

التقدّم الذي ظهر في الدوحة، يعزوه المتابعون إلى جملة عوامل تحكم المفاوضات، أهمها: استراتيجية إدارة الرئيس دونالد ترامب، والتي تثبت جدّيتها في إرادة التخفّف من المسؤوليات المرهقة في السياسة الخارجية. ولعلّ الحرب الأفغانية الطويلة الأمد، التي تتواصل منذ عام 2001، هي أبرز النماذج على التورط الأميركي في التدخلات الخارجية تراجع سحب نسبة من قواته من الأراضي الأفغانية سوى مؤشر على استعجال تطبيق هذه السياسة. هذا ما أكده وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس، في معرض إشادته بـ«الأنباء المشجعة» الآتية من خليل زاد، حيث قال: «الولايات المتحدة جادة بشأن السعي إلى السلام والحيلولة دون استمرار أفغانستان مكاناً للإرهاب الدولي وإعادة القوات إلى الوطن». وبذلك يكون بومبيو قد أكد استراتيجية إدارته والصفقة المقبولة لتحقيقها، وهو ما يتماشى مع الخطوط العريضة للتسريبات: الخروج من أفغانستان مقابل أن لا تكون الأخيرة منطلقاً للتنظيمات «الجهادية».

> بومبيو: الولايات المتحدة جادة بشأن السلام وإعادة القوات إلى الوطن

العامل الثاني، يتمثل في الوقائع والتطورات التي تدفع باتجاه اهتمام دولي وإقليمي واسع بضرورة إيجاد حلّ في أفغانستان لأسباب أمنية واقتصادية، ما فرض تحركات غير مسبوقة تقوم بها روسيا وإيران والصين وباكستان، إضافة إلى الهند. كل هذه الدول، وانطلاقاً من مصالح متشابكة، بدأت تضغط باتجاه إيجاد حل، عبر مشاورات قادت إلى المبادرة الروسية. ويبدو أن الجميع يريد التخلص من بؤرة التوتر الأفغانية، لسبب مشترك هو المخاوف من توسع نشاط تنظيم «داعش»، وانتقال جزء كبير من عناصره إلى نقاط تهدد أمن حدود هذه الدول، فضلاً عن المحفزات الاقتصادية لدى الصين والهند على السواء. واللافت أن هذه المخاوف تتشاركها «طالبان» مع بقية دول الجوار، فيما يُشار إلى الولايات المتحدة كمستفيد حيناً، وكمتواطئ في أحيان أخرى على توسع نشاط «داعش». وإن كان التنسيق الأميركي مع إسلام آباد جلياً، فثمة معلومات تفيد بأن ما يجري في الآونة الأخيرة بين الدول المجاورة لأفغانستان هو تحرك بمعزل عن الأميركي، دفع واشنطن إلى استشعار المنافسة جراء فرص هذه الدول وقدرتها على التفاهم مع «طالبان»، خصوصاً في ظلّ وجود حكومة عمران خان في إسلام آباد، التي تحرص على إنهاء الحرب وتميل إلى التعاون مع بكين في مختلف المجالات. ما تقدّم، وفق هذه المعلومات، سرّع المبادرة الأميركية عبر تفعيل القناة الخليجية للتفاوض (الإمارات والسعودية ومن ثم قطر)، في موازاة ضغوط لإحباط التحرك الروسي الذي بلغ ذروته مع عقد مؤتمر موسكو لأطراف الأزمة الأفغانية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

(الأخبار)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
((يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً* فَادْخُلِي فِي عِبَادِي *وَادْخُلِي جَنَّتِي))
بمناسبة مرور ثلاثة أيام على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة :
الحاجة أمنة محمد حلال
أرملة المرحوم الحاج محمود عبد الله.
والدة: رئيس الهيئة الإدارية في تجمع العلماء المسلمين الشيخ الدكتور حسان عبد الله، الإعلامي الحاج غسان، الحاج عدنان، الحاج محمد، المرحوم الحاج حسين.
أصهرتها: الحاج أحمد سلهب والحاج عماد حمدان.
شقيقاها: المرحوم أحمد حلال والحاج علي حلال.
سيقيم تجمع العلماء المسلمين وعائلة الفقيدة مجلس فاتحة عن روحها الطاهرة
اليوم الأثنين الواقع فيه: 28/ 1/ 2019 ، من الساعة الثالثة حتى الساعة الخامسة بعد الظهر
في مجمع المجتبى (ع) – حي الأميركان
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب
الراضون بقضاء الله تعالى وقدره: آل حلال، وآل عبد الله، وآل سلهب، وآل حمدان وعموم أهالي عبترون وحبوش وبرج البراجنة وتجمع العلماء المسلمين.

ببالغ الحزن واللوعة والتسليم بقضاء الله وإرادته، ننعى إليكم فقيدتنا الغالية
الحاجة نجاة ظاهر
أرملة المرحوم محمد الحاج حسن
أبناؤها: الدكتور نبيل، المهندس أسعد، الأستاذ خالد، المعاون أول شوقي، المؤهل أول حسين
بناتها: منى زوجة يوسف ملحم، ومهى زوجة أحمد صقر
تقبل التعازي غداً الثلاثاء بين الرابعة عصراً والثامنة مساءً في منزل ولدها الدكتور نبيل، الكائن في منطقة الطيونة، شارع جمال عبد الناصر، بناية الباسمة فوق محلات فياض سبور، ط 8
الأسفون: آل الحاج حسن وآل ضاهر وعموم أهالي شمسطار

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت - غرفة الرئيسة مريانا عناني
المعاملة التنفيذية رقم 2018/1269
تطرح هذه الدائرة للمرة الاولى في تمام الساعة الثالثة عشرة من يوم الجمعة الواقع فيه 2019/02/08 للبيع بالمزاد العلني الموجودات التالية العائدة للمنفذ عليه حمدي عبد القادر صولانجي في المعاملة المقدمة من المنفذ هشام نور الدين عيتاني.
الصالون والطعام:
فوتاي: $200- طقم كنبة ستيل عدد 4: $350- طقم كنبة مودرين عدد 2: $250- طاولة طعام و10 كراسي: $230- درسوار عدد 3: $170- كونوسول عدد 2: $125- رکایتان: $30- غلوب عدد 6: $130- تلفزيون: $200- لوحات عدد 3: $175- طاولة سجائر عدد 7: $300- ثريا عدد 3: $250- سجادة عجمية: $350- تحف وزجاجيات واكسسوارات: $1,020- مروحة: $20- غاز زجاجي عدد3: $300- طاولة بلاستيك مع كراسي: $90- خزانة: $100.
المطبخ:
أدوات مطبخ: $680- أدوات كهربائية: $355- عدة وادوات طعام: $615- طاولة وخزن: $235- موجودات غرفة خادمة: $83
الغرفة الاولى:
سرير مزدوج وكومود: $225- CHAISE LONG: $100- توالیت: $40 - خزانة: $250- سشوار: $20- بياضات: $50
الغرفة الثانية:
غرفة نوم سريرين وكومود: $185-توالیت: $80- تلفزيون: $30- حصيرة: $25- بسكلات: $40- بياضات: $135
الغرفة الثالثة:
غرفة نوم سرير مزدوج وكومود: $210- توالیت: $60- طاولة: $80- تلفزيون: $60- مقعد: $20- أدوات نظافة: $66
الغرفة الرابعة:
غرفة نوم سريرين مع كومود: $135- شيفونيار: $40- ادوات منزلية: $125- بياضات: $112- أحذية: $60
مجموع كامل الموجودات: $/8406/ - ثمان الاف واربع مائة وست دولارات وان بدل الطرح هو بنسبة 60% من قيمة التخمين.
للراغبين في الشراء الحضور في الموعد المحدد اعلاه الى مكان البيع الكائن في القسم (18) من العقار (3610) رأس بيروت جادة تقي الدين الصلح - بناية عيتاني - فوق محمصة الحلبي - الطابق الثالث مصحوباً بالثمن نقداً و5% رسم دلالة.
مأمور تنفيذ بيروت
زكية عيسى

إعلان
تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة اولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/02/19، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم صيانة تجهيزات وبرامج المعلوماتية في المديرية العامة للأمن العام لسنة 2019، موضوع دفتر الشروط رقم 2/ل ر تاريخ 2019/01/14.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام
عنه / مسيّر أعمال مكتب الشؤون الإدارية
العميد الطبيب علي السيّد
التكليف 142

إعلان
تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/02/19، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام لسنة 2019، موضوع دفتر الشروط رقم 9/م ل تاريخ 2019/01/17.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام
عنه / مسيّر أعمال مكتب الشؤون الإدارية
العميد الطبيب علي السيّد
التكليف 142

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/2/19 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تقديم يد عاملة مختلفة لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان للعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول – من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 131

إعلان عن إعادة مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/2/20 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"شراء كابلات كهربائية لصالح المؤسسة" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 133

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء /250/ الف ليتر من مادة البنزين 95 اوكتان و /250/ الف ليتر من مادة المازوت الاخضر لزوم اليات المؤسسة، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ع‌ 12247 تاريخ 2018/11/26، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/2/22 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/1/23
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 128

إعلان رقم: 9/118
عن اجراء مزايدة عمومية
لبيع كمية من القمح والشعير المنتجين محلياً موسم عام 2018
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك O2A، الطابق الثالث، في الساعة الثانية عشرة من يوم الثلاثاء الموافق فيه 2019/02/26 مزايدة عمومية بطريقة الظرف المختوم لبيع كمية من القمح والشعير المنتجين محلياً والمخزون في مستودعات الادارة في تل عمارة / رياق ومستودعات شركة دلال 288 في تعنايل/ البقاع، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/117 تاريخ 2019/1/23.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد او بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة يرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
رائد خوري
التكليف 135

إعلان
تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى دائرة بكفيا ولغاية اصدار شهر 2018/6 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني.
يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.
بيروت في 2019/1/22
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 127

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسن علي المحمود لموكله علي عبد الحليم المحمود سند تمليك بدل ضائع للعقار 218 طرفلسيه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي وسام حمود لموكلته بتول فضل خشاب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 782 شيخين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت خديجه محي الدين دخل الله سند تمليك بدل ضائع للعقار 1550 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور طلب عادل كامل وطفي لموكلته حبيبة نصر الله المسلم سند تمليك بدل ضائع للعقار 1066 بازورية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور طلب حسين سليمان كمال سند تمليك بدل ضائع للعقار 103 دبعال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف طلب ابراهيم خليل ابراهيم احد ورثة خليل فارس ابراهيم سند ملكية بدل ضائع للعقار 306 دير القمر.
للمعترض مراجعه الامانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
الرئيس غابي شاهين
المعاملة التنفيذية رقم 2014/1255
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
المنفذ عليهم: عارف وجهاد وعماد وزياد محمد سرحال
السند التنفيذي: كتاب عقد متضمن فتح اعتماد وكشوفات حساب بقيمة 107,761,12/د.أ. وسندات لأمر بقيمة 36,106/د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
تاريخ التنفيذ: 2014/6/6
تاريخ تبليغ الانذار: 2014/6/23
تاريخ قرار الحجز: 2014/11/6
تاريخ محضر الوصف: 2015/3/6
تاريخ تسجيله: 2015/5/21
بيان العقار المطروح للبيع: القسم رقم /3/ من العقار 2886/رأس بيروت، يحتوي على ثلاث مستودعات ضمن واحد منها يوجد خلاء مرآب لسيارة واحدة تابعة له نزلة للطابق السفلي الثاني وبالكشف الحسي تبين انه مطابق للافادة العقارية.
مساحته: 930/م2 متر مربع تقريباً.
حدود العقار: غرباً العقار رقم /3034/ رأس بيروت
شرقاً العقار رقم /2748/ رأس بيروت
شمالاً العقار رقم /3030/ رأس بيروت
جنوباً العقار رقم /2885/ رأس بيروت
وقد خمن 2400 سهم في القسم 3 من العقار /2886/ رأس بيروت العقارية بمبلغ /3,200,000/د.أ. (ثلاثة ملايين ومايتان ألف دولار أميركي) وان بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت بعد التخفيض بمبلغ 1,354,425,70/د.أ. (مليون وثلاثماية واربعة وخمسون الف واربعماية وخمسة وعشرون دولار أميركي وسبعون سنتاً).
موعد المزايدة ومكان إجرائها: يوم الخميس الواقع في 2019/2/21 الساعة الثانية عشر ظهراً في دائرة تنفيذ بيروت قصر العدل.
فعلى الراغب بالشراء تنفيذاً لاحكام المواد 973 و 978 و 983 من الاصول المدنية، أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة أو احد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح، أو يقدم كفالة مصرفية تتضمن هذا المبلغ وعليه اتخاذ مقاماً مختاراً له ضمن نطاق الدائرة ما لم يكن لديه مقام فيه او لم يسبق له ان عين مقاماً مختاراً فيه والا عد قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعليه ايضاً في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة ايداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت في صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5% دون حاجة لانذار او طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الاحالة.
رئيس قلم دائرة تنفيذ بيروت
أحمد فواز

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهما: فوزية حسان جمال الدين ولطيفة عثمان الايوبي، من بلدة عقصديق اصلاً، ومجهولتي محل الاقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2017/88 المقدمة ضدكما من المستدعين جورج ملكي ورفيقته بوكالة المحامي جوزاف صالح، تدعوكما هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 1 بتاريخ 2019/1/17 المتضمن ازالة الشيوع في العقار رقم 536 منطقة عقصديق العقارية، عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير، وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

تبليغ فقرة حكمية
من المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة، الناظرة بالدعاوى العقارية، المؤلفة من القاضي سيلفر أبو شقرا والقاضيين محمد فرحات واوجينا نصير الى المستدعى ضدها كلارا يوسف الفاخوري المجهولة محل الاقامة انه باستدعاء ازالة الشيوع رقم 2018/775 المقدم من المستدعي نخلة فاخوري بواسطة وكيله المحامي فيليب سمعان وبوجه غيرها صدر الحكم رقم 2018/328 تاريخ 2018/10/16 قضى بازالة الشيوع في العقار 744 بيت شباب العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم ولصالح الشركاء على ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير والبالغ 43000 د.أ. وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك مهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان بيع سيارة
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
رقم 2018/866
طالب التنفيذ: بنك الاعتماد المصرفي ش.م.ل. وكيلته المحامية ماري شهوان
المنفذ عليهما: لارا سمير ذبيان وسمير يوسف ذبيان
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني الاثنين 2019/2/11 الساعة 3:30 بعد الظهر السيارة ماركة لاند روفر طراز RANGE ROVER HSE رقم 526978/ب موديل 2010 لون جردوني المخمنة بمبلغ /23000/د.أ. والمطروحة للمرة الثانية بمبلغ /17000/د.أ. رسوم ميكانيك 2018 مدفوعة فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مراب سيريال الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
مأمور تنفيذ بيروت
ازدهار عاصي

إعلان تبليغ مجهولية مقام
محكمة جويا المدنية - القاضي ريشار السمرا
تدعو هذه المحكمة المدعى عليها نمري نقولا الحداد / دير كيفا المجهولة الاقامة للحضور اليها لاستلام اوراق الدعوى العقارية رقم 2019/157 موضوعها الزام بالتسجيل المتكونة من المدعين اكرم وانور وعلي زيتون بوجه المدعى عليها نمري نقولا الحداد وعليها اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه المحكمة ما لم تكن ممثلة بمحام والا جاز ابلاغها الاوراق بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات وذلك خلال مهلة عشرين يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
احمد جباعي

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضده: سامي سمعان ابراهيم الياس سالم من بلدة بطرام اصلاً، ومجهول محل الاقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2018/240 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المستدعي خليل سالم سالم بوكالة المحامي ايلي جريج، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 2985 منطقة بطرام العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

7/24
ADVERTISING
وكيل معتمد في جميع الصحف
تتلقى إعلاناتكم التجارية والمبوبة والرسمية والوفيات
عبر الهاتف و WhatsApp و Email و Fax
كاليري سمعان - حي الأميركان - خلف KFC جنب جسر صفير
Tel:01/543214- 01/551653 Cell:71/410418

Invitation for Bids

1. The Republic of Lebanon represented by the Ministry of Agriculture (MoA) (hereinafter referred to as the "Purchaser") received a Grant from the International Fund for Agricultural Development (IFAD) toward the cost of the Climate Smart Agriculture:
Enhancing Adaptive Capacity of the Rural Communities in Lebanon (AgriCAL) Project and it intends to apply part of the proceeds of this Grant to eligible payments under the contract: Purchase of Satellite images for the Lebanese Agricultural Research Institute (LARI).
2. The fiduciary operations coordination for the Climate Smart Agriculture: Enhancing
Adaptive Capacity of the Rural Communities in Lebanon (AgriCAL) Project (procurement processing and financial management) will be undertaken by a Project Coordination Unit (PCU) in the Ministry of Agriculture. The PCU will be responsible for managing the procurement process of all bids and tenders under the Grant to include but not limited to: preparation of bidding documents, advertising; contract preparation; participation in the evaluation process, contract management and payments under the Contract.
3. The Ministry of Agriculture invites sealed bids from eligible bidders for the Purchase of Satellite images for the Lebanese Agricultural Research Institute (LARI). The maximums duration for the supply and the delivery and commissioning of the Goods is twenty (20) days after the signature of the Contract.
The bidding document covers the following goods:

Quantity	Items
2	Satellite images Set 1
2	Satellite images Set 2

4. Bidding will be conducted through the National Competitive Bidding procedures as specified in IFAD Project Procurement Guideline's (September 2010).
5. Interested eligible bidders may inspect the bidding document at the address given below before Monday 4th of March 2019 at 11:00 a.m. Beirut local time.
Ms. Amal Deghaili
Green Plan - First Floor
Baltagi Building - Facing the General Directorate of State Security - Jnah
Beirut - Lebanon
Tel: 9611853141
6. A prospective Bidder requiring any clarification of the bidding documents may notify the PCU in writing to the attention of Ms. Amal Deghaili, AgriCAL Procurement Officer to the following address:
Attention: Ms. Amal Deghaili
Address: Green Plan - First Floor
Baltagi Building - Facing the General Directorate of State Security - Jnah
Beirut - Lebanon
Telephone: 9611853141
Electronic mail address: procurement.agrical@gmail.com
7. A complete set of bidding document may be delivered to any interested eligible bidder.
8. A pre-bid meeting will be organized ob Wednesday 13th of February 2019 at 11:00 a.m. Beirut local time. Interested bidders should contact Ms. Amal Deghaili, AgriCAL Procurement Officer to confirm their presence. The pre-bid meeting will take place at the below address:
Green Plan - Third Floor
Baltagi Building - Facing the General Directorate of State Security - Jnah
Beirut – Lebanon
Email address: procurement.agrical@gmail.com
Tel: 9611853141
9. Bids must be received by the Purchaser at the address specified below, no later than
Monday 4th of March 2019 at 11:00 Beirut local time. Late bids will be rejected.
Attention: Ms. Jocelyne Harb
AgriCAL Office
Address: Green Plan, Third Floor
Baltagi Building - Facing the General Directorate of State Security - Jnah
Beirut - Lebanon
Tel: 9611853631
10. Bids shall be valid for a period of 90 days after the bid submission deadline, and must be accompanied by a bid security of US$ 1,500 (One Thousand and Five Hundred United States Dollars) or equivalent in any other foreign currency and valid for 120 days after the bid submission deadline.
11. Bids will be opened in the presence of bidder's representatives who choose to amend on Monday 4th of March 2019 at 11:15 a.m. Beirut local time at the address mentioned in point 9.
التكليف 141

سينما

«حرب باردة» لبافليكوفسكي: رحلة في قطار الذاكرة البولندية

غالبية اللقطات في الليل. ولأن الماضي أقوى من الحاضر، يعيش بافيل بافليكوفسكي بالأبيض والأسود. يرتبط اللونان بالماضي ارتباطاً سينمائياً صرفاً. لكن الأبيض معنيٌّ بولندا، والأسود معني بتاريخها. في «حرب باردة» (2018 ـ مرشح للأوسكار عن أفضل فيلم أجنبي وأفضل مخرج) الذي عرض أول من أمس في بيروت ضمن «مهرجان السينما الأوروبية 25»، يعود المخرج إلى العادة نفسها: التحت. البحث عن المأساة في التاريخ. والبحث عن الرقص في المأساة

أحمد محسن

سنرى غجراً يرقصون في البداية، ويخرجون من حناجرهم طعم الجبال في الأغنيات. تلك الصورة الريفية التي يختزلها الفيلم قصداً بالأصوات القوية والتي يمثل خروجها خروجاً من الحرب أو احتفالاً بهذا الخروج. بتسلسل يكاد يرنو إلى العبثية، تذهب الفرقة والأصوات إلى عواصم «حلف وارسو»، من برلين الشرقية إلى موسكو، وينتقل العزف من إطاره «الشعبوي» والجماعي على مسارح الاشتراكية الواقعية، ليصير أكثر فردانية وبالات أكثر حميمية في باريس. وقد بدأ النقاد من هنا، فيمدحون التصويب على الطبيعة القاسية للقمع الشيوعي. ومن هذه الزاوية أيضاً قد يخرج نقد مضاد، لأن المنحى الدعائي ضدّ الشيوعية البولندية ليس بريئاً دائماً وقد يكرر نفسه إلى حد التفاهة. لكننا في جميع الحالات أمام تحفة، تستعاد فيها المدينة الأوروبية بصورةٍ متقنة، لزمن لم يكن متقناً.

زولا المغنية الغجرية تبقى غجرية بغستانها وشعرها، وفكتور يبقى عازفاً يحوّل اعتراضه إلى موسيقى. منفيان ومقيمان في آن.

منفيان من هيمنة تعود في جذورها إلى ما قبل التوتاليتارية، ومقيمان في هذه الهيمنة ويذهبان إليها بنفسيهما في آخر مشهد من الفيلم. بافليكوفسكي يختار شخصياته بدقة. يحب قصّ كاراته كما يقص الحرفيون البراويز لحزن اللوحات العملاقة، ويحب تحويل الصورة إلى فلسفة بحد ذاتها، تخفف من ثقل المحتوى. لكن إن كانت الفلسفة ضرورية لفهم العالم، فإن الشعر ضروري أكثر لفهم الفلسفة. وليس بالقصد الشعر الذي يقذفه المستشعرون، أو الفلسفة المقتطعة من روحها، إنما الشعر بوصفه أداةً أنطولوجية توازي الوظيفة الفيزيولوجية للبصر، والفلسفة كروح تهدر في الزمن. وعندما تزدري زولا بصوتها الرقيق الشاعرة الفرنسية، فإنها بذلك تزدري نفسها، ولا تسجّل موقفاً ضدّ البورجوازية بالإصرار على اكتفاء البروليتاريا بالبساطة، مثل سفينة نوح في التوراة، كان هذا مشهداً مجانياً في الشريط. وفي أحيانٍ كثيرة، ورغم جلده للمظاهر القمعية في النظام الشيوعي، يبدو بافليكوفسكي ماركسياً خجولاً بماركسيته، أو

> رغم جلده للمظاهر القمعية في النظام الشيوعي، يبدو بافليكوفسكي ماركسياً خجولاً بماركسيته، أو شيوعياً يتنصل بخفة من شيوعيته

شيوعياً يتنصل بخفة من شيوعيته. ينسحب مع أبطاله من ذاكراتهم، يتلطى بهم لينسحب مع بولندا نفسها من تاريخها، قبل أن يضطر إلى تقديم توضيحات صار مطالباً بها. ومثلما تقول الأغنية الريفية التي تتكرر كثيراً على مسرح هو بولندا، بتيتم الطفل وانسحابه من عيني أمه، يتيتّم فكتور في باريس، ويعود إلى زولا التي هي «امرأة حياته» كما يقول، وهي بولندا أيضاً. والثيمة هنا ليست ذكورية بقدر ما هي فرويدية.

وربما، لأن التفلسف أسوأ من سوء الفهم، وادعاء الموهبة أسوأ من الاعتراف بوجودها، يبقى الفيلم قابلاً للحقيقة. لأن الشريط يبقى تحفة. ويبقى الفنان الذي يخوض الحرب بعد انتهائها ضدّ النظام فناناً، وهذا ما تعلنه العودة من خلف الأسوار المسيجة بثلوج شرق أوروبا. في الدرجة الأولى، لا يمكن فهم الفيلم من دون فهم موقع بولندا اليوم على خارطة العالم الجيوسياسية. فالشريط يأتي في هذا السياق: «حرب باردة». وإن كانت الحرب حروباً بين نزعة الهيمنة وتمرد الخاضعين، في مستويات متعددة ومعقدة، فإن بطلة الفيلم الأولى، ستبقى امتداداً لأعمال بافليكوفسكي الأخيرة. كما في «إيدا» (2013)، يدور الفيلم حول بولندا أكثر من شخوصها. وهذا ليس من جرائم القومية، وليس تاريخاً في الوقت عينه. فالموقف من بوهيمية باريس، يصير موقفاً ضدّ فرنسا، أكثر مما هو موقف ضد أنتجلنسيا فرنسية. لكن، لا مفر من الإشارة، إلى أن في الشريط الأخير ثمة مبالغة بالحس القومي البولندي. وقد لا يوافق كثيرون على تصنيفها مبالغة، وبشيء من سوء النية يمكن اعتبارها على طريق المشهد في بولندا اليوم، التي ترزح تحت ضباب أحد أشد النماذج اليمينية ابتذالاً في أوروبا، وصل الدرك بها إلى التباهي بالمخلّص دونالد ترامب.

بيد أن فكتور يبقى منفياً، ولا يجوز محاكمته على الحنين، أو محاسبة زولا لتعرضها الدائم للاستلاب والاستغلال. بعد كل شيء، لا يجوز محاكمة بولندا لأنها عادت بعد الاختفاء.

رغم كل شيء، يجد بافليكوفسكي مخرجاً، مكاناً رحباً لتسوية الالتباسات التي يقترحها علينا الشريط، بين الطبيعة البورجوازية للفن في فرنسا، وبين وارسو بحزنها. أضواء باريس التي تنتج كائنات أحياناً زائفة تشفع للمدينة الهائمة. وهذا مدخل لثاني النقاط التي تدور حولها «حرب باردة». وهي ليست سياسية، إنما هي مزيج يكاد يكون بنيوياً، ويتشكل منها ما نعرفه عن الوعي البولندي المعاصر. الإبادة، القمع، ولاحقاً الكنيسة. هذه الهيمنة التي تنتقل في الزمن من مؤسسة إلى أخرى، كما يتنقل البولنديون في القطارات، هي بالضبط ما يحاول بافليكوفسكي استعارة الموسيقى لطرده، والكحول لتطهير الألم العميق وإخفاء الندوب، التي سرعان ما تظهر على وجه زولا، وعلى أصابع فكتور، وعلى جدران الكنيسة المحطمة في النهاية، حيث صارت تقيم البلاد كلّها، حيث تكدست المأساة.

عموماً، وخارج الشريط، لن يصادف الباحث عن التزلف والسياحة ابتسامات كافية على الأرصفة في وارسو، ولن يرى فائضاً من الضحك في غدانسك. ورغم أن بافليكوفسكي يحاول اختراع السعادة دائماً، إلا أنه يكسوها دائماً بغشاء بئر من الألم، في عيني زولا وفي عيني فكتور، وقبلهما أبدا وخالتها، من يمكنه أن يكون سعيداً في بولندا أثناء الحرب، وبعد ما أفرزته؟ إنها حرب باردة لكنها حرب، وليس هناك ما يفرح في الحروب. وما يقوله بافليكوفسكي هذه المرة، من خلف كاراته المقصوصة بحرفية رهيبة، هو شيء واحد. الهزائم قد تكون شخصية وقد تكون جماعية. قد تكون صغيرة ومؤقتة وقد تكون كبيرة وعميقة. الهزائم تتفاوت دائماً، لكن الانتصارات لا وجود لها على الإطلاق.

وثائقي

«أرجوحة» سيريل عريس: بيروت تتأمل ذاتها بعيون تحتضر

عصام زكريا

في أحد مشاهد وثائقي «الأرجوحة» للمخرج اللبناني سيريل عريس، تسأل السيدة العجوز فيفيان زوجها أنطوان: «لماذا خلقنا؟»، فيجيبها الزوج: «لا أعرف. هذه مشيئة الرب. نحن متفرجون... ممثلون».

فيفيان التي كسرها الحزن على من رحلوا ومتاعب الشيخوخة تواصل: «لم أعد أنتمي لهذا العالم. لقد نسيت كل شيء». في «الأرجوحة» (74 د ـ 2018)، صوّر المخرج الشاب بعض الجلسات العائلية مع جديه وأبويه وباقي الأسرة، وأضاف إليها بعض تسجيلاتهم وصورهم الفوتوغرافية القديمة، وهي عائلة لبنانية مارونية بورجوازية عادية. لا أسرار خطيرة، ولا دراما كبيرة، لكن الحياة، أو بالأحرى الموت، لم يرغب في ترك أفرادها من دون جرح وندبة لا تنسى. فقد لقت الابنة الكبرى ماري- تيريز، الأكثر امتلاءً بالحيوية، المحببة والأقرب لأبيها، مصرعها في حادث سير في بلد بعيد، وقد أخفى أفراد الأسرة خبر وفاتها عن الأب المريض الذي ينتظر الموت كل يوم، ولكنه يتجاوزه ليأخذ الابنة.

على مدار ساعة وربع الساعة تقريباً، يأخذنا الفيلم، الذي شهد عرضه العالمي الأول في مهرجان «كارلوفي فاري» في سويسرا، ثم عرض في «مهرجان الجونة» في مصر قبل أن يواصل حالياً جولته في عدد من المدن الأوروبية، يأخذنا لنعيش مع عائلة المخرج، وخاصة الأب أنطوان، الذي تجاوز التسعين، والأم فيفيان التي تصغر زوجها بأكثر من 25 عاماً، ولكنها، ربما بسبب معرفتها بخبر وفاة الابنة، تبدو أكبر سناً وأكثر وهناً وانكساراً، يلتقط سيريل عريس، وهو أحد الأحفاد، لحظات تموج بالمشاعر والفلسفة، وأيضاً بجمال اللغة السينمائية، يساعده في ذلك كونه أحد أفراد العائلة، مما يجعلهم على طبيعتهم أمامه، غير قلقين أو متوترين من وجود الكاميرات.

هذه التلقائية هي ما يمنح الفيلم صدقه ودفئه، حتى لو كان ما يحدث أمامنا عادياً، بسيطاً، حين نقارنه بموضوعات وقصص ربما تكون أكثر أهمية أو مأساوية. بل إن هذه «العادية» تحمل عمقها الشديد الذي يتجلى في لقطات ومواقف وعبارات طبيعية مثل الجملة التي بدأنا بها المقال الحالي، حيث يتساءل الزوجان العجوزان، اللذان قضيا حياتهما في نجاح وسعادة مقارنة بمعظم البشر، بنعمان بالأبناء والأحفاد والصحة والمال، لكنهما يتوقفان ليتسائلا عن معنى الحياة، ولماذا يُخلق الإنسان إذا كان الموت والألم مصير الجميع في النهاية؟!

بالقرب من لحظات ختام الفيلم، تجلس الأم وحدها في الشرفة على الأرجوحة التي كانت تحبها الابنة، وقد قامت بتغيير مكانها وإعادة نصبها على أمل أن تجلس فيها مع الأم، قبل أن تسافر سفرتها الأخيرة. تتارجح الأم بمفردها، ساردة في حزنها، وتشتتها تحت وطأة الخبر، الذي لا تستطيع حتى أن تشاركه مع زوجها، وتبدو حياتها، وحياتنا جميعاً، كما لو كانت تمر فوق أرجوحة لا تستقر، ولا تستكين أبداً.

هذه الأرجوحة التي ينتهي بها الفيلم، وحيدة في الشرفة، بعد رحيل الأم ثم الأب، عقب نهاية التصوير بأشهر.

في خلفية المشاهد، بطريقة غير مباشرة، لمحات من بيروت المعاصرة، التغيير الذي يجتاحها، والمباني الشاهقة التي تخترق سماءها، والوضع الاقتصادي الذي جعل حتى هذه الأسرة الثرية تعاني من الغلاء، والوضع السياسي المتوتر، المهدد بالاشتعال في كل لحظة.

هذه اللمحات نحسها، نقارنها بظروفنا المشابهة مهما كانت المدينة التي نحيا فيها. هي أيضاً عادية بقدر ما هي قريبة منّا، مثل عائلة عريس التي نستشعر أنها عائلتنا أو نستشعر أننا ننتمي كلنا لعائلة عريس!

وقفة

ظهر السيد حسن نصرالله هادئاً، حيوياً، حازماً ومرحاً في آن

#نصرالله_ يكسر _الصمت: إنّه حقاً «حوار العام»

فراس خليفة

يعرفُ «السيّد» كيف يربح «معاركه» الإعلاميّة أيضاً. يعيد الرجل، في كلّ مرّة، فرض نوع من توازنٍ إعلامي في «المواجهة» القائمة منذ سنوات بين محورَيْن سياسيَّيْن كبيرَيْن على مستوى المنطقة والعالم العربي. يَحسِبُ «أبو هادي» ومعه قيادة حزبه، مفاعيل «صمتٍ» كان قد طال هذه المرّة لقرابة ثلاثة أشهر أو أقل بقليل. لكنّه يعرف أيضاً كيف يعود ليظهرَ في اللحظة المناسبة، وبتوقيته هو أوّلاً وأخيراً، فتصبح الإطلالة حدثاً منتظراً بحدّ ذاتها. «غريب أمر السيد حسن نصرالله، حين يتكلم يلفت الانتباه وحين يصمت يلفت الانتباه. حين يحضر يلفت الانتباه وحين يغيب يلفت الانتباه» على ما أوردت مُقدّمة المقابلة «الاستثنائيّة» التي عرضت أول من أمس. وكان على «الميادين» بتوقيت القدس وبيروت وعواصم أخرى، أن تكسب «الرِّهان» لتقدّم للمشاهد حواراً نوعيّاً مُتّخذة من «فضيلة الصمت» إيّاها عنواناً ترويجياً لـ«حوار العام» الذي حقّق رقماً قياسياً في نسبة المشاهدة كما في حجم التفاعل على منصّات التواصل الاجتماعي (وصَل وَسْم #نصرالله_ يكسر_ الصمت إلى قرابة الـ12 مليون حساب على مواقع التواصل).

«قَطَفَتها» قناة «الميادين» إذاً. ويَرَع رئيس مجلس إدارتها الإعلامي غسّان بن جدّو في إدارة «دفّة» الحوار الذي يحمل رقم «19» في عدد مقابلاته مع «السيد» من بين مجموع الإطلالات التلفزيونية لنصرالله والتي لم يتجاوز عددها الأربعين مقابلةً منذ انتخابه أميناً عاماً لحزب الله في عام 1992. بدا كلُّ شيءٍ مدروساً بعناية ومُعدّاً بشكل جيد مِن أوّل كلمة في اللقاء، حتّى شارة الختام.

«قصَّر» بن جدّو هذه المرّة، مِن زمن «المقدّمة» وظهر أكثر انسجاماً وتناغُماً مع «السيّد». «نحن هنا في مكان ما مِن لبنان مباشرة على الهواء». كانت هذه أوّل رسالة يجب إيصالها وهي ما أكّد عليها «السيد حسن» نفسه أكثر من مرّة من خلال إشارته إلى أحداث وقعت زمنياً قبل قليل من موعد المقابلة. ما يراه نصرالله «انكفاءً إعلامياً» (لأسباب شرحها) يضعه بن جدو في سياق المواجهة الإعلامية التي يجيد الرجُل استخدام «أدبياتها» وأدواتها ومفرداتها. «أحببنا أن لا نساعدهم (الإسرائيليّين) وأن لا نكون جزءاً من عمليّتهم الإعلامية الضخمة»، يقول نصرالله. يعرف بن جدّو، هو الآخر، أنه مَعنيٌّ كوسيلة إعلامية غير محايدة، في تظهير «صورة مثاليّة» للّقاء مع أحد أكثر الرجال تأثيراً في «محور المقاومة». بحرص بن جدّو على «الصورة» من دون أن يتنازل عن دوره الأساسي كمُحَاوِر مُحترِف ومُتمرِّس.

في المقابلة، ظهر بوضوح مدى التنسيق بين المُحاور والضيف من خلال تقسيم محاور وعناوين المقابلة، حتى إن نصرالله بدا حريصاً على الالتزام بـ«منهجية» ما برزت في الانتقال من محور إلى آخر. في «حوار العام» 2019، وعلى مدى ثلاث ساعات وخمس عشرة دقيقة، ظهر السيد حسن نصرالله هادئاً، حيوياً، حازماً ومَرِحاً في آن (مرَّر بضع كلمات باللغة الإنكليزية). تكلّم في كلّ ما يريد قوله الآن عشيّة سلسلة إطلالات مرتقبة، بدا كعادته، متابعاً لأدقّ التفاصيل والأحداث في المنطقة كما على «المسرح الدولي». مِن موقع «المنتصِر»، وباسم «محور المقاومة» مجتمعاً، وجّه التحذير الأقوى لرئيس وزراء العدو بأن «لا يخطئ التقدير». استفاض في عرضه لسياق الأحداث في الملف السوري كما في ملفّ الأنفاق الحدودية وعملية «درع الشمال». نصرالله البارعُ أصلاً في مخاطبة «الجمهور الإسرائيلي» منذ ما قبل حرب تموز 2006 وما بعدها، لم يفتْه أن يتوجّه إلى «الجمهور» إيّاه أكثر من مرة في سياق المقابلة: «هل ما زلتم تصدّقون قيادتكم في موضوع الأنفاق؟»، و«مصلحتكم هي في امتلاكنا للصواريخ الدقيقة» وغيرها. يلعب الرجل على وَتَر «الحالة النفسية» للمستوطنين الإسرائيليين مُستنداً إلى «سِجلّ» حافل له في هذا النوع من «الحروب». الحرب مع «إسرائيل»، كما يراها السيد نصرالله، هي «معركة عقول» أيضاً. «لدينا عقول أهمّ من عقولهم». هكذا، نجحت «الميادين» بجدارة في أن تصنع من «حوار العام» حدثاً إعلامياً تفاعلياً، فضلاً عن كونه لقاء سياسياً مع شخصية من «الوزن الثقيل». حاول بن جدو، غير مرّة، تمرير ما أمكن من أسئلة «المغرِّدين» (بَذَل فريق الإعداد جهداً كبيراً في عملية انتقائها)، مُعيداً طرحها على ضيفه بصياغته الخاصّة. المقابلة، بما تضمّنته من معلومات ووقائع وأسرار، تصلح لأن تكون وثيقة تاريخية سيتمُّ الرجوع إليها لاحقاً ومراراً. يمكن للقارئ الآن أن يتخيّل ذلك الصفَّ الطويل من الأعداء والأصدقاء الذين أمضوا «ليلة السبت» الماضي يتابعون السيد نصرالله في أمسية «دَسِمة» من نوع آخر أنهاها «السيد» بعبارة: «وخَفْقُ وزني كمان». تُحدّث نصرالله عن كلّ شيء تقريباً إلا عن فنزويلا (سقطت سهواً أم عمداً؟). فات غسّان بن جدو أن يسأل «السيد» عن الآية القرآنية «أُدخلوها بسلام آمنين» المعلّقة على الجدار خلفه. لكن «حتى الجُدُر (الجدران) وجدنا لها حلاً»، قال نصرالله في «حوار العام»!

> حقّق رقماً قياسياً في نسبة المشاهدة كما في حجم التفاعل على منصّات التواصل الاجتماعي

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 كانون الثاني 2019 العدد 3673

صورة وخبر

راقصون يشاركون في «مهرجان الألعاب التنكرية» في مدينة برنيك بالقرب من العاصمة البلغارية صوفيا. الحدث الذي يستمر عادةً ثلاثة أيام، يستقطب كل سنة فرقاً ومشاركين من مختلف الدول، بعدما استحال أحد أبرز محافل الألعاب الشعبية التقليدية والأقنعة التنكّرية في بلغاريا وشبه جزيرة البلقان. يهدف هذا المهرجان إلى استعادة الطقوس القديمة التي تشكّل جزءاً من الفولكلور البلغاري، ومحاولة تمريرها للأجيال الحالية، في محاولة للحفاظ عليها من الاندثار (أف ب ـ نيكولاي دوشينوف)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أريدُ : «الآن»...

الجميع، جميعُ القتلةِ والقدّيسين وأربابِ الوعودِ والسوابِقِ ، يتحدثون عن حقّي (يُسمونهُ حقّي! ...) في بلوغِ المستقبل.
اسمعوا!
المستقبلُ كلّهُ لا يعنيني. لسببٍ جِدِّ بسيط: أنني لن أصلَ إليهِ حيّاً، ولا شهوةَ لديّ بالوصولِ إليهِ ميّتاً.
ما أريدهُ الآن: هو هذه اللحظةُ التي أنا فيها، اللحظةُ الثمينةُ التي هي حياتي، اللحظةُ العظيمةُ الغاليةُ التي تسرقونها، اللحظةُ التي ... سرقتُموها.
كلُّ ما أريدهُ الآنَ : هذا «الآنُ»... ولا أكثر.

2017/12/28

قولاً واحداً!...

البلادُ (بلادُ الآن) التي تَتَحَنَّنُ عليَّ وتَقبلني ضيفاً بين ظهرانيها، كما لو أنني واحدٌ مِن لُقطاءِ الجالياتِ العابرةِ للظلماتِ والكوارث، ليست بلادي... حتى وأنا مقيمٌ فيها إلى الأبد وإلى ما بعدَ الأبد.
أمّا في ما يخصُّ «ما بعدَ الآن»
فسأظلُّ، إلى أنْ تحينَ مَوتَتي، أحلُمُ ببلادٍ أخرى تَقبلني «لاجئاً»؛ شرطَ ألّا تكونَ واحدةً من بلادِ الأصحابِ، أو بلادِ الجيران ، أو بلادِ أبناءِ الملّةِ وإخوةِ الدم، أو بلادِ المُشفِقين، أو أيّاً مِن زرائبِ وبلدانِ هذا الكوكبِ النَّجِس.
: قولاً واحداً!...

2018/9/28

«خُد عمري كلّه»: سهرة طرب

في التاسع من شباط (فبراير) المقبل، يتجدّد الموعد الطربي الشهري مع عبد الكريم الشعّار (الصورة) في «مترو المدينة» (الحمرا). هذه المرّة، قرّر المطرب اللبناني تأدية «أمل حياتي» لأم كلثوم، ضمن أمسية تحمل عنوان «خُد عمري كلّه». كشفت «كوكب الشرق» عن هذه الأغنية في 1965، وهي من كلمات أحمد شفيق كامل، وألحان الموسيقار محمد عبد الوهاب. الفرقة الموسيقية التي سترافق الشعّار في الموعد المرتقب، تتألّف من: جانون (أكورديون)، ومحمد نحاس (قانون)، وطوني جدعون (كمنجة)، ومكرم بو الحسن (كونترباص)، وأحمد الخطيب (إيقاع).

«خُد عمري كلّه»: السبت 9 شباط ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

العندليب الأسمر في ضيافة الياس سحاب

بعد أغنيات فيلم «ليلى»، يلتقي الكاتب والناقد الموسيقي الياس سحاب الجمهور في 4 شباط (فبراير) المقبل في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة). أمسية سماع وتحليل جديدة، يسلّط فيها سحاب الضوء على أغنيات فيلم «أيام وليالي» (تأليف يوسف جوهر، وإخراج هنري بركات ـ 1955) التي أدّاها عبد الحليم حافظ (1929 ـ 1977/ الصورة) ولحّنها الموسيقار عبد الوهاب. علماً بأنّ العندليب الأسمر تشارك بطولة الشريط مع إيمان وأحمد رمزي. أما الأغنيات المنتقاة، فهي: «توبة»، و«أنا لك على طول»، و«عشانك يا قمر»، و«إيه ذنبي إيه».

الاثنين 4 شباط ـ الساعة السابعة مساءً ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة ـ بناية الدفاع المدني/ ط 3). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/664647

«الحياة الزوجية» على الطريقة اللبنانية

يعدّ «مشاهد من الحياة الزوجية» (1973) من أشهر أعمال السويدي إنغمار برغمان (1918 ـ 2007)، سواءً على الشاشة الصغيرة (مسلسل قصير) أو الكبيرة أو على الخشبة. يتمحور العمل حول الزوجَيْن «يوهان» و«ماريان». سعادتهما واجهة لعلاقة مضطربة، تصبح أكثر تأزّماً عندما يعترف الرجل بالخيانة. سرعان ما يتجه الثنائي نحو استكمال انفصالهما، لكن بينما يبحثان عن تجارب عاطفية مع آخرين، يدركان أنّ هناك رابطاً وثيقاً يجمعهما في مقابل مشكلات كثيرة تعيق استمرار علاقتهما.
بدءاً من 14 شباط (فبراير)، وتزامناً مع عيد العشّاق، تنطلق عروض مسرحية جديدة بالعنوان نفسه على خشبة «مسرح المدينة» في بيروت. العرض من إخراج ميشال جبر، وأحداثه مستوحاة من عمل برغمان الذي ألهم مخرجين ذائعي الصيت (من بينهم وودي ألن مثلاً)، فيما ستُلقى مهمّة التمثيل على عاتق نيللي معتوق ورودريغ سليمان (الصورة). تستمرّ العروض لغاية العاشر من آذار (مارس) 2019.

مسرحية «مشاهد من الحياة الزوجية»: من 14 شباط لغاية 10 آذار ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان». للاستعلام: 01/218078

سائقو «الحوض الخامس» بعدسة سيمون الهبر

بالشراكة مع شركة «أبّوط برودكشنز»، تدعو «دار النمر للفن والثقافة» في 5 شباط (فبراير) المقبل لحضور عرض فيلم «الحوض الخامس» (2011 ـ 84 د) يليه نقاش مع مخرجه اللبناني سيمون الهبر (الصورة). يتتبع الوثائقي قصة حياة «نجم» وعدد من سائقي الشاحنات اللبنانيين، بدءاً من أواخر الستينات إلى اليوم. شهدت هذه الحقبة موجات نزوح من الريف إلى المدينة، بالإضافة إلى حرب أهلية وتغيّرات في النظام الاقتصادي. استبدل«نجم» شاحنته بسيارة أجرة في حين لم يترك زملاؤه مرفأ بيروت رغم غلاء المعيشة وصعوبة الصمود.

الثلاثاء 5 شباط ـ 18:30 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/367013

الإثنين 28 كانون الثاني 2019 العدد 44
Lundi 28 Janvier 2019 no44

الأخبار

رأس المال

ممّن تأخذ الحكومة لتصرف كل 100 دولار ؟

38.76$ من الاسر والعمّال — 60.19% من مجمل ايرادات الحكومة
ضرائب على الاجور ومساهمات تقاعدية وضرائب على الاستهلاك (TVA) ورسوم جمركية وايرادات الاتصالات والانترنت ورسوم انجاز المعاملات الادارية
(7.486 مليار دولار)

6.15$ من الشركات — 9.5% من مجمل ايرادات الحكومة
ضرائب على الارباح والتوزيع (1.189 مليار دولار)

4.40$ من الملكيات العقارية — 6.8% من مجمل ايرادات الحكومة
ضرائب على الاملاك المبنية والانتقال (الارث) (278 مليون دولار) ورسوم تسجيل الملكية العقارية (572 مليون دولار)

5.57$ من الودائع — 8.6% من مجمل ايرادات الحكومة
ضريبة على ربح الفوائد (1.076مليار دولار)

9.50$ من مصادر مختلفة — 14.75% من مجمل ايرادات الحكومة
رسم الطابع المالي وايرادات مؤسسات عامة وشركات مختلطة ومرافق وامﻻك الدولة وغرامات ومصادرات وتسويات وهبات ... الخ (1.835مليار دولار)

35.60$ من ديون جديدة
بيع سندات خزينة بالليرة وبالعملات الاجنبية الى المصارف والدائنين الاخرين
(6.876 مليار دولار)

الارقام ماخوذة من بيانات المالية العامة بين ايلول/ سبتمبر 2017 وايلول 2018

المصدر: وزارة المال تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
ريتشارد مورفي
هل التقشّف هو الردّ على تخفيض تصنيف لبنان؟

04
نادين عيتاني
الرؤية الإنمائية لمطار بيروت وثقافة تلزيم المشاريع

05
سمير الضاهر
عن منهجية الموازنة ودورها

07
مايكل روبرتس
دافوس و«النظام الليبرالي»

08
غسان ديبة
السباق بين موديز وماكنزي: إلى أين؟

مكافأة الأثرياء العبء الضريبي الأكبر على دخل الأسر واستهلاكها

لا تسدّد الشركات من أرباحها سوى 6 دولارات فقط لتمويل كل 100 دولار تنفقها الحكومة. في المقابل، تُحمَّل الأسر المعيشية والعمّال نحو 40 دولاراً كضرائب على الأجور والاستهلاك والمعاملات الإدارية. ويُقترض 36 دولاراً لسدّ العجز. هكذا تتوزّع مصادر تمويل الإنفاق العام الرئيسة، إذ تصل قيمة الضرائب التي تتحمّلها الأسر وفئات العمّال إلى أكثر من 60% من مجمل إيرادات الحكومة الضريبية وغير الضريبية

لا يتسم النظام الضريبي في لبنان بالعدالة ولا بالكفاءة ولا بالفعالية. فهو يكافئ الأثرياء والريع والكسل ويعاقب الفقراء والإنتاج والعمل. وفي الوقت نفسه، لا يوفر الموارد المالية الكافية لتمويل إنفاق الدولة الضروري وإسرافها والفساد المستشري فيها، ويتركها في حالة عجز ومديونية متعاظمة... هذه هي باختصار السمة الأساسية للمعضلة التي يواجهها المجتمع اللبناني اليوم، الذي يُطلب إليه قبول «التقشّف» والعيش بمستوى أقل وتسديد ضرائب أكثر على الاستهلاك والعمل، من دون المسّ بطبيعة النظام الضريبي، على الرغم من الإقرار الواسع بمساوئه.

عموماً، تموّل الدولة إنفاقها من 3 مصادر رئيسة: الضرائب والإيرادات غير الضريبية والدَّين. وتُعَدّ الضرائب أكثر عدالة وكفاءة وفعالية مقارنةً بالدَّين. في حين أن الإيرادات غير الضريبية هي في الغالب ضرائب مُستترة بصورة تعرفات تجارية ورسوم معاملات إجبارية مفروضة على الأسر المقيمة في البلد. أمّا الدَّين، فمشكلته الأساسية أنه يصبّ في مصلحة من يملك المال لإقراض الدولة، وينعم بالأرباح ويُعفى من تسديد الضرائب أو يتهرّب من تسديدها.

في الحالة اللبنانية، تعاني المصادر الثلاثة الرئيسة لتمويل إنفاق الدولة من اختلالات بنيوية خطيرة ومُدمّرة. فهي أسهمت في زيادة تركيز الدخل والثروة لدى قلّة قليلة من الناس، وشجّعت النشاطات الريعية في الاقتصاد على حساب الإنتاج، وشجّعت على المزيد من الفساد، وعطّلت وظيفة الضرائب في إعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية... ورتبت في المقابل ثالث أعلى مديونية في العالم، تستنزف ثلث إنفاق الدولة ونصف إيراداتها، على حساب الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية.

لتبسيط المسألة وتوضيحها، سنأخذ بيانات المالية العامّة (12 شهراً) بين أيلول/ سبتمبر 2017 وأيلول/ سبتمبر 2018، ونجري احتساباً لكيفية تمويل كلّ 100 دولار أنفقته الدولة في هذه الفترة، ونبيّن من هي الفئات الاجتماعية التي تحمّلت عبء هذا التمويل ومدى قدرة كل فئة على تحمّل المزيد من التقشّف والمزيد من العبء.

وفق هذه البيانات، أنفقت الحكومة نحو 19,311 مليار دولار، من ضمنها نحو 5,770 مليارات دولار كمدفوعات فائدة على الدَّين العام، وجبت إيرادات مختلفة بقيمة 12,436 مليار دولار، وبلغ العجز الإجمالي نحو 6,876 مليارات دولار. وهذا يعني قبل أي شيء، أن من أصل كل 100 دولار تنفقه الحكومة، يُموَّل 35,60 دولاراً منه بالدَّين، فيما تموَّل 64,40 دولاراً بالضرائب والإيرادات الأخرى.

والآن، لنرَ من أين تجبي الحكومة مبلغ الـ64,40 دولاراً، وما الفئات الاجتماعية التي تسدّد هذا المبلغ.

تُفرض الضرائب عادةً على الدخل (الأرباح والريوع والأجور)، وعلى الثروة (رأس المال والودائع والعقارات)، وعلى استهلاك الأسر، فضلاً عن مصادر أخرى أقل أهمّية. وعلى الرغم من أن الضرائب على الثروة هي الأكثر عدالة وكفاءة، إلّا أن النظام الضريبي اللبناني يعفيها من أي عبء ضريبي ملموس، فيما تحظى الأرباح والريوع بمعدّلات ضريبية منخفضة جدّاً، ليتركّز العبء بشكل كبير على استهلاك الأسر ودخلها.

- الضرائب على الثروة: لا يُسدّد ملّاك الأراضي أي ضرائب مباشرة على ملكيّاتهم، ولا يفرض النظام الضريبي سوى ضرائب متواضعة على الأملاك المبنية (190 مليون دولار سنوياً) والإرث (88 مليون دولار)، ما يعني أن الضرائب على الثروة العقارية لا تساهم بتمويل سوى 1,43 دولاراً من كل 100 دولار تنفقه الحكومة. يضاف إلى هذه الضرائب رسم التسجيل العقاري (572 مليون دولار سنوياً)، وهو يساهم بتمويل 2,96 دولار من كل 100 دولار، علماً أن طبيعة هذا الرسم والمكلّفين دفعَه تجعله أقرب إلى الضريبة غير المباشرة على الأسر تتحمّله لشراء مسكنها أكثر ممّا هو ضريبة على الثروة.

- الضرائب على الودائع: لا يسدّد المودعون من أرباحهم الطائلة سوى 5,57 دولارات لتمويل كل 100 دولار تنفقه الحكومة، علماً أن كتلة الفوائد التي يتحمّلها المجتمع تتجاوز 13 مليار دولار سنوياً لخدمة هذه الودائع وتأمين الأرباح لأصحابها، ومن المفيد التذكير أن أقل من 1% من المودعين يستحوذون على أكثر من نصف الودائع.

- الضرائب على أرباح الشركات والمساهمين: لا تتجاوز قيمة الضرائب المُجباة من أرباح الشركات 898 مليون دولار، يضاف إليها نحو 291 مليون دولار كضريبة توزيع أرباح على المساهمين، أي ما مجموعه 1,189 مليار دولار، ما يعني أن هذا المصدر لا يساهم إلّا بنحو 6,15 دولارات من كل 100 دولار تنفقه الحكومة، علماً أن التقديرات تفيد بأن نصف الضرائب المستحقة على الأرباح لا تُسدَّد.

- الضرائب على الأسر والعمّال: يقع العبء الضريبي الرئيس على الأسر، سواء عبر الضرائب على الاستهلاك أو الأجور أو عبر أشباه الضرائب التي تسدّدها الأسر للحصول على الخدمات الأساسية (ولا سيّما الاتصالات) وإجراء المعاملات الإدارية الإجبارية (رسوم البيانات الشخصية وجوازات السفر والسير وغيرها). فمن أصل كل 100 دولار تنفقها الحكومة، تدفع الأسر والعمّال نحو 38,76 دولار، علماً أن جزءاً مهمّاً من مصادر التمويل الأخرى المُسجّلة كإيرادات غير ضريبية أو رسوم الطابع المالي يقع على عاتق الأسر أيضاً.

هل التقشّف هو الردّ على تخفيض تصنيف الاقتصاد اللبناني؟

ريتشارد مورفي
أستاذ في الاقتصاد السياسي الدولي. سيتي، جامعة لندن

خفّضت وكالة موديز تصنيف الدَّين اللبناني الأسبوع الماضي. اليوم، بات تصنيف الدين في لبنان Ca1، أي مجرّد «خردة»، وهو ما يعني أن الدَّين بات في مرتبة أقل بكثير من درجة الاستثمار. وتأتي هذه الخطوة بسبب مخاوف موديز المتزايدة من تخلّف لبنان عن سداد ديونه، والمرتبطة، على الأرجح، بطروحات عن إعادة هيكلة الدَّين من قبل الحكومة اللبنانية.

تتمثّل النتيجة باستمرار الوضعية غير المريحة للاقتصاد اللبناني. فوفقاً لموديز، يعادل الدَّين في لبنان، الآن، 141% من الناتج المحلّي الإجمالي، وتستحوذ كلفة خدمة الدَّين على نصف الإيرادات الحكومية. والنتيجة العملية لهذين المؤشّرين، استمرار العجز الحكومي.

ليس هناك من يدّعي أن هذه القضية ليست خطيرة. فهي كذلك فعلاً. وقد تكون مناسبة لتوقع مدى قدرة لبنان على خدمة ديونه. لكن بالتوازي مع ذلك، هناك أسئلة من الواجب طرحها حول الاستجابة المحلّية المناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

يتمثّل الردّ التقليدي على وضع مماثل باتباع الوصفة المُنبثقة من «إجماع واشنطن»، أي خوض الحكومة في المزيد من سياسات التحرّر، وخصخصة كل ما يمكن خصخصته، وإجراء إصلاحات في جانب العرض، وخفض الضرائب والرسوم أقله حيث يُعتقد أن هذا التخفيض يعزّز التجارة. ويجب علينا جميعاً، بعد تنفيذ كلّ هذه الإجراءات، أن نفترض أن النموّ سيتحقّق حكماً.

أنا لا أقول إن النمو لن يتبع تطبيق هذه السياسات. لكن، عند تجربتها سابقاً، تبيّن أن المشكلة مُزمنة، وأن فرص نجاحها ضئيلة جدّاً، في حين أن هناك حلولاً أخرى يجدر النظر إليها.

كنت في لبنان، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، للتحدّث في مؤتمر نظّمته الإسكوا حول تمويل أهداف التنمية المستدامة. في العرض الذي قدّمته، ناقشت مسألتين: واحدة عن الفجوة الضريبية، أي الفارق بين الضريبة المستحقّة للدولة إذا كان النظام الضريبي يعمل كما هو مفترض وبين المبلغ المحصّل فعلاً. أمّا المسألة الثانية، فكانت عن التداعيات الضريبية غير المباشرة، وهي التهديدات التي تطاول العائدات الضريبية وتنشأ بين النظم الضريبية داخلها، إمّا بسبب ضعف تصميم الضرائب، أو بسبب تأثيرات المنافسة الضريبية. ويبدو أن كلا الموضوعين لهما أهمّية خاصّة بالنسبة إلى لبنان في الوقت الراهن.

يمكن تقدير الفجوة الضريبية، بشكل أفضل، من خلال تقدير حجم اقتصاد الظلّ، أي ذلك الجزء من اقتصاد البلد الذي لا يُعلن لأغراض تنظيمية، سواء كانت اللوائح التي يجري التهرّب منها تتعلّق بالضريبة أو لا تحدث فرقاً يذكر، خصوصاً أن كل دخل يُنتج في اقتصاد الظلّ لا تدفع عليه أي ضريبة.

من المعروف أنّ من الصعب تقدير حجم اقتصادات الظلّ. ويعود ذلك طبعاً إلى كون الناشطين في هذا الجزء من الاقتصاد لا يرغبون في تسجيل أنشطتهم. ونتيجة لذلك، كلّ التقديرات حول هذا الجزء من الاقتصاد تستند إلى الآثار التي تلقي بها أنشطته داخل الاقتصاد المُسجّل. أفضل التقديرات المعروفة حول اقتصاد الظلّ، تلك التي أعدّها الأكاديمي النمساوي فريدريك شنايدر مع زملائه. فيما تبيّن التقديرات الأخيرة التي نشرها صندوق النقد الدولي عام 2018 أن المعدّل الوسطي لاقتصاد الظلّ في لبنان قارب نسبة 31,58% من الناتج المحلّي الإجمالي، بين عامي 1991 و2015، وقد يكون أقل بقليل من 30% الآن. ومع ذلك، يضيف شنايدر ملاحظة حول عمله عن لبنان بوصفه موطناً لكثير من اللاجئين، مشيراً إلى أن اقتصاد الظلّ الحقيقي قد يكون أكبر من هذا الرقم لأن اللاجئين المقيمين فيه لا يندمجون في الاقتصاد المُعلن.

يشير البنك الدولي إلى أن لبنان يجمع 14% من إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي من الضرائب. لكن بما أن هذه النسبة لا تشكّل سوى المبلغ المدفوع على 70% من الناتج المحلّي الإجمالي المُعلن للسلطات الضريبية، فإن المعدّل على المبالغ الفعلية المُعلنة قد يصل إلى 20%. وفي حال تطبيق المعدّل نفسه على اقتصاد الظلّ المقدّر بـ30%، هناك 6% من الناتج المحلّي الإجمالي إضافية ستُزاد عبر الضرائب. وبما أن كلفة خدمة الدَّين العام تستحوذ على نصف نفقات الحكومة، وهو ما يشكّل 7% من الناتج المحلّي الإجمالي، فمن الواضح أن المشكلة التي يواجهها لبنان في خدمة ديونه يمكن الانتهاء منها إلى حدّ كبير إذا تمكّن من سدّ الفجوة الضريبية.

قول ذلك أسهل من تنفيذه، بطبيعة الحال. لكن حتى وقت قريب، لم يكن هناك أي منهجية راسخة لمساعدة أي حكومة في إيجاد طريقة لتحقيق هذا الهدف على أساس منتظم. ولهذا السبب، طلبت أوكسفام مني ومن البروفيسور أندرو بيكر من جامعة شيفيلد بحثَ هذه المسألة.

في الواقع، تطرّقنا إلى النهج الذي اقترحه صندوق النقد الدولي بشأن الآثار الضريبية وتداعياتها غير المباشرة، التي سعوا لاستخدامها لقياس الخسائر الضريبية الناتجة من المنافسة الضريبية الدولية على ضريبة الشركات. أعجبنا بما فعله صندوق النقد الدولي، ولكننا وجدنا فيه بعض المشكلات، بدءاً من نطاقه المحدود للغاية، والآثار الضريبية المحلّية والدولية التي تؤثّر في كلّ الضرائب، وصولاً إلى أن البيانات المُتاحة غير كافية في كثير من الحالات بما يسمح باستخدام هذه المقاربة. ونتيجة لذلك، اقترحنا طريقة مختلفة، واقترح أن يستخدمها لبنان. طريقتنا نوعية وليست كمّية. ويمكن أن يستخدمها خبراء الضرائب داخل البلد وخارجه، بعد أن طوّر معارف خاصّة حول طريقة عمل نظامه الضريبي. تفترض هذه الطريقة أنه لا ينبغي للضريبة من حيث تصميمها، أن تلحق ضرراً بضرائب أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي لأي بلد أن يضرّ بالنظام الضريبي لبلد آخر. يقيس هذا النهج المخاطر الضريبية بين الضرائب الرئيسية (أبرزها ضرائب الدخل، والضرائب على أرباح الشركات، والضرائب على الأرباح الرأسمالية ومكاسب رأس المال، مع الإشارة إلى أن الظروف الوضعية والمحلّية قد تفرض إدراج ضرائب أخرى مناسبة) والمخاطر التي تلقي بها بعضها على البعض. ونقترح أيضاً تقييم أنظمة الضرائب وإدارة الشركات، وكذلك موقف النظام السياسي من تحصيل الضرائب، وتأثيرات الاتفاقيات الدولية على البلد.

ولتقديم بعض الأمثلة البسيطة، من الواضح أن أي دولة توفّر السرّية للشركات، تشجّع اقتصاد الظلّ، لأن أحداً لن يعرف من وراء هذه الشركات ومن يستخدمها. وبالتالي، هي تقوّض آلية تحصيل الضرائب عبر تعميم الفشل في اقتطاع الضريبة من المصدر. فضلاً عن أن ضعف الاستثمار في تمكين السلطات الضريبية يقوّض عملية تحصيل الضرائب. على الصعيد الدولي، تشكّل الملاذات الضريبية تهديداً دائماً للأنظمة الضريبية، وبالتالي، إن تأمين البيانات منها أمر أساسي، لا بل ضروري، لتوفير الموارد واستخدام البيانات.

من هنا، نرى أن الدولة التي تجري تقييماً للتداعيات الضريبية غير المباشرة تساهم بحلّ كل مشكلاتها الاقتصادية. لكن بطبيعة الحال، لن يكون ذلك إلّا مجرّد توقّع غير واقعي. ومع ذلك، في ظلّ غياب أي مقاربة منهجية أخرى لتحديد مخاطر الضرائب وطرق معالجتها، نعتقد أن منهجيتنا المُقترحة يمكن أن تكون خياراً للبنان.

في الحقيقة، إن إجراءات التقشّف التي يقترحها «إجماع واشنطن»، لبلد يواجه خطر التخلّف عن السداد، من غير المرجّح أن تكون فعّالة في لبنان. بل هناك حاجة إلى طرق أخرى لإعادة التوازن إلى مالية الحكومة، وتشكّل معالجة الفجوة الضريبية طريقة من الطرق، في حين أن تقييم التداعيات الضريبية غير المباشرة يوضح كيفية تحقيق ذلك.

ألا يحتاج لبنان أقلّه إلى تجربة هذا البديل في ضوء القضايا التي يواجهها؟

ملاحظة: سينشر «الاقتصاد السياسي للآثار الضريبية: إطار جديد متعدّد الأطراف» الذي أعدّه أندرو بيكر وريتشارد مورفي، قريباً من قبل «Global Policy». وسيكون متوافراً مجاناً للتحميل، بحيث تمكن مناقشته مع أوراقه اللاحقة، التي تشرح كيف يمكن إجراء تقييم للتداعيات الضريبية غير المباشرة.
للاتصال: ريتشارد مورفي: richard.murphy@city.ac.uk - أندرو بيكر: A.P.Baker@sheffield.ac.uk

اقتصاد السوء

تخفيض الدين العام من دون تهويل [2]

محمد زبيب

وفق التقديرات الأوليّة، بلغ دين الحكومة اللبنانية في نهاية عام 2018 نحو 85 مليار دولار وبلغت قيمة الفوائد المستحقّة التي لم يحن موعد سدادها بعد نحو 35 مليار دولار، أي أنّ الدين القائم (الأصل والفوائد المستحقّة الدفع لاحقاً) يبلغ نحو 120 مليار دولار. وقد رتّب هذا الدين المُتراكم مدفوعات فائدة سنويّة بقيمة تجاوزت 5,5 مليار دولار في العام الماضي، أي أن خدمة الدين الحكومي استنزفت وحدها نصف إيرادات الخزينة العامّة، وهذا يعادل كلّ الضرائب والرسوم التي سدّدها المقيمون في لبنان على القيمة المُضافة والرسوم الجمركية ورسوم تسجيل العقارات وفواتير الاتصالات والضرائب على الأجور والمعاملات الإدارية.

ووفق السيناريوات المتداولة لارتفاع أسعار الفائدة، فإنّ خدمة الدين العام قد تستنزف كل إيرادات الخزينة العامّة الضريبية وغير الضريبية في غضون 5 سنوات، في حال لم تتخذ الحكومة أيّ إجراءات تغيّر هذا الاتّجاه، وبالتالي ستكون غير قادرة على الاستدانة أكثر ولا الإيفاء بكلّ التزاماتها، بما فيها تسديد الأجور والنفقات الاجتماعية وتشغيل مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية، بالإضافة طبعاً إلى تسديد الفوائد.

في ظلّ حالة كهذه. تصبح الحكومة مُجبرةً على اتّخاذ إجراءات محدّدة، هي بمثابة خيارات سياسية لا تقنيّة: إمّا أن تسمح للتضخّم بالانفلات كي يأكل جزءاً مهمّاً من الدين، وهذا ليس في مصلحة الفئات المختلفة، لا الدائنين والمودعين ولا أصحاب الدخل بالليرة، سواء الأجراء أو العاملين لحسابهم، وبالتالي ليس في مصلحة القوى المُسيطرة على الدولة. وإمّا أن تلجأ إلى التقشّف في الإنفاق العام لإيجاد مساحة مالية كافية لمواصلة تسديد فوائد الدين، أو الخصخصة، أو «قصّ الشعر»، أو شطب الديون أو التوقّف عن السداد.

منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، عندما انفجر الدين العام في لبنان، حافظت الحكومة اللبنانية على خيار وحيد هو اللجوء إلى التقشّف، ولم تجد عنه على الرغم من آثاره السلبية الماثلة، فهي قلّصت الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى أدنى مستوى ممكن، وعمدت إلى تجميد الأجور بين عامي 1996 و2017. واليوم يجري إعادة إنتاج الخيار نفسه، مطعّماً بالخصخصة أو ما يُعرف باسم الشراكة مع القطاع الخاص، كي لا يكون البديل منه هو تغيير النظام الضريبي وزيادة الإيرادات أو شطب الديون. وهذا ما تدور حوله المسألة المثارة في لبنان اليوم. وكلّ كلام آخر، عمّا يجوز أو لا يجوز، هو في سياق التعمية على المساومات الجارية ومحاولات طمس طبيعة الخيارات المنوي اعتمادها إزاء مديونية لم تعُد قابلة للسيطرة والتحكّم.

فبعد العاصفة التي أثارها التصريح المُرتجل لوزير المال علي حسن خليل عن وجود خطط لإعادة هيكلة الدين العام، أي تخفيض أصله وفوائده، اجتمعت قوى المصالح المهيمنة كلّها لتعيد الأمور إلى نصابها، أو لتعيد تأكيد ما جرى الالتزام به طيلة الفترة الماضية وصولاً إلى اجتماع باريس 4، وهو ضمان أولوية الدائنين وحصانتهم. واضطر وزير المال إلى قراءة بيان مكتوب بعد الاجتماع الشهير في الثالث عشر من هذا الشهر، الذي دعا إليه رئيس الجمهورية كلّاً من رئيس مجلس الوزراء وحاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف بالإضافة إلى وزيري المال والاقتصاد ورئيس لجنة المال والموازنة النيابية. والذي جاء فيه: «إن موضوع إعادة هيكلة الدين العام غير مطروح على الإطلاق، وإن الدولة اللبنانية ملتزمة تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً المحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحاملي مختلف سندات الدين السيادية، ومتقيّدة بتسديد الاستحقاقات والفوائد في التواريخ المحدّدة من دون أي إجراء آخر (...) وإن المطروح حالياً هو تنفيذ الإصلاحات التي اقترنت بها موازنة 2018 من جهة، ومن جهة أخرى ما التزمت به الدولة اللبنانية في مؤتمر سيدر، ولا سيّما تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وضبط الإنفاق العام وترشيده وخفض عجز الموازنة واستطراداً تأمين التوازن المالي، تعزيز وتنويع القطاعات المُنتجة في لبنان».

ماذا يعني هذا البيان؟ يعني ببساطة شديدة أن الحكومة التي تدرك تماماً استحالة بقاء الدين العام عند المستويات القائمة واستحالة خدمته إلى ما لا نهاية، قرّرت أن تواصل المقامرة بحياة الناس ومعيشتهم واقتصادهم، عبر تحييد الدائنين كلّياً ورمي الكلفة كلّها على سائر فئات المجتمع، بل قرّرت أيضاً أن تحوّل هذه الكلفة إلى مصدر ربح إضافي للذين ينعمون أصلاً بفوائد الدين العام.

فبموجب ما يسمّى «التزامات سيدر»، ستعمد الحكومة إلى تخفيض العجز بنسبة 1% من مجمل الناتج المحلّي سنوياً على مدى 5 سنوات، أي بمعنى أكثر وضوحاً تحقيق فائض أولي في الموازنة (النفقات من دون خدمة الدين العام ناقص الإيرادات) بالنسبة نفسها، وذلك لضمان سداد الفوائد السنوية على الدين القديم والجديد عبر اقتطاع المزيد من الإنفاق على كل البنود الأخرى، سواء الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد أو الإنفاق الاجتماعي أو الاستثماري أو التحويلات والدعم أو تشغيل الدولة. وأعلن رئيس الحكومة المكلّف أن العمل الأول الذي ستقوم به الحكومة التي يعجز عن تشكيلها منذ 9 أشهر سيكون قصّ دعم الكهرباء بقيمة 600 مليون دولار بدلاً من قصّ سندات الدائنين، وهذا يعني، بمعزل عن أي نقاش لمسألة الكهرباء، نقل المبلغ المذكور من الموازنة العامّة إلى ميزانيات الأسر، وهو بمثابة اقتطاع ضريبي عبر فواتير الكهرباء، ستتحمّله الأسر والمنتجون لتجييره إلى الدائنين.

لا يقتصر التقشّف المطروح على إلغاء دعم الكهرباء، بل يتمّ طرح سلّة واسعة من الإجراءات التقشّفية تطال كلّ شيء تقريباً ما عدا الدين، الذي ستبقى الدولة اللبنانية ملتزمة به «تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً»، وفق ما ورد في البيان المذكور وقبله في وثائق باريس 4. فالدولة تضع بذلك حقوق المودعين والمصارف وحاملي مختلف سندات الدين السيادية فوق حقوق جميع الناس، من أي نوع كانت، سواء حقوقهم بالدعم أو الحماية أو حقوقهم باقتصاد منتج مولّد للدخل وفرص العمل أو حقوقهم بنظام ضريبي عادل يعيد توزيع الثروة والدخل.

يتبع

انجل بوليغان ـ المكسيك

مؤشر

الديون الخارجية تضغط على الميزانيات العامة والخاصة

علي هاشم

في السنوات الأخيرة، أصبح تضخّم مختلف مؤشّرات المديونية عامل قلق بالنسبة إلى البلدان النامية والمتطوّرة معاً، سواء تعلّق ذلك بمديونية القطاع الخاص من شركات وأسر أو ديون عامة وسيادية بذمّة الحكومات والمصارف المركزية، من بين هذه المؤشّرات المتعدّدة المستويات، يظهر في إحصاءات البنك الدولي مساراً أكثر إثارة للقلق، يتعلّق تحديداً بحجم المديونيات الخارجية للبلدان المتوسّطة الدخل، خصوصاً أن تضخّم الديون الخارجية تحديداً يضع أمام هذه الدول تحدّيات ومخاطر ذات طابع خاص، ويُعتبر عارضاً لنوع محدّد من المشكلات البنيوية.

في التعريف، تعبّر المديونية الخارجية عن مجمل الديون التي يدين بها بلد ما والمقيمون فيه إلى الدائنين الخارجيين. ويُحتسب هنا مجمل قروض الجهات المدينة في الداخل بمعزل عن كونها مؤسّسات سيادية (من خلال الدين الحكومي أو ديون المصارف المركزية) أو شركات خاصّة ومصارف وأفراداً وغيرهم. كما تُحتسب الديون سواء كانت الجهات الدائنة في الخارج حكومات أو مؤسّسات دولية أو مصارف وشركات خاصّة.

مع تنامي الديون الخارجية، يمكن القول إن لبنان يعيش فعلياً هذا النمط المُقلق. فبين 2010 و2017 ارتفعت مديونية اللبنانيين للخارج من 47,7 مليار دولار وحتى 73,5 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 54% خلال سبع سنوات. عام 2010 كان حجم هذه المديونية يساوي 124% من الناتج المحلّي، بينما ارتفعت هذه النسبة لتصبح 137% عام 2017. وبينما تنصّ معايير البنك الدولي وصندوق النقد على ضرورة عدم تجاوز نسبة الدين الخارجي إلى مجمل الصادرات نسبة 150% للحفاظ على استدامة هذا الدين على المدى الطويل، تجاوزت هذه النسبة الـ574% عام 2017.

توزيع هذه الديون الخارجية بالنسبة إلى لبنان يُظهر أن المشكلة هنا لا تتعلّق بالدين العام فقط، فمجمل الديون السيادية (بما فيها التوظيفات لدى البنك المركزي) لا تتجاوز نسبتها 41% من الديون الخارجية، خصوصاً أنّ هذه الأرقام تستثني، بطبيعة الحال، الديون السيادية لمصلحة المصارف اللبنانية في الداخل. أمّا نسبة 59% الباقية من الديون الخارجية فهي تقع على القطاع الخاص المقيم من مصارف وشركات وأفراد.

على مستوى العالم، وبالنسبة إلى البلدان المتوسّطة الدخل، ارتفعت الديون الخارجية، بين عامي 2010 و2017، من 4,16 تريليون دولار إلى 6,9 تريليون دولار، أي بزيادة بنسبة 66%. ويُشابه توزّع هذه الديون بين القطاعين العام والخاص توزّعها في لبنان، إذ تدين الجهات السيادية في هذه الدول بنحو 38% من هذه الديون، بينما يدين القطاع الخاص بالنسبة المتبقية.

يشكّل تضخّم الديون الخارجية في البلدان المتوسّطة الدخل مصدر مخاطر ذات طبيعة خاصّة في ظل تحوّلات الأسواق المالية العالمية. ومع اتجاه الفائدة التصاعدي عالمياً خلال السنوات الأخيرة، من المتوقّع أن ترفع خدمة هذه الديون حجم التدفّقات المالية الخارجة من هذه البلدان. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الغالبية الساحقة من هذه الديون هي بالعملات الصعبة، فمن الطبيعي أن تشكّل كذلك مصدر ضغط على سيولة هذه البلدان بهذه العملات، مع وجود حاجة إلى دفع أصل وخدمة هذه الديون. وستشكّل هذه الضغوط مصدر قلق إضافي في ما يتعلّق بقيمة العملات المحلّية، خصوصاً أن كثيراً من البلدان النامية تعاني أساساً من تدفّق رؤوس الأموال نحو الخارج خلال السنوات الأخيرة مع عودة الفوائد إلى الارتفاع في الأسواق العالمية.

من ناحية أخرى، من الطبيعي أن يشكّل استنزاف السيولة لخدمة الديون الخارجية تناقصاً في قدرة البلدان النامية والمتوسّطة الدخل على تأمين مصادر تمويل الاستثمارات على المدى الطويل. خصوصاً كون غالبية هذه البلدان تعاني أساساً صعوبة في تأمين التدفّقات الخارجية لتمويل هذه الاستثمارات. ومع ارتفاع مستويات الديون الخارجية مقارنة بناتج هذه البلدان وحجمها الاقتصادي، ستكون هذه الديون واستدامتها مصدر قلق للمستثمرين الأجانب في المستقبل. أمّا بالنسبة إلى البلدان التي شهدت تدنياً في أسعار عملاتها مؤخراً مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا، فسيعني هذا الأمر ارتفاعاً في قيمة القروض الخارجية بالعملات الأجنبية نسبة إلى الاقتصاد الحقيقي لهذه البلدان، وهو ما سيفرض بالتالي أعباءً إضافية.

محلّياً في لبنان، من المفترض أن يشكّل تضخّم القروض الخارجية مصدر قلق في المستقبل القريب، في ظل الأزمة التي نشهدها، والتي يتركّز جزء كبير منها في التدفّقات الخارجية، المرتبطة بدورها بتحدّي خدمة الديون الخارجيّة بالعملة الصعبة وسدادها. وكل من الأزمتين ترتبطان بدورهما بسياق عالمي تشهده كثير من البلدان النامية اليوم. فهل يشهد لبنان أزمة مديونية خارجية تُضاف إلى عوارض تآزم نموذجه الاقتصادي؟

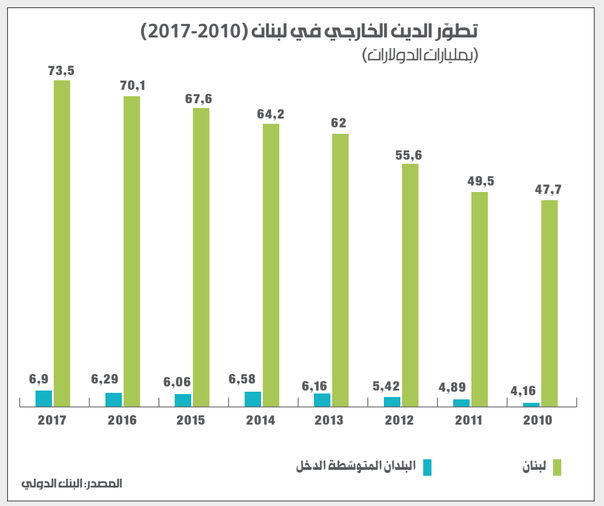

مطار بيروت بين غياب الرؤية الإنمائية وثقافة تلزيم المشاريع

نادين عيتاني
خبيرة في الطيران المدني والتخطيط
رئيسة مركز الشرق الأوسط لبحوث الطيران (MEARS)

ضرورة تفعيل قانون إدارة قطاع الطيران المدني قبل طرح مشاريع الاستثمار والشراكة في البنية التحتية للنقل الجوّي

عرض مؤتمر الاستثمار في البنية التحتية في لبنان في آذار/ مارس 2018 لائحة المشاريع المرشّحة للاستثمار. وتناوب الوزراء والمستشارون كلٌّ في مجاله على استعراض الوعود بالتطوير الذي ستخلقه هذه المشاريع تحت مظلّة الشراكة مع القطاع الخاص. وبدت بوضوح الجهود المبذولة لجعل هذه المشاريع تبدو في حالة الجاذبية القصوى للمستثمرين مع دعوات علنية للقطاع الخاص للتمويل والتنفيذ وتشغيل هذه البنية التحتية لتخفيف العبء التمويلي عن كاهل الدولة والاستفادة من خبرات القطاع الخاص وإمكاناته.

تحدث وزير الأشغال العامّة والنقل عن ضرورة تحديث المطار وتطويره، وتوسعة المبنى الداخلي والخارجي لزيادة القدرة الاستيعابية من 6 ملايين إلى 8 ملايين مسافر، عبر استحداث جناح جديد للركّاب بغرض تشجيع السياحة ورفع مستوى الخدمات. وأكّد أن الوزارة تعوّل على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ملف الطيران لتأمين التمويل اللازم للمشروع، وذلك «خدمة لهدف واحد هو التركيز على وضع السياسات المطلوبة في قطاع الطيران».

وهنا بيت الداء. فالتنمية الوطنية للبنية التحتية للطيران لا تُختصر بمشروع توسعة مطار. وإن كان الهدف هو الوصول إلى وضع السياسات العامّة للنقل الجوّي واحتكامها لمعايير الإدارة الرشيدة، فهذا لا يتمّ تحقيقه من خلال مشروع يتيم مفرَغ من مضمونه التنموي ومعزول عن إطاره المؤسّساتي، ويُنفّذ بالشراكة مع القطاع الخاص في بيئة تشغيلية غير ناضجة.

عدم وجود هيئة ناظمة للطيران المدني، على الرغم من صدور قانون إنشائها منذ 17 عاماً، يُفقد الدولة القدرة على الإشراف والرقابة على قطاع النقل الجوّي عموماً وعلى المستثمرين في المطارات خصوصاً، إذ إن هيئة الطيران المدني هي الجهاز الرسمي المسؤول عن إصدار تراخيص التشغيل وتصديق أسعار الخدمات والتعرفات وفرض الغرامات وتعليق أو سحب التراخيص عند مخالفة المشغّل لشروط العقد. فعند وقوع أي أعطال تشغيلية وتراجع في جودة الخدمات، يصبح تحديد وتعقّب المسؤولية بين أطراف الشراكة عملية شبه مستحيلة. وبما أن شركات المشاريع لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة، فإن ذلك يتيح أمامها وأمام المستثمرين التفلّت من أي رقابة مُسبقة ولاحقة على إدارة وتشغيل المطارات والمرافق والأموال العامّة المُتعلّقة بها.

وما يزيد الأمور تعقيداً، هو أن جميع الاتفاقات التي تعقد مع الصناديق الدولية لتمويل مشاريع تطوير المطارات وتأهيلها تشترط بصورة أساسية إيجاد بنية مستقلّة للمطارات تتمتّع بقواعد العمل التجاري وعناصره ومستلزماته. وتشترط أيضاً وجود جهاز يتمتّع بالاستقلالية المالية والإدارية لتجهيز مطار بيروت واستثماره. وهذا الإطار المؤسّساتي غير موجود حالياً ويتطلّب تأسيس شركة مساهمة تُسمّى «مؤسّسة مطار بيروت الدولي»، تخضع لأحكام الشركة المُغفلة في قانون التجارة. عملياً، إن عدم وجود هذه الهيكلية يُضعف من قدرة لبنان على الاستفادة من عائدات مشاريع استثمار المطارات وتطويرها.

شروط مُسبقة لإنجاح مشاريع الشراكة في قطاع النقل الجوّي

مشروع إعادة تأهيل وتوسعة وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي في الأردن، هو من مشاريع الشراكة الأولى في المطارات في الشرق الأوسط، وفق نظام الـBOT، بامتياز مُنِح إلى «مجموعة المطار الدولي» لمدة 25 عاماً.

يستند البنك الدولي إلى نجاح هذا المشروع ويعتمد عليه كنموذج للتسويق لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع تطوير المطارات. ويُخطئ من يظن أن نموذجاً ناجحاً لمشروع شراكة ما في بلد ما، من الممكن نسخه وتطبيقه، مع توقّع الحصول على النتائج الإيجابية نفسها.

قامت المملكة الأردنية الهاشمية بخطوات عديدة، منذ عام 2005، لضمان الاستفادة القصوى من مشروع مطار الملكة علياء الدولي، بدءاً من تعديل أنظمة وقوانين الطيران المحلّية، وتنفيذ إصلاحات إدارية، وإنشاء هيئة تنظيم الطيران المدني وهيئة رقابة اقتصادية، وتأسيس شركة المطارات الأردنية، وخصخصة الناقل الوطني، وإصدار تراخيص لشركات نقل جوّي جديدة، وصولاً إلى إقرار سياسة الأجواء المفتوحة وتوقيع إتفاقية الطيران اليورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي عام 2010.

أمّا في لبنان، فخارطة الطريق لتطوير قطاع النقل الجوّي مُتعثّرة وتصطدم بعقبات تشريعية (عدم نفاذ قوانين تنظيم قطاع الطيران)، وعقبات إدارية (غياب الهيكلية الإدارية الحديثة وغياب الاستقلالية الإدارية)، وعقبات تشغيلية (عدم الفصل بين الرقابة والتشغيل وندرة الكوادر البشرية الكفوءة)، وعقبات مالية (عدم الاستقلالية المالية وضعف القدرة التنافسية التسعيرية)، وتحدّيات سياسية أيضاً، بالإضافة إلى عوامل أخرى موجودة في البيئة المحلّية الكلّية macroenvironment، تؤثّر بشكل مباشر على استعداد لبنان وقدرته على الاستفادة من مشاريع الشراكة والاستثمار في البنية التحتية.

يتعلّق بعض هذه العوامل بمؤشّرات لوجستية، وبعضها الآخر بعوائق القيام بالأعمال في لبنان. فوفقاً لتقرير الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي عام 2018، هبط لبنان إلى ما دون المعدّل الوسطي لدول الشرق الأوسط، متراجعاً من المركز 33 إلى المركز 79 عالمياً. ويقيس المؤشّر المذكور الأداء اللوجستي للدول من خلال دراسة 6 عوامل هي: جودة البنية التحتية، مراقبة الحدود والجمارك، التتبع والتعقّب، سهولة الشحن الجوّي، جودة الخدمات اللوجستية والدقّة في التوقيت.

أيضاً، وضع المنتدى الاقتصادي العالمي لائحة بالعوامل الأكثر إشكالية، وتؤثّر مباشرة على بيئة الأعمال وأداء القطاعات المهنية في لبنان. وجاءت اللائحة على الشكل الآتي: غياب الاستقرار السياسي، الفساد، عدم كفاية البنية التحتية، البيروقراطية الحكومية، ضعف السياسات العامّة، التضخّم المالي وارتفاع المعدّلات الضريبية.

كل ما تقدّم، يضع لبنان في حالة عدم الجاهزية للاستفادة القصوى من نِتاج مشاريع الشراكة. لكن لتحقيق نتائج أفضل، يتعيّن على الحكومة تعزيز القدرات التنظيمية والتشغيلية لمؤسّساتها والهيئات الرسمية المُشرفة على الاستثمارات والمشاريع. وقد لا يكون هذا هو الطريق الأسهل، إلّا أن وضع الأطر المؤسّساتية على نحو صحيح هو الخطوة الأولى المهمّة لأي بلد يسعى إلى الاستفادة من برنامج الشراكة واكتساب الخبرة وتحقيق نتائج إيجابية مستدامة.

في الختام

أخفق القيّمون على قطاع الطيران المدني في لبنان في تقديم رؤية إنمائية شاملة ترشّد الاستثمار في البنية التحتية للنقل الجوّي. وكما يبدو، فإن مشاريع الشراكة في هذا المجال غير قادرة على التمييز بين تنمية البنية التحتية من جهة، وتلزيم المشاريع من جهة أخرى، وهي تحصر تطوير البنية التحتية للطيران بمشروع توسعة مطار بيروت الدولي، من دون ربط هذه الاستثمارات بالسياسات العامّة للنقل والرؤية الاقتصادية للبنان محلّياً وإقليمياً.

لا يؤدّي توسيع المطار، بالضرورة، إلى تحسين جودة الخدمات. ولا تدفع زيادة القدرة الاستيعابية باتجاه تحقيق نموّ في حجم الطلب. ومن غير المضمون أن تؤدّي مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص إلى زيادة العائدات المالية أو رفع الفعالية التشغيلية.

ما يحتاج إليه قطاع الطيران في لبنان هو رؤية توليفية، تأخذ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالاعتبار، وربط هذه الرؤية الشاملة بأجندة وطنية للتنمية، يكون اختيار المشاريع فيها وفقاً للأولويات الوطنية وخدمة للمصلحة العامّة والإنسان في لبنان.

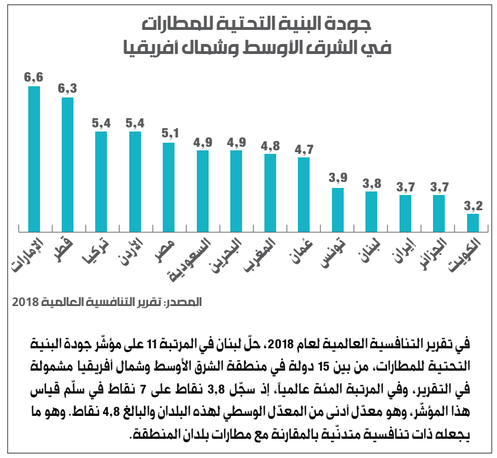

في تقرير التنافسية العالمية لعام 2018، حلّ لبنان في المرتبة 11 على مؤشّر جودة البنية التحتية للمطارات، من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشمولة في التقرير، وفي المرتبة المنة عالمياً، إذ سجّل 3,8 نقاط على 7 نقاط في سلّم قياس هذا المؤشّر، وهو معدّل أدنى من المعدّل الوسطي لهذه البلدان والبالغ 4,8 نقاط. وهو ما يجعله ذات تنافسية متدنّية بالمقارنة مع مطارات بلدان المنطقة.

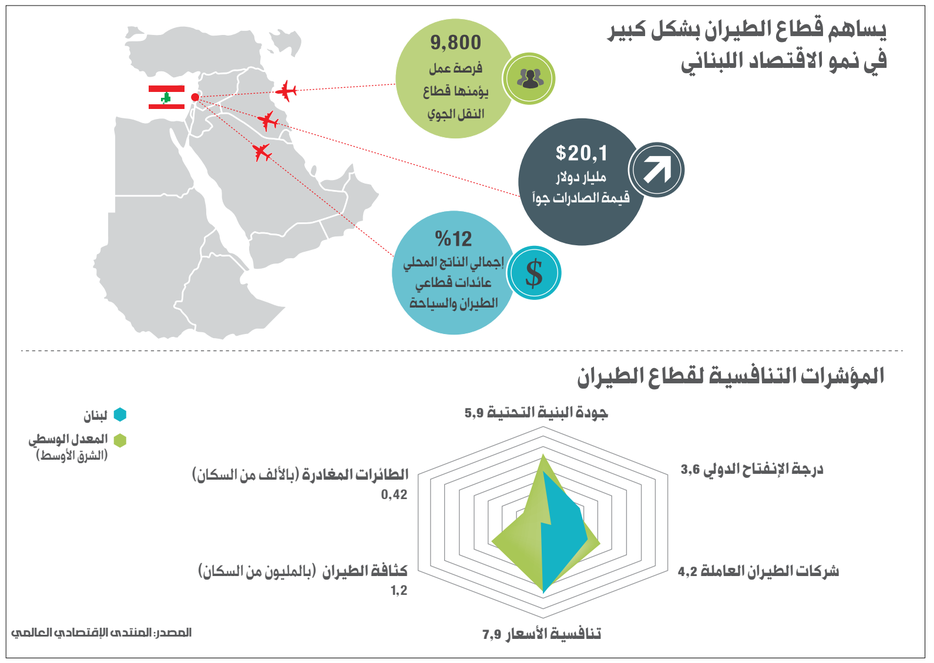

وجهات نظر

منهجيّة الموازنة ودورها في السياسات العامّة

سمير ضاهر
اقتصادي ومهندس. مستشار سابق في البنك الدولي

79
هي مرتبة لبنان على مؤشّر الأداء اللوجستي لعام 2018 الذي يقيس مجموعة من العوامل ابرزها جودة البنية التحتية، وسهولة الشحن الجوي، وجودة الخدمات اللوجستية. وهذه المرتبة هي دون المعدّل الوسطي لبلدان الشرق الأوسط

1

في إطار النقاش حول «تشريع الضرورة»، تبرز فكرة توكيل حكومة تصريف الأعمال مسؤولية بتّ مشروع الموازنة وتحويله إلى مجلس النواب، بما هو مُغاير للدستور. فما هي أهمّية الموازنة في توجيه السياسات العامّة، وهل منهجيّة إعدادها في لبنان تسمح لها بأداء دورها؟

2

لمجلس النواب عقدان في السنة، الأوّل من 15 آذار/ مارس إلى 30 حزيران/ يونيو مخصّص للسياسات العامّة، والثاني من 15 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر مخصّص لمناقشة مشروع الموازنة وإصدار قانونها (مادة 32 من الدستور). وتنص المادة 82 من الدستور على أن تحيل الحكومة إلى مجلس النواب مشروع الموازنة للسنة المقبلة 2020، في بداية العقد الثاني لمجلس النواب، أي 15 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة الجارية 2019. وعلى مشروع الموازنة هذا أن يكون مصحوباً (مادة 87 من الدستور) ببيان الحسابات، أو ما يُسمّى «قطع الحساب» و«حساب المهمّة»، لتوثيق نفقات السنة المالية السابقة المُكتملة عملياتها، أي 2018. ذلك يسمح بإصدار قانون الموازنة ونشره في الجريدة الرسمية قبل 31 كانون الثاني/ يناير 2019، ما يمكّن الحكومة من الجباية وعقد النفقات مع بداية كانون الثاني/ يناير من عام 2020.

3

فأين الممارسة من نصّ الدستور؟ في الواقع لم تمتثل الدولة لأيّ من إملاءات الدستور هذه منذ أربعة عشر عاماً إذ يعود صدور آخر قانون موازنة إلى عام 2005 - وهي بداية فترة اضطرابات سياسية لم يُعقد فيها البرلمان جلسات. (والحق يُقال بأن وزارة المالية واظبت منذ 2006 على إعداد الموازنات التي أقرّها مجلس الوزراء وأحالها، وإن كان خارج المواعيد الدستورية، إلى البرلمان الذي لم يبتّ فيها. ويعود آخر بيان للحسابات المقدّمة للبرلمان إلى عام 2003. أما الحديث عمّا سُمّي «موازنة 2017» التي صدرت في نهاية العام بعد أن عُقدت نفقات السنة وصُرفت أموالها، فهو من البراعة الكلامية ما يستحق التنويه، وأشبه باستدعاء الطبيب الشرعي إلى فراش المريض!

4

إن إقرار مشروع قانون الموازنة وتحويله إلى مجلس النواب ضمن المهل الدستورية لإصداره بقانون هو من أهم مسؤوليات مجلس الوزراء، إن لم يكن الأهم. فبالإضافة إلى بعدها المزدوج من الناحية المحاسبية والائتمانية، ودورها في إدارة المال العام وتحسين التصرّف به، تشكّل الموازنة أداة رئيسية وفاعلة تمكّن الحكومة من التأثير على الخيارات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، ليس فقط للسنة المالية الجارية، بل على المدى المتوسط عبر تجسيد التوجّهات الاقتصادية والاجتماعية والمالية الأساسية للحكومة، وخصوصاً في لبنان حيث ترد مجمل التغييرات الضريبية في سياق الموازنات العامّة. لذا فالحديث القائم حالياً حول «تشريع الضرورة» وإعطاء حكومة تصريف الأعمال مسؤولية مستقيلة وفاقدة صلاحية إقرار مشاريع القوانين – مسؤولية بتّ مشروع الموازنة وتحويله إلى مجلس النواب، يشكّل ازدراءً لما تبقّى من مفهوم الدستور، الذي غدا للبعض وجهة نظر. فعجباً لموازنة تغدو تشريع ضرورة في ظلّ فراغ حكومي في دولة أحجمت عن إصدار الموازنات على مدى عقد ونصف عقد في عهد حكومات كاملة الصلاحية!

5

في واقع لبنان، يفتقر مفهوم الموازنة إلى سمة أساسية من مبادئ الممارسة الجيدة، إذ هي لا تعكس الرؤية الاقتصادية للحكومة. فنادراً ما أثارت مشاريع الموازنة التمحيص الموضوعي المطلوب، لأن فلسفة ممارسة السلطة في لبنان تحصر المناقشات في موضوع تخصيص الاعتمادات لمشاريع معيّنة أو مناطق معينة يفضّلها هذا الطرف أو ذاك، كما قلّ ما تتطرّق إلى ملاءمة التغييرات الضريبية المطروحة إلا لمدى تأثيرها على مصلحة هذه الفئة أو تلك. وعلى الرغم من بعض التحسينات التي طالت إعداد الموازنة – مثلاً لمحاولة توسيع شمولياتها لعدد من مؤسّسات الدولة بالإضافة إلى الوزارات – لا تزال هناك أوجه ضعف وخلل في إعداد الموازنة، خصوصاً في ما يتعلّق بنوعية الإنفاق وبنوده، إذ هو لا يوفّر الحصة الكافية للاستثمار في المشاريع الإنشائية من طاقة ونقل ومياه وصرف صحّي، المهملة لصالح النفقات الجارية، أي الأجور والتحويلات والدعم، ناهيك عن كلفة الفوائد على الدين العام. ولم يتعدّ الإنفاق الاستثماري عبر العقدين المنصرمين 10% من النفقات العامّة، ما يوازي 3% من الناتج المحلي مقابل ما بين معدل 7 إلى 10% للدول الناشئة.

6

فما هي مكامن الضعف في منهجية الموازنة في لبنان؟ إن معطيات وهشاشة المالية العامّة في لبنان اليوم تفرض إعداد الموازنة انطلاقاً من معيار أساسي ينبغي أن يشكّل «مرساة» السياسة المالية، ويتمثّل في الحدّ من عجز الخزينة وتوأمه الدين العام، المتنامين من دون هوادة. لذا، على الحكومة بادئ ذي بدء أن تتّخذ قراراً بتحديد مستوى العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي. (على سبيل المقارنة، حُدّدت هذه النسبة في معاهدة «ماستريخت» لدول منطقة اليورو بـ3%، على ألّا يتعدّى حجم الدين العام 60% من الناتج المحلّي). عندها، بشكل مجموع: (1) مستوى العجز الذي حدّدته الحكومة؛ و (2) الإيرادات المتوقّعة، مجموع السقف الأعلى للنفقات المتاحة في الموازنة. فلن تموّل أية نفقات خارج هذا السقف إلّا عبر إيرادات جديدة، وليس من خلال اتّساع العجز كما هو مألوف في لبنان، وكما هو بيّن في «موازنة» 2017 على الرغم من الزيادات الضريبية التي في طيّها.

7

إن الموازنة هي حلّ وسطي نتيجة تسويات بين مطالب مختلف الوزارات والمناطق، واحتياجات شتّى القطاعات ونشاطات الأمّة، من الخدمات الاجتماعية إلى البنية التحتية والتربية والأمن، وهي قيود حقيقية تقلّص إلى درجة ما من المرونة والفعالية الاقتصادية في تخصيص الأموال العامّة. على الرغم من ذلك، إن تخصيص الإنفاق يجب أن يستند ما أمكن إلى معايير موضوعية، ويحدّ من النفقات الجارية التي خرجت عن السيطرة في لبنان بسبب النمو الجامح للتوظيف غير المنتج، نتيجة حشد الزبائن في القطاع العام في ظلّ فساد مستشر وفي غياب قوانين موازنة وتبيان الحسابات والرقابة والمساءلة النيابية. وعليه، من الأساسي أن تأخذ الموازنة في الاعتبار الاحتياجات التمويلية لقطاعات البنية التحتية المتداعية وقد غدت من دون الطاقة الكافية لتلبية حاجات المواطن، ولمواكبة النشاط الاقتصادي ما يشكّل عقبة رئيسية أمام النمو. لذا، من الحيوي تعزيز الإنفاق الاستثماري وإدماجه في خطّة إنمائية تعيد تأهيل المرافق الأساسية وتحدّد الأولويات وتخصّص الأموال العامّة على أساس معايير شفّافة وليس نتيجة تحكيم انتهازي بين الأطراف المهيمنة، تستجيب بالإضافة إلى مفهوم مجتزأ «للإنماء المتوازن».

8

بالإضافة، وتبعاً لمعايير المحاسبة الوطنية السليمة، يجب الضمان أن الموازنة هي شاملة من حيث الإيرادات والنفقات، وأنها تغطّي القطاع العام بمجمله، وليس عمليات الخزينة حصراً (أي مختلف الوزارات) وتستبعد الصناديق والمجالس والهيئات وغيرها من المؤسّسات العامّة. ففي بعض الأحيان، تُحجب الحكومات عن تضمين موازناتها حسابات بعض المؤسّسات العامّة، خصوصاً المتعثّرة منها، بسبب الخوف من أن يؤدّي ذلك إلى إظهار الحجم الحقيقي للعجز. أما القول، في هذا السياق، أن هناك حاجة لبعض المؤسّسات العامّة إلى المرونة المالية والحرّية في التصرّف، لا يمكن أن يكون ذريعة لعدم إدخالها في الموازنة وإخضاعها لرقابة السلطة التشريعية، بغض النظر عن مهمّة هذه المؤسّسات أو مصادر التمويل التي لديها، وإن لم تكن من الخزينة، كقروض المنظّمات الدولية مثلاً. كما تتطلّب مبادئ المحاسبة الوطنية تسجيل النفقات والإيرادات بشكل منفصل كلّ بقيمتها الإجمالية، وليس بالقيمة الصافية - بطرح النفقات من الإيرادات - للسماح بإجراء تقييم لأداء مختلف مرافق الدولة وكفاءتها بإدارة شؤونها.

9

كما أن أيّ التزام من جانب القطاع العام الذي قد يؤدّي إلى إنفاق في الحاضر أو المستقبل، يجب أن يُدرج في الموازنة، سواء كان ذا طابع ملموس أو «شبه مالي» كالضمانات مثلاً. وفي هذا السياق، إن الدعم لأسعار الفائدة الذي تقدّمه الحكومة عبر مصرفها المركزي للأنشطة التي ترغب في تحفيزها يجب أن تظهر كنفقات في الموازنة. ذلك يسري أيضاً على التكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة المصارف من قبل البنك المركزي، كما على «الهندسات المالية» التي ابتكرها مؤخراً، أياً كان وقعها سواء من حيث الخسارة أو الربح، ذلك أن أيّة تكاليف يتحمّلها البنك تقلّص من أرباحه التي تبعاً لقانون النقد والتسليف يعود 80% منها إلى الخزينة.

10

في لبنان أُقحمت الموازنات السنوية بوابل من التعديلات الضريبية خارج أي إطار مدروس وشامل للإصلاح الضريبي، وهي باختصار، لا تهدف سوى إلى تغذية إيرادات الخزينة. فالخطر أنه يمكن في غضون سنوات قليلة عبر هذه الممارسة التراكمية، تعديل النظام الضريبي بصورة جذريّة من دون أن يكون ذلك هو الهدف المنشود، أو من دون أن يكون أحد على بيّنة من هذا التغيير. كما أنه غالباً ما تُقرّ الإجراءات الضريبية المحشورة بالموازنة من دون اعتبار لوقعها على الاقتصاد الوطني من حيث الاستثمار، والاستهلاك، والادّخار، والعمالة، والإنتاجية، والتصدير، ناهيك عن ارتداداتها الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، إن زيادة ضريبة القيمة المضافة، وإن كانت مهمّة كمصدر إيرادات، قد تكون غير مواتية لمن يبغي تحفيز النمو من خلال تشجيع الاستهلاك في فترات الركود. كذلك هو الأمر عند فرض رسوم سفر لمن يريد تشجيع السياحة. وفي بعض الأحيان، بدلاً من العمل على تسهيل الإجراءات الضريبية عبر تبسيطها وتوحيدها، تزيد بعض التعديلات صعوبة إدارتها.

11

كي يُكتب النجاح للإصلاحات الضريبية التي يحتاج لها لبنان، يجب مناقشتها وإقرارها بشكل مستقل عن مواعيد الموازنة واستحقاقاتها. وينبغي تطويرها بالتشاور مع ذوي الشأن من هيئات ونقابات وأحزاب بالاقتران، ما أمكن، مع تدابير أخرى كتحسين الخدمات العامّة التي من شأنها أن تجعل أيّة زيادة في الإتاوات أكثر قبولاً وشرعية. وإلّا قد تغدو الإصلاحات الضريبية عرضة للنزاع ورهينة التجاذبات السياسية والاجتماعية، أو تُرفض مباشرة. للناخذ على سبيل المثال قرار «موازنة» 2017 برفع الرسوم على الفوائد المصرفية من 5 إلى 7%، ونطرح السؤال لماذا أثار القرار سخط المودعين/المكلّفين، علماً أنه تُجبى على الأجور وارباح الشركات ضرائب بمعدّلات مضاعفة. فمن الأسباب أن القرار اتّخذ خارج إطار إصلاح ضريبة الدخل حيث، في نظام ضريبي عادل، تُضاف الفوائد على الودائع المصرفية إلى باقي دخل المكلّف ليُخضع المجموع لمعدّل الخصم الذي يطبّق على شريحة الدخل المعنية.

أطلس

الانتفاع من الأرض في لبنان مُحتكر أيضاً
22% من المساحات المزروعة بيد 0,6% من الحائزين الزراعيين

فيفيان عقيقي

أقل من 1% من الحائزين الزراعيين يمتلكون 22% من مجمل المساحات المزروعة، وهم يستحوذون على مساحات أكثر من تلك التي يمتلكها نحو 70% من الحائزين والتي تشكّل 18% فقط من مجمل المساحات المزروعة. أكثر من ذلك، تزيد مساحة الحيازة الزراعية الواحدة التي يستحوذ عليها كلٌّ من هؤلاء الـ1% على 20 هكتاراً، فيما لا تزيد مساحة الحيازة الزراعية الواحدة التي يمتلكها الـ70% الآخرين على هكتار واحد.

هذا التوزّع المتفاوت جداً للحيازات الزراعية وتركّز المساحات الكبرى منها في أيدي القلّة القليلة، تعرضه دراسة «ماكينزي» الصادرة أخيراً تحت عنوان «الرؤية الاقتصادية للبنان»، وتستند فيه إلى الأرقام التي حصلت عليها من وزارة الزراعة. تُدرج «ماكنزي» هذه التفاوتات الكبيرة في توزّع الأراضي الزراعية ضمن المعوّقات الهيكلية والرئيسة التي تحول دون تطوّر القطاع الزراعي في لبنان، نظراً إلى انعدام إمكانية الغالبية العظمى من المزارعين لإنتاج كمّيات كبيرة من المحاصيل في حيازاتهم الصغيرة التي تقلّ عن هكتار واحد، وبالتالي زيادة دخلهم المتولّد من العمل في الزراعة بما يؤمّن لهم ولعائلاتهم العيش الكريم.

يمتلك لبنان مساحة واسعة ومتنوّعة من الأراضي الزراعية، وهي تشكّل 63% من مجمل مساحته (نحو 658 ألف هكتار، أي 6580 كلم2)، إلّا أن 22% فقط منها (231 ألف هكتار) مزروعة بالمحاصيل، وهي تتوزّع على نحو 169,5 ألف حائز زراعي وفقاً لبيانات وزارة الزراعة، بمعدّل 1,4 هكتار للحيازة الواحدة، وهي تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تراوح بين 0,7 هكتار في جبل لبنان، وصولاً إلى 3 هكتارات في البقاع. في الواقع، يمتلك 70% من الحائزين الزراعين (118,865) حيازات تقلّ مساحتها عن الهكتار الواحد، وهي تشكّل 18% من مجمل المساحات المزروعة. فيما 26% منهم (44,658 حائزاً) يمتلكون حيازات زراعية تراوح بين هكتار واحد و6 هكتارات، وهي تشكّل 40% من مجمل المساحات المزروعة. ما يعني أن 96% من مجمل الحيازات تقلّ عن 6 هكتارات وهي تشكّل 58% من مجمل المساحات المزروعة. وكلّما تدرّجنا نحو أعلى هرم توزّع الحيازات يظهر التركّز أكثر وأكثر، بحيث يقلّ عدد المستأثرين بالحيازات الأكثر اتساعاً والتي تستحوذ على النسبة الأكبر من المساحات المزروعة، إذ إن 3% (4,866 حائزاً) يستحوذون على حيازات تراوح بين 6 و20 هكتاراً، وهي تشكّل 20% من المساحات المزروعة، أي ما يقارب المساحة التي يمتلكها الـ70% من الحائزين الأصغر. فيما 0,5% فقط من الحائزين أي 835 شخصاً لديهم حيازات تراوح مساحتها بين 20 و50 هكتاراً وتشكّل 10% من مجمل المساحات المزروعة. وفقط 0,1% أي 288 حائزاً يستحوذون على حيازات أكبر من 50 هكتاراً، وهي تشكّل 12% من مجمل المساحات المزروعة.

يترجم هذا التركّز الشديد في الحيازات والمساحات الزراعية بتراجع القطاع الزراعي، لكون الحيازات الصغيرة تحدّ الإنتاجية وبالتالي القدرة على التصدير، في حين أن المصدّرين يبحثون عن مزارعين لديهم حجم إنتاج مُعتبر. وهو ما يعبّر عنه عملياً بتخلّي الكثير من المزارعين عن العمل في أراضيهم وبيعها وهجرة الريف نحو المدينة بحثاً عن فرص أخرى للعمل، بحيث تفيد بيانات الأمم المتّحدة عن تراجع عدد سكّان الريف اللبناني من 68% إلى 11% بين عامي 1950 و2018، فيما يزيد متوسّط أعمار الحائزين الزراعين على 55 عاماً، مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع سنّ العاملين في هذا القطاع، بالإضافة إلى ركود نموّ هذا القطاع وتراجع مساهمته في الاقتصاد الوطني إلى نحو 1,5 مليار دولار، أي ما يشكّل 3% فقط من مجمل الناتج المحلّي الإجمالي، فضلاً عن التحوّل تدرّجياً من زراعة المحاصيل للاستهلاك المحلّي إلى استيراد أكثر من 80% من مجمل ما نأكل.

تبيّن الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية أن «الأراضي الزراعية تتركّز في بعض المناطق المهمّة التي تشكّل ثلث مساحة لبنان، وهي مناطق أحصيت جغرافياً ونظّمت في الخرائط وتضمّ كلّ السهول الفسيحة (البقاع وعكار والكورة) والسهول الساحلية الصغيرة والسهل الساحلي الكبير في صورة والصرفند وصيدا وسهل مرجعيون، وتضمّ أيضاً الأراضي الخصبة في الشوف الأعلى وممرّات حاصبيا وراشيا والمناطق المنخفضة في جنوب لبنان ومنطقة البساتين الجبلية في أعالي جبل لبنان». فيما يشير رئيس جمعية المزارعين أنطوان الحويك، إلى أن «الغالبية العظمى من الحيازات الكبيرة المساحة مملوكة بغالبيتها من الإقطاعيين والأديرة والأوقاف، فضلاً عن وجود نسبة لا بأس بها من المشاعات».

على الرغم من هذا الواقع الذي يشكّل عقبة هيكلية في تطوير قطاع الزراعة، إلّا أنه واقع قابل للتصحيح. يتحدّث الاقتصادي عباس رمضان عن مجموعة من الحلول للتصدّي لتركّز الحيازات وآثارها على القطاع الزراعي، تنطلق من «العمل على تفعيل نظام التعاونيات الذي لم ينجح سابقاً في لبنان نتيجة غياب ثقافة التعاون التي يوفّرها هذا النظام، بحيث بات ثلث هذه التعاونيات فعّالاً فقط نتيجة تحوّلها إلى آلية لتلقي المساعدات والدعم من دون العمل على تطوير العمل في هذا القطاع. عملياً تشكّل التعاونيات تجمّعاً لصغار المزارعين والحيازات الصغيرة، وهي تزيد من قوّتهم التفاوضية وقدراتهم الإنتاجية، بما يؤدّي إلى زيادة كمّيات الإنتاج والسماح لهؤلاء المزارعين بطرح أنفسهم بشكل أقوى لتخفيض كلفة الإنتاج المترتبة عليهم، سواء عبر استعمال الآلات والمعدّات نفسها، أو الحصول على عروض أفضل من موزّدي البذور والأسمدة التي تستحوذ على حصّة كبيرة من كلفة الإنتاج، وفتح أسواق جديدة وتوسيعها وتنظيم عمليات ما بعد الحصاد، بما فيها التخزين والتحويل الزراعي، وتحسين نوعية المحاصيل وسلامتها وتنظيم برامج مساعدات تقنية. وكلّ ذلك يصبّ في مصلحتهم في مواجهة كبّار ملّاك الأراضي والمزارعين».

إلّا أن المشكلة لا تكمن بتجميع المزارعين الصغار وتحويلهم إلى قوّة أكبر، وفق رمضان، بل تقتضي أيضاً «إنشاء مصرف زراعي لإقراض المزارعين بشروط ميسّرة وفوائد متدنية للتمكّن من شراء البذور والأدوية الزراعية التي يحصلون عليها راهناً من شركات خاصّة بالدَّين لقاء فوائد عالية تؤدّي إلى تآكل كلّ ربحيتهم. بالإضافة إلى ذلك، تشكيل مؤسّسة الضمان من المخاطر التي تخفّف الكلفة على المزارعين الصغار أيضاً في حال تعرُّض مواسمهم للضرر أو التلف جرّاء العوامل الطبيعية، والأهمّ نقل القطاع إلى مرحلة إنتاجية مختلفة وأكثر تطوّراً عبر استعمال التقنيات الحديثة التي تزيد إنتاجية الأرض والاستفادة من البحوث لتطوير المحاصيل وتنويعها».

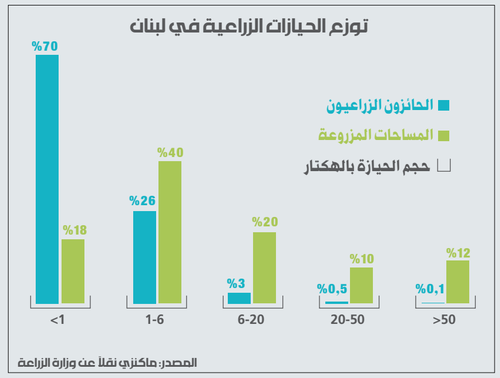

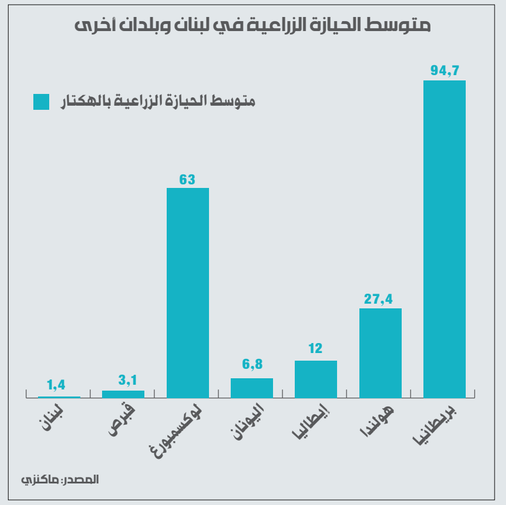

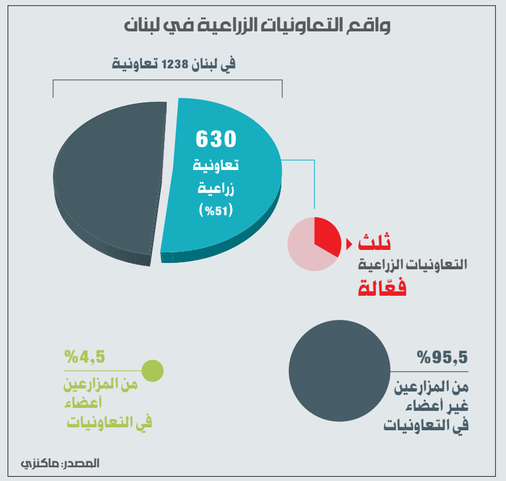

قراءات

مقال

دافوس و«النظام الليبرالي»

مايكل روبرتس

انطلق منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس - سويسرا، الثلاثاء الماضي. وقبل عامين فقط ألقى الرئيس الصيني تشي كلمة بارزة حاجّ فيها من أجل المزيد من التجارة والاستثمار على مستوى العالم، في تعارض تامّ مع تهديدات الرئيس الأميركي المُنتخَب حديثاً (آنذاك) دونالد ترامب بفرض تعريفات جديدة بحجّة مفترضة، هي حماية العمّال الأميركيين. العام التالي، توجّه ترامب إلى جمهور من قادة الشركات وعمالقة التمويل والتكنولوجيا والإعلام الاجتماعي وزعماء دول أخرين، ليؤكّد استمرار شعار «أميركا أولاً»، وليعلن أن الحرب التجارية مع الصين ستستعر.

لكن هذا العام، يبدو الاضطراب السياسي كبيراً على مستوى كل الاقتصادات الرئيسية، إلى درجة أن لا ترامب (بسبب إغلاق الحكومة نتيجة الخلاف على بناء «الجدار»)، ولا تشي حضرا إلى دافوس. كذلك غاب الرئيس الفرنسي ماكرون (المُثقل باحتجاجات السترات الصفراء)، ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي (التي عليها التعامل مع كارثة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي). ولم يحضر سوى رئيس الوزراء الياباني أبي و«البطّة العرجاء» المستشارة الألمانية ميركل.

يُعدّ منتدى دافوس مساحة نقاش لقادة رأس المال العالمي والعولمة (حرية حركة رأس المال والتجارة متعدّدة الجنسيات من دون قيود وطنية) ومؤيديها. فالعولمة جزء من المشروع النيوليبرالي لتعظيم الأرباح، على الرغم من أن هذا الهدف يختفي تحت عباءة رؤية اقتصادية تقليدية ترى أنه سيجلب النمو والدخل للجميع.

وترى النخبة في دافوس أن هذه البروباغندا قد انفضحت، بدليل استفحال الفقر واللامساواة في العالم. لذلك يريد منظمو دافوس التركيز على كيفية قلب التراجع الإضافي على مستوى العولمة، أي التجارة الحرّة وحركة رأس المال (والعمالة؟) في مواجهة النمو البطيء، لا بل الراكد منذ الركود الكبير وصعود «الشعبوية» في حكومات إيطاليا وهنغاريا وبولندا في أوروبا وترامب في الولايات المتّحدة وبولسونارو في البرازيل (الموجود في المنتدى).

بالتزامن مع اجتماع الأثرياء و«الكبار» لمناقشة قضايا العالم، أصدر صندوق النقد الدولي أحدث توقّعاته للنمو العالمي الحقيقي في الناتج المحلّي الإجمالي، وخفّض تنبّؤاته للمرّة الثانية خلال ثلاثة أشهر. واليوم يتوقّع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,5% عام 2019، أي أقل من عام 2018. وستكون هذه النسبة الأدنى منذ عام 2016. بما يقضي على الآمال بالعودة إلى معدّلات النمو التي سبقت الركود الكبير على مستوى التجارة والإنتاج. وللسنة الحادية عشرة على التوالي، سيستمرّ الكساد الطويل المتمثّل بالنمو المنخفض والتجارة الخفيفة والاستثمار المتراجع، وقبل كل شيء (بالنسبة إلى العمالة) النمو الضئيل في الدخل الحقيقي. ووفق «التوسّع العالمي يضعف بمعدّل أسرع إلى حدّ ما من المتوقّع». لكنه لا يزال يعتقد أن النمو سيبلغ 3,6% عام 2020، لكن المخاطر تولّد تأثيرات معاكسة إضافية عليه.

جاء تقرير الصندوق في الأسبوع نفسه الذي سجّل فيه الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي للصين تباطؤاً في النمو في الفصل الرابع من عام 2018 إلى 6,4% فقط على أساس سنوي، وهو المعدّل الأبطأ منذ فترة الركود الكبير. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال معدّل النمو هذا أعلى بكثير من نمو أي من الاقتصادات الرأسمالية الكبرى في مجموعة السبع، التي لم تتمكّن سوى تحقيق نمو يراوح بين صفر (إيطاليا) و2,5% (الولايات المتّحدة). وحتى الاقتصاد الأقوى في أوروبا، أي الاقتصاد الألماني، أعلن في وقت سابق من هذا الشهر، أنه سجّل عام 2018 أضعف معدّل نمو خلال خمس سنوات. كذلك إن معدّل النمو في الصين لا يزال أيضاً أعلى من نظيره في أي اقتصاد آخر في مجموعة العشرين باستثناء الهند (حيث مقياس الناتج المحلّي الإجمالي هناك مشكوك فيه أكثر مما يعتقد الاقتصاديون أنه مشكوك فيه في الصين).

سجّل نمو التجارة العالمية في عصر العولمة توسّعاً منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أسرع من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي بمعدّل وسطي راوح بين 2 و1%. وارتفعت الأصول المالية بنحو هائل. لكن منذ الركود الكبير، نمت التجارة ببطء على غرار الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، فيما ساد الركود الأصول المالية العالمية نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي العالمي.

يروّج فريق دافوس بشدّة لقضية العولمة في تقاريرهم. ويقولون لنا إن «العولمة على قيد الحياة وبصحّة جيّدة. فهي نظام دولي فعّال ومرن يشمل الدول القومية القوية، ولذلك هو نظام ضروري». لكن التحدّيات التي تواجه العولمة ما زالت قائمة، بينها تزايد اللامساواة والأضرار الناجمة عن التغيّر المناخي، وفقدان الوظائف نتيجة التكنولوجيا الرقمية، ونهاية دور الولايات المتّحدة المُهيمن في العالم. لكن ما زال منتدى دافوس يأمل حصول موجة عولمة جديدة من أجل المحافظة على «النظام الليبرالي الحالي» وإعادة إرساء التفاؤل بشأن «الوحدة العالمية» عبر جعل «الدمج الاقتصادي والإنصاف أولوية».

كتب مارتن وولف، أحد مؤيّدي «النظام الليبرالي» والصحافي في «فايننشيال تايمز»، عام 2004، كتاباً بعنوان «لماذا تنجح العولمة»، وكان عليه أن يعترف بأنه منذ الركود الكبير والكساد الطويل أصبحت «النُخَب - رجال الأعمال والنُخَب المالية - مكروهة بشكل متزايد». لذلك «نحتاج إلى وضع سياسة تجعل الناس يفكّرون مرّة أخرى في أن مجتمعاتهم تدار بطريقة لائقة وحضارية». وهذا الأسبوع، أعرب وولف عن أمله أن تنتعش «العولمة» من خلال اجتياح الروبوتات للعالم عبر دمجها بالذكاء الاصطناعي. ومن شأن ذلك أن «يعزّز العولمة»، إذ إن «العديد من المهمّات التي يقوم بها البشر الآن سيقوم بها الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ما يؤدّي إلى حدوث ثورة في العديد من الأنشطة الخدمية يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية عميقة ومزعزعة للغاية». ولكن هذا لا يبدو اتجاهاً من شأنه تحقيق الوحدة العالمية والمحافظة على النظام الليبرالي، فوفق وولف، إن «اكتشاف طرق جديدة لإلغاء المسافات والقفز عن الحواجز» يعني أنه «على المدى الطويل» قد يفوز النظام الليبرالي وتستمر العولمة ولو بدت هذه الطرق «وعرة للغاية على المدى القصير».

Michael Roberts Blog
ترجمة لمياء الساحلي

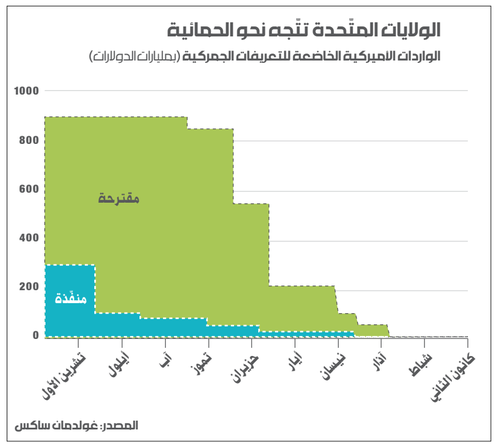

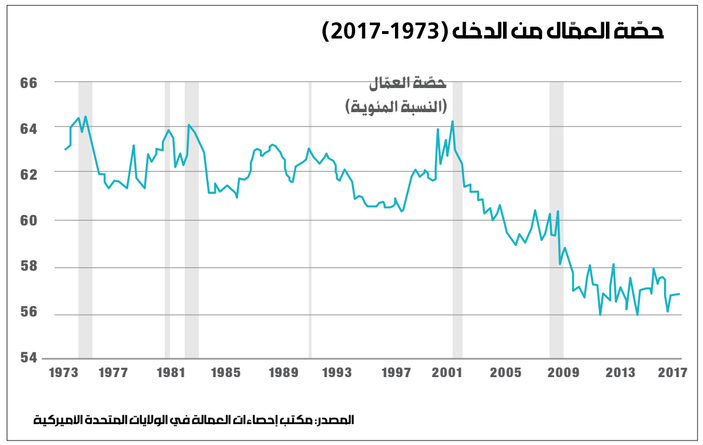

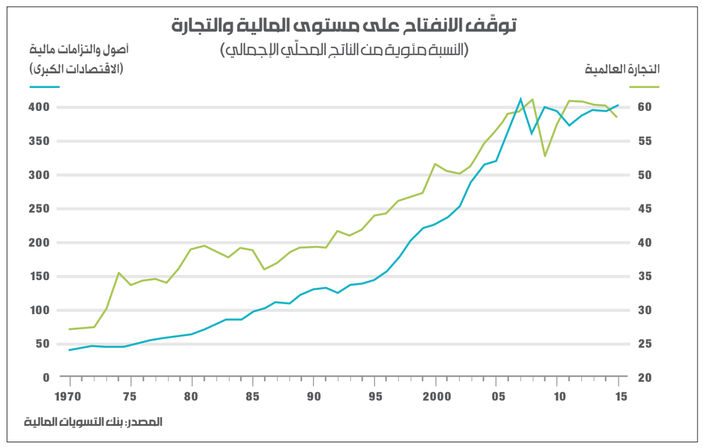

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

السباق بين موديز وماكنزي: إلى أين؟

«لم أقصد إخافته. لكنني تفاجأت عندما رأيت الجندي هنا، إذ إنني على موعد معه غداً في سمرقند»

جان بودريار

منذ فترة بدأ البعض من سياسيي النظام واقتصادييه بالبحث عن طريقة للخروج من الأزمة الاقتصادية، خارج إطار، أو بالأحرى من طريق تجميل النموذج الاقتصادي القديم. لكن لسوء حظهم، في الآونة الأخيرة تسارعت الأحداث، بحيث إن أزمة أخرى، أو الأزمة المالية للدولة، لم تعد سرّاً يتداوله اللبنانيون فقط، أو هي مُقتصرة على مؤشّر يضع لبنان في قائمة الدول الأعلى ديناً، من دون أي تأثير يذكر في الاقتصاد أو سياسات الدولة، بل أصبحت أزمة تهدّد أسس النظام نفسه، ومصدراً للتقلّبات في أسواق اليوروبوندز، ومحطّ اهتمام وقلق المستثمرين العالميين ومؤسّسات التصنيف الدولية مثل موديز وفيتش كما الصحافة المالية العالمية وغيرها.

الترويكا، أي المصارف والمصرف المركزي والدولة، غير معتادة هذا الجوّ من العلنية والتمحيص، لأنها عاشت السنوات الـ25 الماضية في عزلة عن العالم المالي الحقيقي والأسواق المالية العالمية ومتطلّباتها وشروطها. فهي بَنَتْ مؤسّسة اقتصادية-سياسية، على الرغم من ادعائها العكس، لم تستمع البتة إلى «الأسواق»، لا في 1996 (عندما كان واضحاً أن عجوزات الخزينة ستصبح مزمنة) ولا في أي وقت مذّاك، بل أصرّت دائماً على اتباع القديم، مع كلفته العالية من دفع الفوائد العالية على الدَّين وعدم رفع الضرائب على الأرباح والريع، وصولاً إلى «الهندسات المالية». فهناك دائماً قطعة من الجسد تمنحه للمصارف وللرأسماليين الماليين وغيرهم لكي يستمرّوا في تمويل الدولة اللبنانية من خارج الأسواق.

لكن مع الوقت، تزايد اهتمام المستثمرين العالميين بسندات الدين اللبنانية. في هذا الإطار، تستنتج دراسة لاقتصاديين من صندوق النقد الدولي في بداية 2008 بعنوان «لبنان: اجتياز العواصف المطلقة»، أنه بعد استطلاع آراء المستثمرين في بيروت ولندن، تبيّن أن مقدرة لبنان على تجاوز الأزمات اعتمدت على ثلاثة: ضمانة غير معلنة من المانحين، سجل لبنان في عدم التخلّف عن دفع ديونه، والخاصية الفريدة لسوق الدَّين اللبناني التي تسيطر عليها المصارف المحلّية والمستثمرون والمودعون «الملتزمون». وبالتالي، أصبحت السندات اللبنانية آمنة، وتبادلها يعتمد أساساً على وجود هذا الدعم الداخلي والخارجي. هذه الأسواق الخارجية اليوم تشكّل نحو 10% من الدَّين، وعلى الرغم من «أقليتها»، إلّا أنها تحوّلت من تصويت لمصلحة لبنان إلى عبء سيكولوجي عليه، بحيث إن تصاريح لوزير المالية، على الأغلب كانت موجّهة للاستهلاك المحلّي، أصبحت إحداها في مقدّمة تقرير غولدمان ساكس، وأخرى أدّت إلى اهتزاز الأسواق.

الأهم، أن «عالمية» الأزمة وضعت التحالف بين مكوّنات الترويكا على محكّ الاختبار، بحيث بدت بوادر التفكّك بين أجنحتها، خصوصاً بين الدولة الطائفية والرأسمال المالي. وعلى الرغم من أن الدولة، على المدى القصير، استسلمت أخيراً أمام رأس المال، لكن العبرة ستكمن في ما سيحصل بعد تشكيل الحكومة. السؤال الأساسي الذي سيطرح نفسه عندها: هل ستستطيع الأحزاب الحاكمة أن تنفذ آليات التقشّف وتفرض الضرائب الاستهلاكية وترفع الدعم عن الكهرباء وتلعب بأنظمة التقاعد وغيرها من متطلّبات اليمين الاقتصادي؟ الأرجح لا، وأمام هذا الخيار الصعب، أصبحت بعض الأوساط، من داخل النظام، تدرك أن الحلقة الجهنمية التي دخلت فيها الترويكا لا يمكن حلّها (كما أدركت سابقاً أنه لا يمكن حلّ الأزمة الاقتصادية) من داخل متغيّرات النظام القديم الذي أصبح في وضع لعبة catch 22، إذ مهما فعلت، فالنتيجة واحدة: نهاية اللعبة التي استمرّت لـ25 عاماً. وبالتالي هي تريد أن تستعمل تقرير ماكنزي الذي صدر تحت عنوان «رؤية لبنان الاقتصادية» في هذا السياق.

بعض الأمور حول هذا الأمر

أوّلاً، إن التحوّل إلى طريق مغاير للتنمية سيتطلّب تهميشاً كاملاً للاقتصاد الريعي الذي كان أساس تراجع النشاطات الإنتاجية. فهذا الاقتصاد ليس محايداً، بل بالإضافة إلى تركّز الدخل والثروة لديه، خلق البيئة التي منعت استعمال المواهب والقدرات العلمية الكامنة في نشاطات منتجة، وهو الذي يجعل المؤسّسات الرأسمالية الإنتاجية غير مهتمة بالتجديد التكنولوجي ولا بطلب العمالة الماهرة. وهذا الأمر له أسبابه الأساسية التي لا يمكن تغييرها بسهولة. ففي النظام الرأسمالي، إن استعمال النقد يحدّد العائد على النشاطات الاقتصادية المختلفة. في لبنان، وبسبب تسارع دولرة الدَّين العام منذ 1998، وندرة الدولار، وعدم مقدرة الدولة على صكّ العملة، واحتكار المصارف لمصادر الدولار، أصبحت العوائد على النشاطات الريعية المتصلة بالدَّين العام كما تلك المرتبطة بالأصول العقارية الثابتة أعلى من تلك على النشاطات المنتجة. ومن هنا لا يمكن بواسطة إجراءات شكلية عكس ذلك. فالاقتصاد في بنيته أصبح اليوم محكوماً بهذه السترة الحديدية للنقد.

ثانياً، إن دور الدولة أساسي في تفكيك النموذج الريعي كما في إنتاج العوائد الكامنة العالية على النشاطات الإنتاجية، وذلك عبر أخذ المبادرة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية ذات المخاطر العالية التي لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها، ويجب ألا يقوم بها، كما عبر تحديد وجهة التطوّر التكنولوجي وإقامة القطاعات المحدّدة. إن المؤيّدين للشراكة بين القطاعين العام والخاص يعلمون أن هناك هوة كبيرة وعدم تناظر واسع بين الدولة والقطاع الخاص، فالدولة بعد سنين من الإهمال في بناء مؤسّساتها وعدم التوظيف النظامي بها، تحوّلت إلى هيكل دولة تعاني من الخواء في عديدها البشري الماهر كما تعاني من الندرة في رأسمالها الثابت. وهذا يضع علامة استفهام كبيرة على مقدرة الدولة على تنفيذ خطط اقتصادية حتى لو كانت مقتصرة على لائحة إجراءات على شاكلة ماكنزي. ولكن الأخطر في هذا الأمر، أن القطاع الخاص، على الرغم من كونه ليس أفضل بكثير، فهو كما ذكرت، تعرّض للتجويف من المهارات والرأسمال والتكنولوجيا نتيجة خضوعه للاقتصاد الريعي، إلّا أنه مليء مالياً، ما يجعل من هذه الشراكة عملياً ابتلاع القطاع العام من قبل القطاع الخاص. وعندها تكتمل الحلقة التي بدأت بالدَّين العام وتراكم الثروة في القطاع الخاص في مقابل إفقار القطاع العام.

وهنا على الدولة، بدلاً من هذه الشراكة المزعومة التي ستؤدّي إلى سيطرة أكبر لقطاع خاص، هو أصلاً احتكاري، على قطاعات جديدة، أن تقوم بتفكيك الاحتكارات التي تسيطر على أجزاء كبيرة من الاقتصاد اللبناني، ليس فقط من أجل خفض الأسعار، بل لكونه أحد المتطلّبات الأساسية من أجل قيام اقتصاد متقدّم. وهذا ما تبيّنه الدراسات أكثر وأكثر في الاقتصاديات المتقدّمة. في هذا الإطار، يقول جاسون فورمان، الرئيس السابق لمجلس مستشاري الاقتصاديين التابع للبيت الأبيض، إن تحديث السياسات التنافسية من أجل زيادة المنافسة في الاقتصاد الأميركي أساسي «إذا أردنا أن يكون لدينا استثمارات أكثر، وديناميكية أعلى، وإنتاجية أعلى».

ثالثاً، إن أي تحويل للاقتصاد إلى اقتصاد منتج يتطلّب سياسة صناعية راديكالية، وليس فقط مجموعة إجراءات تنفّذ في قطاعات مختلفة مبنية أكثرها على سياسات التحفيز وبيئة الأعمال وغيرها من الأمور التي برهنت تاريخياً فشلها. السياسة الصناعية يجب أن تُبنى أساساً على تحويل موارد من قطاع نريده أن يضمر أو ينتهي إلى قطاع نريده أن ينمو. وهذا الأمر لا يحصل أوتوماتيكياً ولا عبر بعض سياسات جانب العرض، بل بواسطة تحويل الموارد من قطاع إلى قطاع، إمّا مباشرة من قبل الدولة عبر الضرائب أو عبر قلب بنية الأسعار لمصلحة القطاع الجديد. وحتى إذا اعتمدنا سياسات التحفيز الضريبية لقطاع ما، أو سياسات الدعم، فإن هذه السياسات لديها كلفة على الخزينة، يجب أن تعوّض من مكان ما، وهي فعلياً نقل للموارد من قطاع إلى آخر. هنا لا بدّ من دراسة التجربة الصينية التي قال داني رودريك أخيراً إنها استعملت مجموعة من السياسات بحرّية كبيرة، وهي «القروض الرخيصة، الملكيّة العامّة، القوانين على المحتوى المحلّي، دعم الصادرات وشروط لنقل التكنولوجيا». فمن دون هذه الإجراءات، ستبقى محاولات بناء القطاعات الجديدة حبراً على ورق.

في عام 2004، كتب نوريل روبيني أن «لبنان دائماً في انتظار حصول أزمة»، أي كأنّ سيف ديموقليس معلّق فوق رأسه. منذ ذلك الوقت، استطاع لبنان أن يتجنّب أزمة نقدية، ولكنه يعيش الآن أزمة مالية واقتصادية أصبحت مفتوحة على الملأ. اليوم يحاول البعض تلمّس ملامح الخروج من هذا النظام القديم عبر خطّة، وإن كانت سطحية، تحاول أن تغيّر، ليس في النموذج، بل في مُخرجاته ونتائجه. الأزمة والمحاولة هما تحدّيان أكبر من جمهورية الطائف ورديفتها البورجوازية اللبنانية. فالأولى بحالة صعبة جدّاً، والأخيرة تريد فقط أن تعود إلى حيّزها المريح، أي أن تعود إلى ما كانت تقوم به دائماً، بدلاً من مواجهة هذا العالم الذي يبدو لها اليوم مقلوباً على رأسه. أمام هذا الوضع، إن مفاعيل السباق بين موديز نحو الأسفل وماكنزي نحو الأعلى، ستكون هي هي بغضّ النظر عن المنتصر بينهما، لأن الاقتصاد الذي بُني في السنوات الـ25 الماضية بحاجة، ليس إلى تصنيف أعلى أو إلى عملية تجميل، بل إلى ثورة في الفكر وفي السياسة تُنهي القديم وتبني على أنقاضه الاقتصاد الجديد.

انجل بوليغان ـ المكسيك